الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

مجلة
الصناعة والتنمية

PAI PUCLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

السنة التاسعة عشرة العدد 108 إبريل 2018

>> عبدالكريم تقي : «النعايم» أول مدينة صناعية بتكلفة 6.6 مليارات دولار

>> استطلاع : السيارات الكهربائية في الكويت 2021

>> 150 منشأة صناعية في الكويت تصدر منتجاتها للخارج

صاحب السمو أمير البلاد شمل برعايته وحضوره ملتقى الكويت الاستثماري

هيئة الصناعة استعرضت مشاريعها الاستراتيجية أمام الحكومة والمستثمرين من القطاع الخاص

بتصير مليونير ونص!

1,500,000

دينار كويتي

حساب النجمة ...

أكبر جائزة نقدية في العالم

التجاري

1-888-225 cbk.com

50888225

Commercial Bank of Kuwait

AltijariCBK

*تطبق الشروط والأحكام ت-ج/2017/292

التجاري ... هو إختياري

كلمتنا

"رؤية متكاملة وفكر متجدد" شعار تتبناه الهيئة العامة للصناعة في طريق تحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري عبر تنفيذ ثورة صناعية حقيقية على أرض الواقع بالتعاون مع الجهات الحكومية لبناء كويت جديدة 2035 قوامها تنويع مصادر الدخل والابتعاد عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ووحيد للدخل.

ويتفرد هذا العدد من مجلتكم "الصناعة والتنمية" باستعراض ملامح واستراتيجية القطاع الصناعي الذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع جهات حكومية عديدة، حيث يتناول توقيع مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير أراضٍ لمشاريع المبادرين من الشباب الكويتي الطموح الراغب في العمل بالقطاع الصناعي.

وتزامناً مع التوجه لبناء مشاريع استراتيجية تنموية عملاقة يشارك فيها القطاع الخاص والشباب، تناولت موضوعات العدد إعلان الهيئة العامة للصناعة عن التوجه لإنشاء أول مدينة صناعية ذكية في منطقة النعايم يكون القطاع الخاص شريكاً حقيقياً في بنائها لتوفير آلاف الفرص الوظيفية لأبناء الكويت برعاية وحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه – وأُقيمت فعاليات ملتقى الكويت الاستثماري الثاني الذي رسمت من خلاله الحكومة رؤيتها المستقبلية لبناء وتطوير قدراتنا الاقتصادية لتكون الكويت درة الخليج وملاذا للمستثمرين محلياً وإقليمياً وعالمياً.

كما ستجدون ملفاً موسعاً حول توجه الكويت لتدشين مشروع السيارات الكهربائية إنسجاماً مع توجه دول مجلس التعاون الخليجي و ترجمةً لرؤية صاحب السمو أمير البلاد بخلق بيئة نظيفة ومتجددة

كما تفتح المجلة ملفاً متكاملاً حول دور الهيئة العامة للصناعة في تشجيع الصادرات الوطنية لفتح المزيد من الأسواق أمامها سعياً منها لتحقيق تنمية ونهضة صناعية متكاملة، حيث لم تكن هيئة الصناعة ببعيدة يوماً ما عن تطلعات واحتياجات الصناعيين الرامية لفتح أسواق خارجية للمنتجات الكويتية التي تتميز بالجودة العالية والأسعار المنافسة بشهادة القاصي والداني.

وإيماناً من الهيئة العامة للصناعة بأهمية الصناعات الكويتية في مختلف المجالات،ورعاية المبدعين والمطورين الصناعيين قدمت الهيئة رعاية استراتيجية لمعرض الصناعات الكويتية الثاني "صنع في الكويت" مجددة بذلك دعمها المتواصل والمستمر للقطاع الخاص والشباب، هذا ويضم العدد توثيقاً لأهم الأنشطة والفعاليات الصناعية المهمة وكذلك القرارات والمراسيم ذات الصلة بالقطاع الصناعي ، إضافة إلى أبوابنا الثابتة مثل صناعات من بلدنا وتجربة صاحب مشروع حر وتجارب عالمية ناجحة والتقارير العالمية المتخصصة ولقاء العدد .

فأهلا بكم وبمقترحاتكم ،،،

مع تحيات أسرة التحرير..

مجلة الصناعة والتنمية

مجلة دورية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً
دولة الكويت

رئيس التحرير
عبد الكريم تقي عبد الكريم
مدير التحرير
سالم محمد المهنا
سكرتير التحرير
علي عبدالله جاسم
هيئة التحرير
م.فايزة أحمد المذكور
أ. نايف مطلق المطيري
م. فهد حمود المطيري
م. عصام عبد الكريم الزيد
م. وليد المجني
م. ناصر بندر المطيري
دلال الرفدي
بدور المطوع

دولة الكويت، ص.ب: ٤٦٩٠
الصفاة – الرمز البريدي: ١٣٠٤٧
تلفون البدالة: ٢٥٣٠٢٢٢٢
فاكس : ٢٥٣٠٢٧٧٧
العلاقات العامة: ٢٥٣٠٢٠٣٠
قسم الإعلام : ٢٥٣٠٢٢٨٠

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@ pai.gov.kw

المراسلات توجه بإسم السيد
رئيس تحرير مجلة الصناعة والتنمية
ص.ب: ٤٩٦٠ – الصفاة – الرمز البريدي : ١٣٠٤٧ الكويت
تلفون : ٢٥٣٠٢٨٨٨ فاكس: ٢٥٣٠٢٢٨٩

@Social_Pai
@PAI_KW

صممت وطبعت بمطبعة
العالمية universal arwa printing press لإعمال الطباعة

كافة الآراء والمقالات المنشورة تعبر عن رأي صاحبها وليس عن رأي الهيئة العامة للصناعة

داخل العدد

6
"الهيئة العامة للصناعة" وقعت مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني للمشاريع

10
"هيئة الصناعة" استعرضت مشاريعها في ملتقي الكويت الاستثماري

14
الروضان استعرض في برلين مشروع مدينة النعايم الصناعية

16
الكويت تحتضن فعاليات الدورة 25 للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

18
هيئة الصناعة : حملة توعوية شاملة لحماية المستهلكين والبيئة

20
قرارات تعزز مسيرة القطاع الصناعي

23
بنك الكويت الدولي يرعى أنشطة الهيئة العامة للصناعة

24
97 متدربًا الحصاد التدريبي لشهري يناير وفبراير

السيارات الكهربائية في الكويت 2021
30

تقي : تشجيع الصناعة الوطنية كبديل استراتيجي للمنتج الأجنبي
26

46
150 منشأة صناعية في الكويت تصدر منتجاتها للخارج

42
رؤية الكويت 2035 طموحة وواعدة

نستهدف التوسع محلياً وخليجياً وزيادة منتجاتنا لأكثر من 300 منتج
64

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) احتفلت باليوم العربي للتقييس
56

لجنة الأنشطة الرياضية نظمت البطولة الثانية لكرة البولينغ
78

المبادر علي أشكناني حقق نجاحات عالمية في مجال الإلكترونيات
68

في بادرة هي الأولى من نوعها لتوفير أراضٍ لصغار المبادرين

"الهيئة العامة للصناعة" وقعت مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني للمشاريع

جدد وزير التجارة والصناعة خالد ناصر الروضان حرص الدولة على تعزيز قدرات المبادرين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مبيناً أن الدولة بدأت بتوفير الأراضي المختلفة لجميع الجهات والهيئات لخلق مشاريع حيوية معنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، داعمة للشباب الكويتي وللتنمية الاقتصادية في البلاد.

وأوضح الروضان على هامش توقيع اتفاقية التعاون بين الهيئة العامة للصناعة والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أول أبريل الجاري أن طريق الإصلاح التنموي والاقتصادي يحتاج إلى تضافر جميع جهات الدولة من خلال إقرار قوانين أو تعديلها للتغلب على المعوقات ، مؤكداً أهمية تحقيق التكامل بين المؤسسات لبناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي. وأكد أهمية وجود الفكر الريادي المبدع، وأن يكون لدينا الطموح والحماس والقدرة على تحويل هذه الأفكار إلى واقع ملموس.

وأوضح الروضان في شأن المواقع التي سيتم تخصيصها للصندوق أن توقيع الاتفاقية بين هيئة الصناعة والصندوق الوطني هي الأولى من نوعها. وذكر أن أحد المعوقات الرئيسة التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي توفير الأراضي الصناعية وغيرها.

وقال من حق الشباب أن يطمح لأن يكون لديه مشروعه الخاص، ومن واجبنا أن نساعده على تحقيق الطموح، ولهذا السبب تم توقيع هذه الاتفاقية لتضع إطاراً عملياً لتحقيق أهداف خطة التنمية بما يخص قطاع ريادة الأعمال والشباب وفق مبدأ تكامل مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف الحكومية.

مذكرة تفاهم

وقال : إن توقيع العقدين مع مذكرة التفاهم يمثل الخطوة الإجرائية التنفيذية المهمة والنوعية لتهيئة الأرضية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن العقدين يحددان المهام الفنية والقانونية والمسؤوليات الملقاة

الروضان: 10 % من المواقع تخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الدولة توفر أراضي لمختلف الجهات لخلق مشاريع حيوية

نسعى منذ فترة لتحسين بيئة الأعمال ونجحنا في تعديل بعض القوانين

على عاتق كل جهة ، ويعبران عن التزام الجهتين بهكذا تعاون.

وأشار إلى أنه تم تخصيص 10 في المئة من المواقع المطروحة للمشروعات من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وهذه محاولة لتذليل العقبات أمام أصحاب المشاريع بما يخص مشاكل الإيجارات والمواقع.

خلق الفرص

وأوضح أن الهدف من إنشاء الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة خلق الفرص والمشاريع للشباب، وإتاحة الفرص لهم من أجل العمل والإبداع الحر، مؤكدا أن دور الوزارة يطمئن في تذليل العقبات ووضع الحلول، وأحد هذه الحلول هي هذه المذكرات التفاهمية بين مؤسسات الدولة، ولفت إلى أن الوزارة تسعى منذ فترة إلى تحسين بيئة الأعمال، ونجحت حتى الآن في تعديل عدد من القوانين والإجراءات، والمستقبل واعد بالمزيد.

وأعرب وزير التجارة عن اعتزازه بالاتفاق كون الشباب الكويتي هم الثروة الحقيقية للكويت لذلك هناك سعي دائم إلى البحث عن الوسائل اللازمة لتمكينه ورعايته ودعمه.

مشروع الوسيلة

وبدوره، قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي: إن مشروع الوسيلة سيمتد على مساحة 150 ألف متر مربع سيتم تقسيمها حسب المخطط المتفق عليه مع صندوق المشروعات، مبينا أن مشروع سوق الصفارين سيتضمن نحو 183 وحدة تتميز بإمكانية دمج أكثر من وحدة وفق طبيعة نشاط كل مبادر.

تقي : 150 ألف متر مربع يتم تقسيمها وفق المخطط مع صندوق المشروعات

سوق الصفارين يتضمن 183 وحدة تتميز بإمكانية دمج أكثر من وحدة

مراجعة شاملة لكل المبادرين الموجودين في سجل الصندوق الوطني

وذكر تقي أنه ستكون هناك مراجعة شاملة لكل المبادرين الموجودين في سجل الصندوق من خلال دور اللجنة المشتركة التي ستفرز الطلبات، وتتأكد من مواءمتها للاستراتيجية الصناعية ، بحيث لا يكون هناك خروج عن التناغم العام لتكون مخرجات الصندوق متناغمة مع الاستراتيجية الصناعية؛ اذ إن من أهم الأهداف أن يكون المبادر مصدرا؛ إذ سيكون التصدير أحد العناصر التي ستدخل إلى الصندوق عن طريق الاتفاقية.

ولفت تقي إلى أن العنصر الأساسي لعمل أي شيء هو وجود الإمكانيات، والتي يعد الموقع من بينها؛ إذ يمكن المبادر من العمل والنهوض بفكرته ونجاحها، مبينا أن العقدين الموقعين مع الصندوق يهدفان إلى تسليمه الأراضي في الموقعين الاستراتيجيين المذكورين في منطقة الشويخ ما يعطي المبادر عنصرا إضافيا ببدء عمله من منتصف المدينة، وهي ميزة لا تتواجد كثيرا بسبب عدم توافر المواقع داخل البلد.

وشدد على أن الأصل في الأمر هو التكامل بين الهيئة والصندوق ؛ إذ يجب ألا يعملوا بمعزل عن بعضهم البعض كونهم تحت مظلة وزارة واحدة، معربا عن أمله أن ينتج عن الأمر استكمال الأهداف المرجوة من إنشاء الصندوق والهيئة.

وأشار الى أن المشاريع الصناعية التي سيتبناها الصندوق للمبادرين ستكون البذرة التي توضع في هذه الأراضي، وتبين مدى نجاح المبادرين حتى ينتقلوا إلى مرحلة المشروع الصناعي الكبير، بما له من أثر مباشر على الاقتصاد الوطني، خصوصا أن الكثير من المشاريع الكبيرة كانت عبارة عن أفكار صغيرة تحتاج فقط إلى مقومات، واليوم الصندوق يوفر كل المقومات بما فيها الدعم المالي والمكاني، وفي المستقبل سنستكمل هذا المسار لهم في حال كبر المبادر وتطور.

تنظيم وتناغم

وأشار إلى أن الشق الثاني من مذكرة التفاهم يتعلق بتنظيم العمل بين الهيئة والصندوق، بالإضافة إلى إيجاد التناغم في نوع النشاط المتوقع وأن يستوعبه الصندوق في هذه الوحدات، وكذلك تناغمه مع الاستراتيجية الصناعية المقبلة من حيث نوعية الأنشطة والقطاعات المستهدفة في هذه المشاريع التي من بينها الخدمي والحرفي والصناعي.

وتوقع تقي أن يبدأ بعد هذه الخطوة رسم المنهج الكامل لمن سيتم توطينه في هذه المواقع من خلال اللجنة المشتركة بين الهيئة والصندوق ، مبينا أن فنيي الهيئة سيعاونون الصندوق في كيفية الإدارة والرقابة والتفتيش على الأنشطة التي ستمارس في تلك المواقع، وأي مشروعات أخرى مستقبلية، مؤكدا على أن الهيئة والصندوق لا يتجزآن، وأن نجاحهما مشترك، معربا عن أمله أن تكون مذكرة التفاهم بادرة الغيث

معايير التوطين

وحول معايير توطين القسائم الصناعية وتناغمها مع مشاريع المبادرين قال تقي: إن التشابه سيكون من خلال المعايير العامة فقط، مبينا أن هناك معايير مشتركة بين الهيئة والصندوق فيما يخص القطاعات المستهدفة؛ حيث تم اختيار 4 قطاعات أساسية يعتقد أنها تحقق الأمن للاقتصاد الوطني ، والتي وجد الصندوق أنها بالفعل قطاعات مستهدفة جيدة، ولديه مبادرون في نفس القطاعات وستكون لهم الأولوية في مسألة التوطين بتلك الوحدات.

وحول الأنشطة المتشبعة لدى الهيئة، أفاد تقي بأن الهيئة لديها منشآت صناعية كبيرة جدا برأسمال عال بينما الصندوق لا يشترط أن يكون متشبعا بما هو موجود في السوق، كما أن سجل الهيئة به نحو 4 آلاف وحدة تدخل في الطاقة الإنتاجية، بينما المبادر لا يقارن في ذلك الأمر فنشاطه مختلف بالطبيعة، وينوه له بأن هناك منشآت في نفس المجال.

بادرة إيجابية

ومن جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبدالله الجوعان أن توقيع الاتفاقية مع الهيئة العامة للصناعة إنما تعد بادرة إيجابية لتوطين المشروعات

الجوعان: تقييم المشاريع المستحقة للقسائم سيتم بالتعاون مع الهيئة

للمبادرين في دولة الكويت، لاسيما وفي دعم التوسع المستقبلي لأنشطة الصندوق.

وأضاف أن عملية تقييم المشاريع المستحقة للوحدات والقسائم الصناعية سوف تتم بالتعاون مع هيئة الصناعة كونها جهة اختصاص للمشاريع الصناعية والحرفية ولديهم خبرة واسعة في هذا المجال، يمكن الاستفادة منها، مشيرا إلى أن العمل سيتم بين الطرفين بشكل متعاون من خلال اللوائح والمعايير الخاصة لتوطين المشاريع تحقيقا للتكامل .

وقال: إن نسبة المشاريع الصناعية ضمن مشروعات الصندوق تبلغ نسبة جيدة وأن أي شخص لم يحصل أو يستفيد من الأراضي الصناعية سيكون له حق التقديم على هذه الأراضي وسيتم منح المواقع وفقا للأولوية ومبدأ العدالة والمساواة.

صاحب السمو أمير البلاد شمل برعايته وحضوره ملتقى الكويت الاستثماري الثاني

"هيئة الصناعة" استعرضت رؤيتها الاستراتيجية والاستثمارية ومشاريعها الجديدة أمام الحكومة والقطاع الخاص

شاركت الهيئة العامة للصناعة في ملتقى الكويت الاستثماري الثاني، والذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت يومي 20 و21 مارس 2018 تحت رعاية وحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه، وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، ومعالي رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح ، وكبار المسؤولين بالدولة، بالإضافة الى عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين والدبلوماسيين وأعضاء من السفارات العالمية لدى الكويت.

وتأتي مشاركة الهيئة العامة للصناعة لإيمانها الدائم والمتجدد بأهمية القطاع الصناعي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لتشجيع القطاع الخاص للمساهمة وبفعالية في مشروعات الهيئة التي تهدف في النهاية إلى تحقيق استراتيجية "كويت 2035" الرامية لخلق قطاعات بديلة لإيرادات النفط وتحقيق التنوع في مصادر الدخل.

كما طرح مدير عام الهيئة العام عبد الكريم تقي رؤية الهيئة الاستراتيجية في تعزيز وتطوير دور القطاع الخاص في المشاريع الصناعية الجديدة، وعلى رأسها مدينة النعايم الصناعية التي تعد فتحاً جديداً للصناعة في الكويت.

وفيما يلي استعراض أبرز ما جاء في الملتقى:

رؤية متكاملة

بداية أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن تشريف وحضور سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه إنما يعكس ويتوج اهتمام دولة الكويت بالتركيز علي جذب الاستثمارات للكويت، ويأتي بتوجيه من قمة القيادة السياسية بالاستثمار المباشر وتهيئة المناخ المناسب لاجتذابه ونجاحه .

دعوة صادقة

وأضاف أن دعوة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت تعد حديثة نسبياً، إلا أنها بالتأكيد صادقة وواعدة وفي موعدها الصحيح، ورغم أن البيئة الاستثمارية الكويتية لا تزال تعيش تطورا إداريا وتشريعيا حديثا وعميقا وسريعا، إلا أنها أصبحت على درجة من النضوج بحيث تعامل الاستثمار الأجنبي معاملة الاستثمار الوطني دون تعقيد أو تمييز، مبينا أن انخفاض أسعار النفط يضع ضغوطا على ميزانية الدولة، لذا واكبت هذا الانخفاض تعبئة غير مسبوقة للرؤى الهادفة لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، وأمام ملتقى كهذا يزهو بأصحاب الخبرة والاختصاص لست بحاجة إلى القول بأن اقتصادا يواجه هذا القدر من التحديات، ويعيش مرحلة بهذا الزخم من الحراك هو اقتصاد يزخر بآفاق واسعة من الفرص .

جابر المبارك: البيئة الاستثمارية في الكويت تعيش تطورًا إداريا وتشريعيا حديثا وعميقا وسريعاً

وأوضح أن العوائد ترتبط بجرأة القرار وريادة الاستثمار، خاصة أننا نتحدث عن دولة مميزة باستراتيجية المكان وحيوية السكان، وديمقراطية واستقرار النظام السياسي وعدالة واستقلال النظام القضائي وقوة ملاءة الجهاز المصرفي، ورشاد السياسات النقدية ومصداقية القطاع الخاص، فضلا عن بنية أساسية حديثة ومشاريع صغيرة ومتوسطة تتكامل مع القطاعات الأخرى باستخدام ذكي ومكثف لاقتصاد

المعرفة، هذا كله بالإضافة إلى أن الكويت تملك من الاحتياطات ما يؤهلها لعبور جسر التحول والإصلاح بثقة واقتدار.

تنويع مصادر الدخل

وتطرق مدير هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل الجابر لأهمية الكويت وسعيها الدؤوب لتكون محط أنظار المستثمرين المحليين والأجانب خلال الفترة المقبلة؛ حيث أوضح أن حضور وتشريف سمو أمير البلاد ملتقى الكويت الثاني للاستثمار يعد بمثابة إعلان عن مرحلة تنموية جديدة في معطياتها جادة في توجهاتها مراعية للتطورات وواعية للتحديات، لاسيما أن النهوض بمقومات الاقتصاد الوطني يستلزم شراكة حقيقية بين جناحي التنمية المتمثلين بالقطاعين العام والخاص.

وأكد الجابر أهمية التركيز على تنويع مصادر الدخل والتوجه نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر للمساهمة في نهضة وطننا وبناء اقتصاد متين متنوع ومنتج يعتمد على كفاءة الإنسان الكويتي وتعزيز قدرته التنافسية.

1000 فرصة

وبين أنه يتجلى نهج الكوادر الوطنية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الذي لا يقف عند حدود الواجبات المهنية، بل يتعداها إلى تحمل المسؤولية الوطنية المؤمنة بأن التنمية الحقيقية تقتضي العمل المخلص والدؤوب لاستقطاب وتوطين أكبر قدر من الاستثمارات المباشرة العابرة للحدود، وإقامة كيانات اقتصادية تشارك القطاع الخاص الكويتي في صنع مستقبل مضيء لأجيالنا القادمة، لافتا إلى أن ثقة الشركات والكيانات العالمية ما هي إلا تأكيد على صحة النهج وجدية الخطوات وسلامة التطلعات والطموحات التي أفضت إلى حجم استثمارات مباشرة بلغت منذ بداية عمل الهيئة إلى الآن ما يقارب 2.5 مليار دولار ستوفر مستقبلا أكثر من 1000 فرصة وظيفية للشباب.

ومن جانبه ، أوضح وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد الروضان خلال عرضه للإنجازات التي قامت بها الوزارة بالقول نمضي في مخاطبة شريحتين أولاهما شريحة الشأن المحلي ومتابعة المشاريع، وثانيتهما شريحة المستثمر العالمي، لافتا إلى أن الحكومة بدأت بحزمة إصلاحات تشريعية لتحويل الكويت إلى دولة جاذبة للاستثمارات الاجنبية، وخلال الـ 3 سنوات الماضية تم تأسيس 29 شركة كبرى من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر استطاعت استقطاب أكثر من 725 مليون دينار نتج عنها خلق أكثر من 1000 فرصة عمل، واستهدفت 11 قطاعاً مختلفاً منها شركة هواوي وليماك وغيرها.

وأضاف تمضي الحكومة حاليا إلى تعزيز بيئة الأعمال؛ حيث يجري العمل للانتهاء من حزمة إصلاحات تشريعية تهدف إلى فتح الأسواق وتعزيز تكافؤ الفرص مثل قانون السجل التجاري، وإعادة تنظيم قطاع التأمين وقانون تبادل المعلومات الذي يهدف إلى تسهيل الحصول على الائتمان وقانون الإفلاس وإعادة الهيكلة وإصدار قانون جديد لحماية المنافسة، لافتا إلى أن تلك التشريعات والقوانين تهدف إلى تعزيز بيئة الاستثمار بما يضمن تحقيق رؤية 2035، وما تشتمل عليه من مشروعات كبرى وتابع : بدأت الحكومة بالعمل على تمكين القطاع الخاص لتتيح له الفرصة للشراكة الحقيقية ومن هذا المنطلق ارتفع عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تم تأسيسها من 5261 شركة في العام 2016 إلى 9682 شركة في العام 2017 ، مبينا أن هناك طموحات لشراكة فاعلة من المواطنين؛ حيث سيتم خلال نهاية العام الحالي طرح شركة محطة الزور للاكتتاب للمواطنين وهي أحد اهم التطلعات لربط القطاع الخاص بالقطاع العام وأعرب عن أمله أن يكون هناك سوق مال ذو كفاءة عالية خاصة مع ما يشهده من تطورات تهدف إلى تمكين القطاع الخاص من تلبية رغباته في ظل نظام إفصاح إلكتروني يوفر الشفافية، ووجه الروضان رسالتين للشركات، قائلا: نحن لا نبحث عن المال بقدر ما نبحث عن شراكات حقيقية تنقل إلينا تجاربها وخبراتها، وتساهم في التي تحقق تقدما لتحسين بيئة الأعمال .

خالد الروضان :

تأسيس 29 شركة كبرى باستثمارات أجنبية بلغت 725 مليون دينار

أحد المشاريع الكبرى المدرجة ضمن خطة التنمية في الكويت

تدريب أبناء الكويت في ضوء تكافؤ الفرص والعدالة والشفافية

واختتم الروضان قائلا نعمل على تحسين العديد من القرارات والقوانين، ولدينا الكثير من الإصلاحات الاقتصادية بما يحقق متطلبات رؤية 2035 في ظل أهداف تركز على تمكين الشباب في القطاع الخاص

عبد الكريم تقي:

النعايم أول مدينة صناعية ذكية في الكويت بتكلفة 6.6 مليارات دولار

المدينة تستوعب 50 ألفا وعائدها 90 مليون دينار سنوياً من الصناعة فقط

تستهدف استقطاب الخبرات العالمية وتشجع القطاع الخاص على المشاركة

مدينة صناعية

وبدوره، كشف مدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس عبد الكريم تقي أن الكويت تستعد لبناء مدينة صناعية متكاملة بتكلفة 6.6 مليارات دولار منها 6 مليارات دولار بمشاركة من القطاع الخاص. وأوضح أن الحكومة ستضطلع بتشييد البنية التحتية بكلفة 600 مليون دولار وأن القطاع الخاص والمستثمرين سيبنون المرافق والمنشآت.

وأضاف أن المدينة الجديدة "النعايم"، التي ستقام على بعد 70 كيلومتراً إلى الغرب من مدينة الكويت، سوف تستوعب 50 ألف نسمة، وأن العائد السنوي المتوقع لها 90 مليون دينار للقطاع الصناعي وحده.

وأشار إلى أن "النعايم" تعد أحد المشاريع الكبرى المدرجة ضمن خطة التنمية في الكويت، والمُخطط تصميمها كمدينة صناعية ذكية يُراعى فيها جميع الاشتراطات البيئية والصناعية كونها مدينة صناعية.

وقال تقي تكمن فكرة إنشاء منطقة صناعية بـ "النعايم" في القدرة على توطين الصناعات الثقيلة في الكويت. وتقع المدينة على مسافة 70 كيلو مترا غرب مدينة الكويت، ويمر عليها الطريق الدائري السابع، فيما تبتعد عن خطوط السكك الحديد الخليجية بنحو 20 كيلومترا، والتي تستهدف استقطاب الخبرات العالمية لجعلها أول فرصة استثمارية حقيقية لأول مدينة صناعية ذكية.

وذكر تقي أن توجه الحكومة يتلخص في إنشاء مدن صناعية متكاملة تحتوي على بنى تحتية جيدة ومرافق ملائمة وخدمات صحية وإسكانية وأنشطة وخدمات تجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى أن الطاقة الاستيعابية للمدينة ستفوق ألف نسمة.

وذكر أن المدينة ستتمتع بالاستدامة والنمط الذكي من حيث النمو الاقتصادي الملائم للبيئة والكفاءة في استخدام الموارد والمياه وتوليد الطاقة، ناهيك عن إعادة تدويرالنفايات الصلبة والحياة والإدارة الذكية.

وأشار إلى أن المدن الصناعية سيتوفر فيها مناطق خضراء لخلق حياه ونمط معيشي ملائم للقاطنين فيها، وذلك من حيث المساحات المفتوحة والطرق الخضراء .

وحول الابتكار في المدينة أشار إلى أنه سيتم اتباع أساليب التصنيع الجديدة والقوى العاملة ذات التعليم العالي وتكامل الإنتاج مع البحث والدعم التقني، وإنشاء معهد للبحوث ومركز لتطوير المنتجات وإدارة العمليات والإنتاج عند الطلب ومراكز للمعلومات والمختبرات.

أوضح خلال زياراته الميدانية أن الاستثمار في الكويت به مزايا تنافسية كبيرة

الروضان استعرض في برلين مشروع مدينة النعايم الصناعية

بحث وزير التجارة والصناعة خالد ناصر الروضان مع كبار المسؤولين الألمان العلاقات الكويتية - الألمانية فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادي والاستثماري.

جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها الروضان إلى العاصمة الألمانية برلين، نهاية الشهر الماضي، واستمرت يومين، ووضعت أساسات التطوير المستقبلي، والاستفادة من الخبرات الألمانية وتوطين الشركات الصناعية والتكنولوجية الألمانية الكبرى في الكويت.

وقد تركزت المحادثات مع المسؤولين الألمان خلال الزيارة على التبادل في مجال الخبرات الصناعية، واستقطاب الشركات الألمانية لتأسيس فروع لها في الكويت، بما يصب في جذب الاستثمارات الألمانية إلى الكويت.

والتقى الروضان خلال زيارته مع وزير الاقتصاد الألماني بيتر التماير؛ حيث ناقشا تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الكويت وألمانيا، وقدم له دعوة الى زيارة دولة الكويت برفقة مسؤولي كبرى الشركات الألمانية للتعرف على الفرص الاستثمارية التي تقدمها الكويت والامتيازات التي تمنحها للمستثمرين.

كما اتفق الجانبان على زيارة وفد من الصندوق الكويتي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى ألمانيا في وقت يحدد لاحقا، للاطلاع على التجربة الألمانية في هذا الشأن، وبحث سبل التعاون بين الجانبين في هذا الإطار.

كما التقى الوزير الروضان رئيس غرفة التجارة والصناعة الألمانية العربية ورئيس الشؤون والطاقة في البرلمان الألماني بيتر التماير لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية التي تخدم خطة التنمية في الكويت وتحسن بيئة الاعمال في الكويت.

وناقش الجانبان العلاقات التجارية الكويتية - الألمانية والتسهيلات التي تقدمها دولة الكويت للمستثمرين.

وألقى الوزير الروضان كلمة في مؤتمر نظمه اتحاد الشرق الأوسط والأدنى (نوموف) في برلين الجمعة الماضية الموافق 23/ 3/ 2018؛ حيث أكد ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الكويت وألمانيا.

وأشار إلى أهمية هذا المؤتمر نظرا للمشاركة الواسعة للشركات الألمانية، وللفرص التي يقدمها على صعيد استقطاب الاستثمارات إلى السوق الكويتية.

و أكد خلال اللقاءات أن الكويت تتوافر فيها ميزات تنافسية كبيرة على صعيد الاستثمار أهمها الموقع الجغرافي والبيئة القانونية المناسبة وأسعار الطاقة والمياه الرخيصة ورأس المال البشري الإبداعي، إضافة إلى وجود خطة تنمية طموحة.

وقد عرض الوزير الروضان مشروع مدينة النعايم الصناعية الذكية ومكوناته، كما تم التركيز على الاستفادة من الخبرات الألمانية ببناء وإدارة المرافق والخدمات ووحدات معالجة الصرف الصحي والصناعي.

و أشار إلى خبرات الشركات

1.05 مليار دولار قيمة الواردات الكويتية من ألمانيا و11.8 مليوناً قيمة الصادرات

الألمانية في مجال النظم الذكية في إدارة المناطق، كما بحث مع المسؤولين الألمان كيفية تطوير المصانع الخالية من الإصدار الأول، والتي تعتمد على الأيدي العاملة إلى الإصدار الرابع، والتي تعتمد على الروبوت في الإنتاج، بالإضافة إلى إمكانية عمل تبادل لعرض التكنولوجيا الألمانية في الكويت

كما بحث مع الجانب الألماني العقبات والمشاكل التي تعترض توسيع التبادل التجاري وسبل تذليلها، إضافة إلى إيجاد الحلول لها خاصة بين المختصين والمعنيين بشؤون الاقتصاد والتجارة.

وزار الروضان خلال الزيارة شركة SAP الألمانية التي تمتلك نحو 378 ألف عميل حول العالم، يستفيدون من خدماتها الرائدة في مجال تطبيقات البرمجيات في العديد من المجالات.

و أكد الروضان أن زيارة هذه الشركة مثلت فرصة لعمل جولة داخل مقرّها الرئيسي في برلين، والتعرّف على آخر وأحدث منتجاتها وتطبيقاتها ولديها واحدة من أفضل حاضنات ومسرعات المشاريع الصغيرة خلقت، وطورت العديد من المشاريع.

وأشار إلى أن قيمة الواردات الكويتية من ألمانيا في 2016 بلغت 315 مليونا و241 ألف دينار كويتي (1.05 مليار دولار)، فيما بلغت قيمة الصادرات الكويتية إلى ألمانيا، من دون النفط، 3.55 ملايين دينار (11.8 مليون دولار).

وأوضح الروضان خلال الزيارة أنه لمس من خلال اللقاءات اهتماما ألمانيا بالغا بالكويت بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، مشيدا بالعلاقات الكويتية –الألمانية على كافة الأصعدة.

بمشاركة وزراء الصناعة والمعنيين بهذا القطاع خلال الفترة من 24 إلى 26 أبريل الجاري

الكويت تحتضن فعاليات الدورة 25 للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

تقي : قطاع الصناعة قادر على رفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تحتضن الكويت خلال الفترة من 24 - 26 أبريل 2018 أعمال الدورة (25) للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمشاركة وزراء الصناعة والمعنيين بقطاع الصناعة في الدول العربية والعالم، ومن المتوقع مشاركة 20 دولة في الاجتماع من بينهم الكويت.

وبهذه المناسبة أشار المدير العام للهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي أن استضافة الكويت للاجتماعات يأتي انطلاقاً من حرصها على تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ومواجهة المنافسة العالمية.وقال إن الهيئة ترحب بالمشاركين في الاجتماع، وأنها ستوفر كل سبل ومقومات نجاحه، مشيراً إلى أهمية الدور الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول العربية لتحقيق التنمية الصناعية العربية الشاملة. وأوضح أن قطاع الصناعة قادر على رفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية أكثر من قطاعات أخرى نظراً؛ لأنه يرتبط بعلاقات تشابكية مع بقية القطاعات مما يسهم في تحقيق القيمة المضافة للثروات الطبيعية العربية.ومن جانبه أعرب المدير العام للمنظمة العربية للصناعة والتعدين المهندس عادل الصقر عن خالص شكره وامتنانه لما تقدمه دولة الكويت، وعلى رأسها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه- من دعم للعمل العربي المشترك ومؤسساته المختلفة ومنها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في النهوض بقطاعات الصناعة والتعدين والتقييس بالدول العربية، كما أعرب عن شكره لوزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت على الاستضافة الكريمة لأعمال الدورة (25) للجمعية العامة للمنظمة. وأشار إلى أن اجتماع وزراء الصناعة في إطار الجمعية العامة يعد مناسبة مهمة لطرح ومناقشة الاستراتيجيات الهادفة إلى النهوض بمسيرة التنمية الصناعية العربية من خلال تعضيد الجهود والعمل كمجموعة متناسقة ومتماسكة لبناء كيان اقتصادي عربي قوي قادر على مواجهة التحديات الدولية.ولفت الصقر إلى أن هذه الاجتماعات ستعرض الإنجازات التي حققتها المنظمة خلال الفترة الماضية وبرنامج عملها وميزانيتها للعامين 2019 2020 ، مشيراً إلى أن برنامج العمل سيركز على الأنشطة الهادفة إلى تشجيع الابتكار والبحث العلمي ورفع جودة المنتج العربي لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

الصقر : طرح ومناقشة الاستراتيجيات الهادفة للنهوض بمسيرة التنمية الصناعية

إنشاء منطقة التجارة الحرة وإقامة الاتحاد الجمركي العربي أبرز الموضوعات

هيئة الصناعة شاركت في الدورة الـ 53 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

شارك وفد الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت متمثلاً في نائب المدير العام لقطاع الشؤون الإدارية والمالية محمد عيد العدواني ومدير العلاقات العامة و الإعلام سالم المهنا، ودلال الكندري من إدارة التخطيط الصناعي في أعمال الدورة 53 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الذي افتتح أعماله المدير العام للمنظمة المهندس عادل الصقر وعقد بالرباط في المملكة المغربية خلال الفترة من 14 إلى 16 مارس الماضي. وقد ترأس أعمال الدورة رئيس وفد دولة قطر مهندس يوسف العمادي كما استعرض المجلس مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2019 و2020، والتي راعت فيه المنظمة التطورات والتحديات التي تواجهها الصناعة العربية انسجاماً مع أهدافها واختصاصاتها ودورها في تحقيق التنمية العربية الشاملة والمستدامة في مجالات الصناعة والتعدين والتقييس ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشروع في إقامة الاتحاد الجمركي العربي في ظل الظروف والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية ورفع البرنامج للجمعية العامة مع التوصية باعتماده.

وقد أجرى وفد الهيئة العامة للصناعة اجتماعا مع مدير عام المنظمة والمعنيين من أجل التنسيق ووضع ترتيبات عقد اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والتي تحتضنها دولة الكويت خلال الفترة من 24 - 26 أبريل 2018؛ حيث سيناقش وزراء الصناعة للدول المشاركة عدداً من الموضوعات منها الإنجازات التي حققتها المنظمة خلال الفترة الماضية وبرنامج عملها خلال عامي 2019 و 2020

هيئة الصناعة :

حملة توعوية شاملة لحماية المستهلكين والبيئة

تماشياً مع دورها الهام والمتواصل في توعية المواطنين والمقيمين في دولة الكويت ودورها المحوري في حماية الأسواق المحلية من المنتجات الرديئة والمقلدة التي قد تمس صحة وسلامة المستهلكين، أطلقت الهيئة العامة للصناعة في الأول من مارس الماضي وتستمر حتى نهاية الشهر حملة توعوية شاملة لتوعية المستهلكين بأهمية المواصفات والمقاييس للمنتجات من ناحية، وتبصيرهم بالأخطار التي تحملها المنتجات غير المطابقة للمواصفات وأهمية المنتجات عالية الكفاءة.

أسواق محلية

وبهذه المناسبة، أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي أن مشروع الحملة التوعوية التي أطلقتها إدارة المواصفات والمقاييس تعكس الدور المهم لهيئة الصناعة في توجيه رسائل مبسطة للمستهلكين مواطنين ومقيمين، وكذلك أصحاب الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة بأهمية التأكيد على تطبيق المواصفات والمقاييس للمنتجات حماية لهم من السلع الرديئة، وبما لا يضر المنتجات الوطنية.

وأشار تقي إلى أن الحملة تعكس الدور الكبير والفاعل الذي تمارسه هيئة الصناعة لتحقيق سلامة المستهلك وحماية البيئة وضمان حصوله على المعلومات المتكاملة عن السلع والخدمات التي تساعده على اتخاذ قراراته الصائبة.

توحيد المواصفات

واستدرك بالقول: إن اللجنة العامة للصناعة في إدارة المواصفات والمقاييس تعمل على توحيد المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية لضمان تطبيق مواصفات موحدة ، كما تتم متابعة تطبيقها بالتعاون مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء بهدف تحقيق وضمان شروط الجودة والسلامة في المواد والمنتجات والسلع المختلفة والمساهمة بتوعية المستهلك بهدف سلامته من الأضرار التي قد تنتج عن استخدام المواد والمنتجات غير المطابقة والمواصفات القياسية واللوائح الفنية.

تعاون خليجي

وأوضح أن اللجنة تسعى جاهدة بالتعاون مع الدول الخليجية إلى إعداد وتطوير المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية وإجراءات التحقق من المطابقة، وبما يخدم احتياجات ومتطلبات قطاعي التجارة والصناعة بدول المجلس، ويهدف إلى سلامة المستهلك وبيئته التي يعيش فيها.

وبين تقي أن الهيئة سعت إلى تعزيز آليات المطابقة الموحدة عبر اللوائح الفنية الخليجية التي تطبق حالياً لمنتجات لعب الأطفال والأجهزة والمعدات الكهربائية منخفضة الجهد والأصباغ والأسمنت والطابوق الأبيض والإطارات والسيارات المستعملة والزيوت والتبغ، والتي ترتبط بشكل وثيق بالمستهلكين، وتمس حياتهم بشكل كبير.

تعاون خليجي لإعداد وتطوير المواصفات القياسية والتحقق من المطابقة

الجمارك خط الدفاع الأول في حماية الأسواق المحلية

الحملة أخذت طابعاً شعبياً بتواجدها في الأماكن العامة

خط أحمر

وعن دور المكاتب الجمركية في منع دخول السلع المقلدة إلى الأسواق المحلية، أوضح تقي أن هناك دوراً كبيراً تؤديه المكاتب الجمركية التابعة لإدارة المواصفات والمقاييس المنتشرة في المنافذ الجمركية الأربعة، والتي تشكل خط الحماية الأول الذي يمنع وصول السلع غير المطابقة للمواصفات المعتمدة لها، والتي قد تمس حياة وصحة وسلامة المستهلكين وحماية البيئة من الوصول من الأسواق المحلية.

وقال: إن حق المستهلكين في الوصول إلى المعلومات الخاصة بشروط جودة المنتجات والسلع ومطابقتها للمواصفات والمقاييس، جعل تلك الحملة تأخذ طابعاً شعبياً بتواجدها في التليفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي والأسواق ومحطات الوقود والأسواق الشعبية لتكون معلوماتها سهلة الوصول إليها من قبل كل شرائح المجتمع.

صحة المستهلكين

واختتم تقي تصريحه بالقول: إن الأدوار الكبيرة التي تقوم بها هيئة الصناعة تعكس حرصها وتفاني موظفيها بالوصول إلى صحة المستهلكين مواطنين ومقيمين وأصحاب شركات إلى بر الأمان والحفاظ على صحتهم وسلامتهم وتوفير أعلى درجات الأمان.

قرارات تعزز مسيرة القطاع الصناعي

شهد شهرا فبراير ومارس الماضيان إصدار العديد من القرارات الوزارية والمراسيم التي أسهمت في تدعيم وتطوير أداء القطاع الصناعي، وفيما يلي رصد من «الصناعة والتنمية» لأهم تلك المراسيم والقرارات التي كان لها الأثر في تعزيز وتطوير القطاع الصناعي

وزير التجارة فوض المدير العام بعدة صلاحيات

أصدر وزير التجارة والصناعة خالد ناصر الروضان القرار الوزاري رقم (2 / 2018) الصادر بتاريخ 31 يناير 2018 والذي فوض بموجبه مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي بتوقيع جزائي الإنذار والإغلاق على المشروعات الصناعية المخالفة لأحكام هذا القانون وفقاً للائحة التنفيذية، والجزاءات وهي:

- الإنذار الفوري لإنهاء المخالفة خلال المدة التي يتم تحديدها في هذا الشأن.

- إغلاق المشروع الصناعي حتى إزالة المخالفة والآثار المترتبة عليها.

عبدالله السهلي نائبًا لمدير عام الهيئة العامة للصناعة

صدر المرسوم رقم 104 لسنة 2018 بتعيين عبد الله السهلي نائباً لمدير عام الهيئة العامة للصناعة، ونص المرسوم في مادته الأولى « تعيين عبد الله السهلي نائباً لمدير عام الهيئة العامة للصناعة بدرجة وكيل وزارة مساعد، كما نصت المادة من المرسوم على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره.

واستند المرسوم المنشور في جريدة الكويت اليوم في الأول من أبريل 2018على مرسوم الخدمة المدنية رقم 15 لسنة 1979 في شأن قوانين الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له. وعلى القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة والقوانين المعدلة له، وكذلك المرسوم الصادر في 4 أبريل لسنة 1979 في شأن نظام الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، وعلى المراسيم المعدلة له، وكذلك بناء على عرض وزير التجارة والصناعة.

المجلس البلدي وافق لـ «هيئة الصناعة» على إقامة مجمع صناعي لمنتجات الحديد والصلب

وافقت اللجنة المكلفة بممارسة اختصاصات المجلس البلدي خلال اجتماعها برئاسة م. محمد بوشهري على طلب الهيئة العامة للصناعة إقامة مجمع صناعي لمنتجات الحديد والصلب بمساحة 1.5 كيلو متر مربع. وقال الأمين العام للمجلس البلدي يوسف الصقعبي في تصريحات صحافية: إن اللجنة اشترطت تقديم الهيئة العامة للصناعة دراسة المردود البيئي والاجتماعي للمشروع إلى هيئة البيئة، وأخذ موافقتها والالتزام بشروط وزارات الخدمات.

وكان مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي قد أشار في ديسمبر 2017 إلى موافقة البلدية على طلب الهيئة العامة للصناعة إقامة مجمع صناعي لمنتجات الحديد والصلب جنوب البلاد، مؤكداً على أن التقرير سيحيله إلى المجلس البلدي، ويعد إنشاء مشروع مجمع صناعي لمنتجات الحديد والصلب خطوة ومبادرة جدية ترفع من مستوى القطاع الصناعي الكويتي وفاعليته.

وأوضح أن الطاقة الإجمالية للمشروع تقدر بنحو 3 ملايين طن سنوياً، مشيراً إلى أن الهيئة العامة للصناعة لا تتوافر لديها قسائم صناعية بمساحات كبيرة لمثل هذا المشروع.

وأضاف رأت البلدية تخصيص الأرض، بناء على طلبها وتكريسا لدعم فكرة وجود مجمع صناعي كويتي لصناعة منتجات الحديد والصلب كسلعة استراتيجية ومهمة للاقتصاد الوطني من شأنها أن تلبي حركة العمران والبناء المتزايدة، وترفع من قيمة وكمية الصادرات الكويتية، وتدعم التحول لتكون دولة الكويت رائدة في مجال إعادة التصدير.

وقال : إن المشروع مر بعدة مراحل؛ حيث تمت دراسة موقع مجمع الحديد والصلب جنوب البلاد بمساحة 1.5 كيلومتر مربع تقريباً وبواجهة بحرية 200 متر، وأضاف المنفوحي أنه صدر قرار المجلس البلدي بتاريخ 16 نوفمبر 2015، بنقل محطة الطاقة الكهربائية بمنطقة النويصيب – بناء على طلب وزارة الداخلية – لتعارضها مع الشبك الأمني الجنوبي للبلاد، وأصبح الموقع البديل المعتمد لمحطة الكهرباء يقع على الموقع المقترح نفسه سابقاً لمجمع الحديد والصلب.

راتبـــك وزوود

0% قرضك

جوائز نقدية لغاية

10,000 K.D

الراتب 2x

بمجرّد تحويل راتبك الى التجاري،

إدخل السحب على:

- فرصة لمضاعفة راتبك
- سيارتين رينج روفر ڤيلار

واختر ما بين:

- 150 د.ك. نقداً وقسيمة جوائز نقدية مضمونة تصل الى 10,000 د.ك.
- قرض من غير فوائد لغاية 10,000 د.ك.

50888225

Commercial Bank of Kuwait

AltijariCBK

*تطبق الشروط والأحكام

التجاري

1-888-225 cbk.com

التجاري ... هو إختياري

ت.ج / ٢٠١٨/٢١ ت - هـ / ١٥٧ / ٢٠١٨

بنك الكويت الدولي يرعى أنشطة الهيئة العامة للصناعة العام الحالي

الوتار: دور مميز لـ"الدولي" في رعاية مختلف قطاعات ومؤسسات الدولة

السرحان: دعم "الدولي" يأتي من منطلق مساندته لمختلف الهيئات والمؤسسات الصناعية

تماشياً مع استراتيجية برنامجه المجتمعي الرامي إلى دعم وتشجيع المبادرات والجهود التنموية المحلية, أعلن بنك الكويت الدولي عن دعمه ورعايته لأنشطة وفعاليات الهيئة العامة للصناعة الرياضية والاجتماعية خلال العام الحالي.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس فريق وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، فهد السرحان - على هامش لقائه مدير مكتب مدير عام الهيئة العامة للصناعة يوسف الوتار: "بأن دعم الدولي للأنشطة الاجتماعية والرياضية التي تنظمها الهيئة يأتي من منطلق حرص البنك الدائم على مساندة مختلف الهيئات والمؤسسات الصناعية ومساعدتها على تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها السعي إلى المساهمة بشكل فعال في دفع مسيرة البلاد التنموية من خلال الارتقاء بنشاط وأداء وإنتاجية القطاع الصناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة." مؤكداً: "أن دور الدولي لا يقتصر فقط على تقديم الخدمات المصرفية والمالية لعملائه، بل يشمل أيضاً التزامه التام بمسؤوليته الاجتماعية, بما في ذلك دعمه لكل ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من أنشطة وفعاليات تشمل مختلف المجالات والقطاعات".

ومن جانبه، أعرب الوتار عن شكره وتقديره لإدارة البنك على دعمها المتواصل لأنشطة الهيئة المتنوعة، مشيداً بالدور المميز الذي يلعبه الدولي في دعم ورعاية مختلف الأنشطة الاجتماعية لمختلف قطاعات ومؤسسات الدولة، ما جعل منه بنكاً رائداً وصرحاً وطنياً يحتذى، نتيجة إسهاماته في النهوض بمستقبل الوطن من أفراد ومؤسسات.

يذكر أن بنك الكويت الدولي يحرص دائماً على المشاركة في البرامج والفعاليات التنموية، وذلك تماشياً مع الرغبة الأميرية السامية التي تهدف إلى تشجيع مختلف القطاعات الإنتاجية في البلاد ومنها القطاع الصناعي المحلي، بما يخدم تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

97 متدربًا الحصاد التدريبي لشهري يناير وفبراير

انطلاقا من حرص الهيئة العامة للصناعة على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية، والتي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز للموظف وأعلى درجات الجودة في العمل، تقوم إدارة التطوير الإداري متمثلة في قسم التدريب باستكمال تنفيذ الخطة التدريبية السنوية 2018/2017 والتي تعتمد أساسا على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة؛ حيث تم تدريب عدد (97) متدربا خلال شهري يناير وفبراير موزعين على الدورات التالية :

اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية في شأن محاضر الحجز والنزاعات والصلح:

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بالجوانب القانونية، وما يستجد من تعديلات في مجال الإدارة لتمكنهم من إدارة منظمتهم بشفافية ووضوح .

المضخات وأنواعها وتشغيلها:

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بأساسيات تشغيل المضخات وطرق صيانة المضخات.

معايير الصيانة الكهربائية وقياس إنجازات القسم :

يهدف البرنامج إلى زيادة الوعي بالمهارات اللازمة لإجراء الصيانة وتشخيص الأعطال المطلوبة من المهندسين وفرق الصيانة على الأنظمة الحديثة للكهرباء .

رصد ومتابعة قياسات التلوث :

يهدف البرنامج إلى قياس وتقدير نسب التلوث في البيئة المحيطة عاملا لتحديد نسب الخطورة واتخاذ الإجراءات القانونية الوقائية سواء تلوث الهواء أو المياه أو التربة لمراقبة مستوى التلوث وقياسه بشكل دقيق .

مؤتمر الخدمات الإلكترونية الحكومية :

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالخدمات الإلكترونية والتخطيط الاستراتيجي لتسويق الخدمات الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والتحقق الأمني في حماية المعلومات.

أنظمة التخزين EMC :

يهدف البرنامج إلى فهم الأساليب الحديثة في إدارة المخازن ومجال مراقبة المخزون والأوعية المخزنة ومستلزماتها .

وضع خطط العمل بالشكل الذي يعكس جميع الأعمال المطلوب تنفيذها :

يهدف البرنامج إلى فهم و تحديد مكونات العملية التخطيطية وتقييم الإجراءات .

المتطلبات والاحتياجات الخاصة بالخدمات

الإدارية :

يهدف البرنامج إلى تعريف على آخر التطورات وأحدث الأساليب التي ظهرت في المجالات الخاصة بالإشراف على الخدمات الإدارية من خلال استخدام الخبرة المتعلقة بهذا النشاط .

التدقيق على المستندات الرسمية والوكالات وعقود الشركات :

يهدف البرنامج إلى أهمية العقود وشروط التعاقد والفرق بين الاتفاق والعقد وأركان العقد.

هيئة الصناعة راعٍ استراتيجي لمعرض الصناعات الكويتية الثاني "صنع في الكويت"

تقي : تشجيع الصناعة الوطنية كبديل استراتيجي للمنتج الأجنبي

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي أن المصنّع الكويتي بدأ بالانطلاق خارج الحدود المحلية واخترق ميدان المنافسة الدولية.

وأوضح تقي في كلمته على هامش افتتاح معرض الصناعات الكويتية الثاني الذي انطلقت فعالياته في 29 مارس ولمدة 3 أيام تحت شعار "صنع في الكويت" في الأفنيوز، بمشاركة كبرى الشركات والمصانع المحلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرعاية استراتيجية من الهيئة العامة للصناعة أوضح أن مشاركة هيئة الصناعة تأتي في خطوة تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الصناعة المحلية، كبديل استراتيجي للمنتج الأجنبي، ودعم الاقتصاد الوطني.

وقال تقي: إنه فوجئ بما يشهده المعرض من إشارات تظهر أن مستقبل الصناعة الكويتية يبشر بخير، لافتاً إلى أن ما يحتاجه القطاع الآن هو توفير العناصر اللوجيستية والأراضي لتطوير المبادرات الشبابية، واعداً بالعمل على الأمر خلال الفترة المقبلة.

وبين أن الهدف من معرض صنع في الكويت ليس الاسم فقط وإنما التصدير والانتشار خارج الكويت، ما يساعد في إثراء الاقتصاد المحلي بشكل لافت.

وذكر أن الكويت دولة صناعية حديثة تعتمد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب عدد محدود من الصناعات الضخمة، مشيرا إلى أن الشباب الكويتي شغوف بالقطاع الصناعي، وأنه من خلال مساحات محدودة أصبحت لديهم قدرات إنتاجية كبيرة دون الاعتماد على القطاع العام.

وأشار إلى أنه فوجئ خلال الجولة على المشاركين في المعرض بمسألة الجودة، وبوجود شهادات عالمية مرموقة، آملاً أن تصل الصناعة الكويتية إلى دول أوروبا، ومشدداً على أن الصناعة على استعداد لتسجيلهم كمصدرين ما يساعدهم على اختراق المعارض العالمية التي تتحمل تكاليفها مع إعفائهم من المواد الأولية، ومعرباً عن إيمانه بأن القطاع الصناعي في الكويت هو البديل الأمثل لنظيره النفطي.

ولفت إلى أن المواد الإنشائية في الكويت أصبحت منافسة، موضحاً أن الصناعة المحلية لديها قابلية على المنافسة لما تمتلكه من مقومات وانخفاض تكاليف الماء والكهرباء والقيمة الإيجارية للأراضي، والموقع الجغرافي، وهي عوامل تساعد أي مصنع على الدخول والنجاح في القطاع الصناعي.

وأكد أن مشاركة الهيئة للمرة الثانية في المعرض تأتي للأهمية الكبيرة والمتزايدة التي يوليها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بالصناعة ودورها المحوري في التنمية الاقتصادية؛ إذ أصبحت خياراً استراتيجياً أمام الحكومة لتعزيز وزيادة إيرادات الدولة من ناحية، وتطوير مقومات النهضة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للكويت من ناحية أخرى.

داعم للأفكار الصناعية

وبدوره، قال المدير العام لشركة النماذج الفرنسية عمرو أحمد: إن المعرض يشكل دعماً مباشراً للأفكار الصناعية الشبابية، ويساهم بفتح مجالات أوسع أمام الشركات المحلية والمصانع الكبرى للترويج لمنتجاتها وإنشاء علاقات مع المبادرين ودعمهم بمختلف الوسائل.

وأكد حرص كبرى الشركات المشاركة على الانفتاح على المشروعات، والاطلاع على الإبداعات الشبابية والمشاركة في صناعة حديثة ومتطورة.

وأشار إلى أنه تم التحضير والاستعداد قبل فترة من الزمن لإخراج المعرض بأبهى صورة، تعكس الواقع الصناعي المتطور والمتقدم الذي تعيشه الكويت، بحيث حصلت كل شركة على جناحها الخاص، وقامت بتوفير كل ما يحتاج إليه الزائر من معلومات وخبرات ليطلع عن قرب على أحدث ما توصلت إليه الصناعة المحلية، إلى جانب جودة منتجها الذي يضاهي المنتجات الأجنبية.

الهدف من المعرض ليس الاسم فقط وإنما التصدير والانتشار الخارجي

القطاع بحاجة لتوفير العناصر اللوجيستية والأراضي لتطوير المبادرات

أهمية كبيرة ومتزايدة يوليها صاحب السمو بالصناعة

الصناعة المحلية لديها قابلية على المنافسة لما تمتلكه من مقومات

وأضاف أن العالم يتجه حالياً إلى عدم الاعتماد على الطاقة البترولية فقط في الحياة المعيشية والقوة الاقتصادية، مبيناً أن جعل الصناعات الوطنية بديلاً اقتصادياً مهماً لتطوير المجمعات ونموها، هو ما يسعى المعرض إليه من خلال جمع الشركات وكبرى المصانع، والمبادرات الشبابية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت سقف واحد، ولفت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاضرة وبقوة في المعرض؛ إذ سيقوم الشباب والمبادرون بعرض أجود ما لديهم من ابتكارات وأفكار أمام زوار "الأفنيوز".

وتابع أن «صنع في الكويت 2» هو امتداد للنسخة الأولى، التي حققت نتائج مبهرة للغاية، وأن نسخة العام الحالي شهدت حرصاً على زيادة عدد الشركات ودعم المشاركة الفاعلة من الجميع، واستقطاب الكثير من المبادرين والمشاريع، لإحداث حالة من التلاقي في الأفكار وتبادل الخبرات والتعرف على الافكار الإبداعية، وإثبات قدرة الصناعة الكويتية على المنافسة والحضور القوي في مختلف المجالات.

وبين أن المعرض سيفتح الباب أمام علاقات استثمارية، وتبادلات تجارية جديدة مع أصحاب المجال والمهتمين به، وسيعزز من قدرة الصناعة المحلية على التوسع والانتشار في البلاد وخارجها.

وأشار إلى أن زوار المعرض سيجدون كل ما يصبون إليه من معلومات حول الصناعة المحلية والقوانين المتعلقة بها، مبيناً أن النجاح سيدفع للتوجه نحو الخارج لتقديم الصناعة الوطنية كبديل ذي جودة عالية، قادر على تلبية احتياجاتهم من المنتجات بأفضل الأسعار.

خلال مشاركة هيئة الصناعة في معرض البصرة للبناء والإعمار

الزعبي : زيادة التبادل الصنـــاعـي و التصدير بين الكويت والعراق

أكد مدير إدارة الترويج والفرص التصديرية في الهيئة العامة للصناعة حماد الزعبي أن مشاركة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة في معرض البصرة الدولي للبناء والإعمار يمثل فرصة كبيرة لزيادة التبادل الصناعي بين البلدين.

وقال الزعبي في بيان صحافي: إن مشاركة الهيئة يمثل فرصة كبيرة لتعريف المنتج الكويتي وزيادة الفرص التصديرية بين البلدين لاسيما أنها تعد أول مشاركة كويتية في المعرض بعد مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي أقيم في دولة الكويت مؤخراً.

وأشار إلى أن الاجتماع الذي عقده رئيس الوفد المشارك في المعرض محمد فهاد العجمي مع عضو مجلس محافظة البصرة عقيل الخالدي هدفه تشجيع الاستثمار الصناعي بين الجانبين؛ حيث تم الاتفاق على تسهيل مهمة زيارة المستثمرين من ناحية إصدار التأشيرات وتحديد النسب الجمركية على الصادرات وإيجاد الفرص الاستثمارية والمشاركة في المعارض.

وقد شارك في فعاليات المعرض الذي استمر حتى 8 مارس الماضي 70 شركة من عشر دول ومنها الكويت التي شاركت بنحو 15 شركة متخصصة بمجال البناء والإعمار.

وتأتي مشاركة الهيئة بعد تنظيم الكويت معرض إعادة وبناء العراق الذي أقيمت فعالياته خلال شهر فبراير الماضي بحضور كبير لشخصيات عالمية وكبرى الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية، والذي يعكس اهتماماً كبيراً بالاقتصاد العراقي والفرص الاستثمارية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها للقطاع الخاص الكويتي، وتحديداً في القطاع الصناعي الذي يعد من أكثر القطاعات جذباً للمستثمرين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وجدير بالذكر أن الهيئة العامة للصناعة الكويتية أنشئت في عام 1997، وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسعى إلى تطوير وتسويق الأنشطة الصناعية في دولة الكويت من خلال تشجيع الصناعات التحويلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لتشمل منتجات تخدم الأمن الوطني مما يؤدي إلى زيادة مصادر الدخل القومي.

تجسيداً لرؤية صاحب السمو بخلق بيئة نظيفة وفي استطلاع أجرته "الصناعة والتنمية"

السيارات الكهربائية في الكويت 2021

تساهم في جعل البيئة نظيفة وتنسجم مع التوجهات الحكومية باستخدام الطاقة البديلة

خاص - الصناعة والتنمية :

تطورت صناعة السيارات الكهربائية في السنوات الأخيرة على المستويين العالمي والخليجي بصورة لافتة؛ حيث تمكنت الشركات المنتجة لها من ابتكار مركبات بمواصفات عالية لا تحتاج إلى أي نوع من أنواع الوقود التقليدي، كما انخفضت تكلفتها وتكلفة تشغيلها أيضا نتيجة الهبوط الكبير في تكاليف إنتاج البطاريات التي تقوم بتسييرها.

وقد دخلت دول مجلس التعاون الخليجي في تجربة تدشين تجربة صناعة السيارات الكهربائية عبر لجان خليجية، وتم وضع مسودة مشروع لكيفية تطبيق الفكرة في كل دولة على حدة ومن المتوقع إنجاز المشروع في 2018.

وتسعى الهيئة العامة للصناعة- من خلال إدارة المواصفات والمقاييس بها- إلى تحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بالعمل على تحقيق بيئة نظيفة خالية من التلوث عبر تشجيع واستخدام الطاقة البديلة والمتجددة، ومنها السيارات الكهربائية التي تعد أحد المشروعات المهمة التي تعمل الهيئة العامة للصناعة على إنجازها في الفترة المقبلة بالتعاون مع الجهات المحلية من ناحية ودول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى.

فقد توقع كبير مهندسي مواصفات ومقاييس في الهيئة العامة للصناعة المهندس عدنان إبراهيم السلمان أنه من المتوقع أن نرى السيارات الكهربائية في شوارع الكويت في عام 2021 . موضحاً أن المشروع يمر حالياً بمراحل، أولها: تجهيز البنية التحتية والتي توجد في دولتين فقط، بينما لا توجد في الكويت والسعودية وقطر والبحرين.

وأشار إلى أن الهيئة العامة للصناعة لها دور محوري في إعداد المشروع بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي ضمن أعمال اللجنة المشكلة بهذا الشأن، والتي طرحت الكويت خلالها ملاحظتها على المشروع.

وتوقع السلمان أن تكون مسودة المشروع جاهزة خلال نهاية العام الحالي لتكون ملزمة بعد ذلك بعد إخطار المصانع وفق المواصفات التي سيتم الاتفاق عليها خليجياً.

وقد أبدى رئيس اتحاد وكلاء السيارات فيصل الشايع وفق رأيه الشخصي تحفظه على المشروع كونه سيؤثر على إيرادات الدولة من النفط، إلا أنه أوضح أن السيارات الكهربائية باتت اتجاهاً عالمياً وعلى الدول التعامل معه.

ومن ناحية أخرى، استطلعت «الصناعة والتنمية» رؤى عدد من الشخصيات الاقتصادية حول المقترح ومدى تأثيره على الوضع البيئي في الكويت؛ حيث أظهر الاستطلاع تأييدهم لفكرة ومقترح إطلاق السيارات الكهربائية في السوق المحلي وتعميمها على دول الخليج بالتماشي مع اجتماعات الهيئة العامة للصناعة على المستوى الخليجي لبحث كيفية توفير البنية التحتية لتلك السيارات. وأشاروا في حديثهم لمجلة الصناعة والتنمية إلى أن السيارات الكهربائية تدعم التوجيهات السامية بالبحث عن الطاقة النظيفة، بالإضافة إلى أهميتها في المحافظة على البيئة وجعلها خالية من التلوث البيئي. واقترحوا إنشاء مصنع خليجي مشترك لإنتاج السيارات الكهربائية سواء عن طريق المشاركة، أو قيام الدولة بتأسيس مصنع محلي لإنتاجها، وهي خطوة يجب أن تلقى المزيد من الاهتمام.

وأشاروا إلى أهمية توفير البنية التحتية لتلك السيارات كالشحن والمواقف الخاصة بها، وذلك لتسهيل عملية انتقال مالكها على مستوى دول التعاون، مشيدين بجهود الهيئة العامة للصناعة بالتعاون مع مؤسسات دول الخليج وذلك لإطلاقها خلال عام 2021. وذكروا أنه وعلى الرغم من عدم اعتماد تلك السيارات على النفط ومشتقات البترول كالسيارات التقليدية وما يصاحب تلك الخطوة من مخاطر مستقبلية في تخفيف الاعتماد على البترول خاصة دول التعاون ، إلا أنهم أشاروا إلى أن تأثيرها على النفط لن يكون على المدى القصير لعدم تدشينها بشكل واسع، إنما قد تؤثر على المدى البعيد.

وفيما يلي التفاصيل ..

السلمان: دور محوري لـ"هيئة الصناعة" في انطلاق المشروع على المستوى الخليجي

الملا: أثبتت نجاحها وفائدتها على المستوى الاقتصادي والبيئي

في البداية، توقع كبير مهندسي مواصفات ومقاييس في الهيئة العامة للصناعة مهندس عدنان السلمان أنه من المتوقع أن نرى السيارات الكهربائية في شوارع الكويت في عام 2021،

وأوضح أن المشروع يمر حاليا بمراحل أولها تجهيز البنية التحتية، والتي توجد في دولتين فقط بينما لا توجد في الكويت والسعودية وقطر والبحرين.

وأشار إلى أن الهيئة العامة للصناعة لها دور محوري في إعداد مشروع السيارات الكهربائية بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ضمن أعمال اللجنة المشكلة بهذا الشأن، والتي طرحت الكويت خلالها ملاحظتها على المشروع.

وتوقع السلمان أن تكون مسودة المشروع جاهزة خلال نهاية العام الحالي؛ لتكون ملزمة بعد ذلك بعد إخطار المصانع وفق المواصفات التي سيتم الاتفاق عليها خليجياً.

وذكر أنه يجب أن يكون هناك دعم من قبل مؤسسة البترول الكويتية ووزارة الكهرباء والماء والمرافق العمومية للعمل على تأسيس لجنة لتضع البنية التحتية لشواحن السيارات.

توجه دولة

وقلل السلمان من خطورة تأثير السيارات الكهربائية على إيرادات الدول النفطية، مبيناً أنها تتماشى مع توصيات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بالتوجه للبدائل والحفاظ على البيئة، موضحاً أن عوادم السيارات الكهربائية صفر، وهذا أكبر توجه للبديل الناجح من خلال السيارات الكهربائية.

وأوضح السلمان أنه يوجد مشروع قائم يتعلق بالسيارات الكهربائية وهو ضمن أعمال اللجنة الخليجية الخاصة بالمركبات والإطارات، كما أن الإمارات تبنت المشروع، ووضعت في خطة اللجنة، والذي يتعلق بكل تفاصيل السيارات الكهربائية، وكان هناك ملاحظات من قبل الدول الأعضاء في اللجنة خاصة بالمشروع.

وذكر أن الاجتماع الأخير في الكويت والإمارات أخذ بالملاحظات، بالإضافة إلى الملاحظات الواردة من بعض الدول خاصة في سلطنة عمان، وستتم مراجعة تلك الملاحظات لتتم إضافتها في المسودة النهائية للمشروع.

وتوقع إنجاز المشروع بنهاية 2018 كمشروع نهائي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي إذا سارت الأمور في الاتجاه الصحيح، في حين ستقوم الإمارات بدورها بإخطار منظمة التجارة العالمية بما نجم عن الاجتماع، وسيكون ملزما للجميع.

تسلسل المشروع

وبين أنه إذا لم تكن هناك ملاحظات فسيأخذ التسلسل في الانتقال من اللجنة العامة الى اللجنة العامة للمواصفات، ومن ثم أخذ الموافقة منها، ثم ينقل من المجلس الفني، والذي إذا اجتمع وأخذ الموافقة، بعدها يرفع على وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي، والذي يتم بعد موافقتهم بستة أشهر إخطار المصانع.

وأوضح أن هيئة التقييس تقوم بإخطار المصانع أن السيارات الكهربائية ملزمة، وتخضع لشهادات المطابقة الخليجية كالسيارات التي تعمل على الوقود سواء الديزل أو البنزين، وأخيراً تبدأ المصانع بوضع خط إنتاجها للخليج وفق اللائحة الخليجية.

بنية تحتية

وعن أبرز ملاحظات الجانب الكويتي، أوضح السلمان أن التركيز كان على البنية التحتية للمشاريع، قائلاً نحن بحاجة إلى دعم كل من مؤسسة البترول الكويتية ووزارة الكهرباء والماء والمرافق العمومية كي يعملوا على تأسيس لجنة تعمل على وضع البنية التحتية لشواحن السيارات؛ حيث إن شواحن السيارات أنواع وهناك مواصفات خليجية اعتمدت، ونتحدث عن نوعين من الشواحن تركب في الجهات الحكومية ومحطات الوقود ومجمعات الأسواق بحيث إن أي شخص يذهب للتسوق يستطيع وضع سيارته على الشاحن خلال تلك الفترة. وأوضح أن هذه البنية التحتية ليست موجودة

الشايع: السيارات الكهربائية سيكون لها حصة من السوق المحلي

عبد الغني: أقترح إنشاء مصنع خليجي برأسمال مشترك لصناعتها

حاليا في كل من الكويت والسعودية والبحرين وقطر، أما في الإمارات فسيكون هناك 200 محطة شحن للسيارات الكهربائية بنهاية 2018 ، وفي سلطنة عمان بدأت بكمية محدودة.

وفيما يتعلق بتكلفة البنية التحتية، أوضح أن البنية التحتية سيتم تحديدها بعد اجتماع اللجنة المعنية ووقتها سيتم معرفة تكلفة أجهزة الشواحن وتركيبها؛ لأننا ليست الجهة التي ستركب الشواحن.

بديل ناجح

واستدرك السلمان بالقول: إن مؤسسة البترول بالتعاون مع وزارة الكهرباء ستعمل على تحديد نظم الأمان المطلوب توافرها في محطات الوقود، والتي يجب أن تكون تمديداتها سليمة، ولا يوجد بها أي شرارة حتى لا تؤثر على محطة الوقود.

وحول تأثير المشروع على الإيرادات النفطية للدولة، بين السلمان أن تلك الخطوة ودراسة المشروع تأتي ضمن توصيات صاحب السمو أمير البلاد بالتوجه للبدائل والحفاظ على البيئة، وبما أن عوادم السيارات الكهربائية صفر، فهذا أكبر توجه للبديل الناجح عبر السيارات الكهربائية، والتي نرى أنها بديل ناجح بالاعتماد على 15 في المئة من الطاقة والمتجددة والنظيفة من إجمالي الطاقة المستخدمة.

توجه عالمي

ومن جانبه، أبدى رئيس مجلس إدارة اتحاد وكلاء السيارات يوسف الشايع بعض الملاحظات حول المشروع كونه سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط ومشتقاته، وهو الأمر الذي سيؤثر سلباً على الاقتصاد الكويتي في المدى البعيد.

وبين الشايع، وفق رأيه الشخصي، أن ملاحظاته على المقترح يأتي ضمن مبدأ تهديده لمورد الدولة من النفط، والذي يعد مصدرا رئيسيا للدخل ، مضيفاً أن عدم تفضيل الاعتماد على السيارات الكهربائية يأتي من مسؤولية الخوف على تأثر الاقتصاد بهذا المقترح.

وعن مسودة مشروع تدشين السيارات الكهربائية على مستوى دول الخليج أشار الشايع إلى أن مصانع السيارات جميعها ينصب في هذا الاتجاه، لاسيما أن التوجه العالمي حاليا يتجه نحو تطبيق تعزيز السيارات الكهربائية باعتبارها أقل ضرراً على البيئة.

تهديد للنفط

وأكد الشايع أن عدم تأييده للفكرة يأتي بسبب الخوف على تهديدها لمورد الدولة من النفط خاصة مع تراجع الطلب على النفط تدريجياً، وبتناقص بسبب الاتجاه على الأمور البديلة والطاقة المتجددة وغيرها من الأمور ومنها السيارات الكهربائية.

وأضاف أننا نعلم أن السيارات الكهربائية تعد للبيئة أفضل، لكنها بالمقابل ستخفف الطلب على النفط في كل الدول النفطية، ونحن باعتبارنا دولة نفطية سنكون أكثر الناس تضرراً من هذه المشاريع.

وفي سؤاله عن وجود اجتماع على مستوى الخليج لتوفير البنية التحتية وتجهيزها وإعداد الشواحن الخاصة فيها، وهل سيكون لها رواج في السوق، قال الشايع: إنها من المؤكد ستلقى رواجاً في السوق المحلي حالها حال دول العالم أجمع عند تطبيقها بشكل أكبر، مبيناً أنه في حال انتشارها ستشكل مصدر قلق لنا كوننا من الدول التي تبيع البترول ومشتقاته، والتي تعتمد عليه السيارات التقليدية.

وعن اتجاه المستهلك واختياره للسيارة الكهربائية في حال طبقت على مستوى الكويت، أكد أنه ستأخذ حصة من سوق السيارات المحلي على المركبات التقليدية التي ستتناقص تدريجيا لترتفع نسبة السيارات الكهربائية.

أهمية كبيرة

بداية، أكد عضو غرفة التجارة والصناعة عبد الله الملا، أن طرح السيارات الكهربائية في السوق المحلي يمثل أهمية كبيرة نظراً لأهميتها في عدة جوانب منها الجانب الاقتصادي والبيئي.

وبين أن السيارات الكهربائية دخلت الأسواق الناشئة، ذاكراً أن عدد موردي السيارات الكهربائية اليوم محدود، ولا توجد مصانع كبيرة، مبيناً أن هذا الجانب

السمحان : تأثير بعيد المدى على النفط من تطبيق السيارات الكهربائية

يؤثر على نجاح السيارات في المستقبل.

وأشار إلى أن البنية التحتية لهذا النوع من السيارات غير متوافرة على مستوى الدولة، وهو أحد المعوقات الرئيسة في انتشارها، موضحاً أن هناك عاملين مؤثرين على نجاح السيارة الكهربائية بنسبة مئة في المئة، أولها كيفية شحن هذه السيارة، والتي من المتوقع أن تسير داخل المدينة ما بين 300 و 400 كيلو متر دون الحاجة إلى شحن، وذلك وفق معدل حجم البطارية المستخدمة داخل السيارة. وأضاف أن الأمر الثاني مرتبط بتبني الحكومة لها، ويرتبط نجاحها بإنشاء مواقف عامة في الشوارع مخصصة للسيارات الكهربائية كنوع من الدعم، لاسيما مع ارتفاع أسعار البنزين.

ولفت إلى أن السوق المحلي في حاجة إلى فترة لتقبل مثل هذا النوع من السيارات؛ حيث إن السوق في الوقت الحالي غير مهيأ لدخول مثل هذه التكنولوجيا خاصة أن هناك عدة معوقات، أبرزها ارتفاع أسعار السيارات الكهربائية، كما يجب أن تتخذ الكويت نهجها، وتسير على مسار الدول المتقدمة في حل أزمة الازدحام المروري.

وأوضح أن بعض الشخصيات في الكويت قاموا باستيراد تلك السيارات؛ حيث أثبتت تلك التجربة نجاحها وقدرتها على تحمل ارتفاع حرارة الطقس، لاسيما أنه أحد المعوقات الرئيسة التي تواجهها السيارات.

وأشار إلى أن محطتي الشعيبة والدوحة من أسباب التلوث الرئيسية في الكويت، مشيرا إلى تأييده الكامل لأي جهود تعالج التلوث البيئي وتقلل الاختناقات المرورية، وتحافظ على البيئة العملية لتصبح بيئة خالية من التلوث.

توافر الشحن

وأشار إلى أهمية مقترح طرح السيارات الكهربائية وضرورة توفير وإنشاء مواقف لها كنوع من الدعم، والمضي قدماً في انتشار السيارات الكهربائية لتغيير صفات المستهلك، ودعمها عبر توفير البنية التحتية، مشيرا إلى أنه من الضروري كذلك أن توفر الدول الخليجية الأدوات اللازمة لها، وذلك لضمان تنقل الخليجي، لاسيما كيفية شحن الكهرباء والتي دائماً يجب أن تكون متوافرة في كل مكان.

وتابع أن توافر السيارات الكهربائية سيحافظ على الخط البيئي، والذي لا جدال عليه، فضلا عن التقليل من الاختناقات المرورية، مضيفاً أنه تولد لدينا ثقافة مختلفة للحفاظ على بيئة نظيفة لجيل المستقبل.

وحول رأيه في جهود الهيئة العامة للصناعة وأية مساع أخرى للمحافظة على البيئة لتكون للأجيال القادمة صحية ونظيفة، فالعملية ليست فقط مرتبطة التلوث بل بالضوضاء، والتي ليس لها صوت خاصة بالمدينة.

تحول كبير

من ناحيته، قال عضو اتحاد الصناعات الكويتية خالد عبد الغني: إنه من الداعمين لطرح السيارات الكهربائية في الكويت، مبيناً أننا نسير في تحول كبير بالنسبة للطاقة البديلة والطاقة النظيفة وتعتبر السيارات جزءا لا يتجزأ من هذا الموضوع.

وعن تخفيف الاعتماد عن النفط في حال تم اعتماد السيارات الكهربائية على مستوى أكبر، وأوضح أنه يجب أن نجد بدائل عن مورد النفط، متسائلاً: لماذا نتعب في بحث كيفية تحقيق الأفكار الصناعية وكيف نحقق إنجاز على مستوى قطاع الصناعة، ونحن نعتمد على مورد وحيد فقط، في حين لدينا العديد من المقومات التي نستطيع الاعتماد عليها في الوقت الحاضر من أجل خلق بيئة صناعية وقاعدة صناعية قوية، وتكون أحد الموارد الأساسية التي يجب الاعتماد عليها لتكون بديلة للنفط .

وأضاف قائلا: يجب عدم الاعتماد على النفط لأنه قام بأكثر من هزة في اقتصادنا، وجعلنا في موقف صعب، مطالباً بتخفيف الاعتماد عليه مستقبلا، وأنه يجب أن يتغير هذا المفهوم السائد .

وفي سؤاله عن جهود الهيئة العامة للصناعة المبذولة على المستوى الخليجي للمضي قدماً في تطبيق تلك الفكرة على أرض الواقع أفاد بأن قيام الهيئة العامة للصناعة ببذل جهود على المستوى الخليجي يأتي من منطلق وأساس دورها وواجبها بأن تقوم بهذا العمل كي تكون لدينا سيارات كهربائية تنتج عبر مصانعنا، سواء كانت بتأسيس مشترك أو مصنع يقع أي دولة خليجية برأسمال خاص. وأشار إلى أنه ما المانع من إنتاج تلك السيارات، متمنياً أن ينشأ مصنع خليجي مشترك لصناعة السيارات الكهربائية على مستوى الدول التعاون حتى وإن كان بالتعاون مع الشركات الخاصة.

وأكد جدوى وجود تلك السيارات في السوق المحلي نظرا، لأنها تعمل على طاقة مختلفة عن التلقيدية ونظيفة ولها دور كبير في المحافظة

على البيئة ومعالجة الأمور الناجمة عنها، والتي سببها تلوث عوادم السيارات وكانت نتيجتها عدم نزول الأمطار وكوارث طبيعية على الصعيد العالمي والأجواء ازدادت حرارة نتيجة التلوث، مبيناً أن هذا التوجه يخدم الجانب البيئي، ويجب أن يكون توجه الدولة مع دول العالم وتدعمه وتمشي في خطوات تنفيذه

وعن توفير البنى التحتية للشحن للمساهمة في سهولة انتشارها بين أن البنى التحتية والشحن موجودة في الإمارات وبعض الدول الخليجية؛ لذا من الواجب أن تكون موجودة كذلك بالكويت؛ حيث إن الفكر الاستهلاكي سيتغير ويتجه نحو السيارات الكهربائية .

مبيعات النفط

من جانبه، قال الباحث في اقتصادات الطاقة د.مشعل السمحان: إن السيارات الكهربائية حالياً في طور تحولها من فكرة إلى واقع في طرق مدن العالم، وتعد هذه انطلاقة لعهد جديد وتبدل لأحد أهم أسواق النفط وهو سوق المواصلات .

وأوضح أن التطور في دخول السيارات الكهربائية لطرق أهم مدن العالم كالصين وأمريكا وألمانيا وغيرها من الدول يدعمه ثلاثة أمور أساسية أولها التطور التكنولوجي، إلى جانب القوانين البيئية، وأخيراً تقليل الاعتماد على النفط و مشتقاته.

وذكر أنه في الوقت الحالي تقدر عدد السيارات الكهربائية بالعالم بنسبة 1في المئة من إجمالي عدد السيارات، وهذه نسبة قليلة لا تشكل خطرا على الأسواق النفطية على المدى القصير ، وإن ارتفعت قليلا، إلا أن الأسباب السابقة الداعمة للتوسع في استخدام الطاقة الكهربائية للمواصلات هو ما يقلق الدول النفطية المصدرة؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة السيارات الكهربائية في عام 2040 قد يصل إلى 25 في المئة، وهي نسبة كبيرة إذا ما تم ربط توقعات التوسع في استخدامات الطاقة البديلة في الفترة ا لمستقبلية .

وحول تأثير مبيعات النفط ومشتقاته على دول الخليج والكويت، أجاب السمحان بالقول بالطبع ستتأثر على المدى البعيد وتحديداً في عام 2035 ، وإذا ما سلمنا أن في هذه الفترة المستقبلية سيكون معدل الاستهلاك المحلي أعلى مما هو عليه الآن، فتراجع الصادرات بسبب قلة الطلب العالمي سيعوض بتحويله لاستهلاك محلي، وهذا أمر من الناحية الاستراتيجية جيد. وذكر أن السيارات الكهربائية هي صديقة للبيئة ودخولها للأسواق المحلية أمر جيد يرفع الوعي البيئي .

35 % ارتفاعاً في مبيعات السيارات الكهربائية في 2040

سعر السيارة الكهربائية مساوٍ للسيارة التقليدية في 2022

مليونا سيارة كهربائية أنتجت بنهاية عام 2016

أشار التقرير الصادر من وكالة الطاقة الدولية إلى أن عدد السيارات الكهربائية بلغ عالمياً مع نهاية عام 2016 نحو مليوني سيارة، ويتوقع المحللون أنه وبحلول العام 2022 سيكون سعر السيارة الكهربائية مساوياً لسعر السيارة التقليدية، وهي النقطة التي ستشهد مبيعات السيارات الكهربائية فيها قفزة غير مسبوقة أيضا، وبحسب التحليل الذي أجرته وكالة بلومبيرغ نيوز فإن متوسط تكلفة السيارة الكهربائية سيصبح بحلول عام 2040 نحو 22 ألف دولار، وهو أقل تقريباً بنحو 35 % من أسعار السيارات التلقيدية الجديدة الموجودة في السوق.

وأوضح التقرير أنه من المتوقع أن ترتفع مبيعات السيارات الكهربائية إلى 35 % بحلول عام 2040 أي ما يعادل 25 % من المركبات في العام، وستعادل استهلاك 13 مليون برميل نفط يومياً أو 14 % من الطلب العالمي على النفط، وتقدر الحاجة الـ 600 مليون سيارة كهربائية في عام 2040 حتى يساهم ذلك في الحفاظ على نسبة الاحتباس الحراري؛ لذلك يجب أن يتطور الإنتاج والتصنيع تباعاً حتى يكون هناك ما بين 9 و20 مليون سيارة في عام 2040، وما بين 40 و70 مليونا في عام 2025.

ووفق تقارير عالمية، تُعدّ السيارات الكهربائية أمرًا مستجدًا في عالم التكنولوجيا وصناعة السيارات، فقد شكّلت هذه السيارات عام 1900 نسبة 28 % من مجمل الـ 4192 سيارة التي تم إنتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت القيمة الإجمالية للسيارات الكهربائية المباعة أكثر من السيارات العاملة بالبنزين والبخار مجتمعة آنذاك.

وفي حين شهدت صناعة السيارات الكهربائية نجاحًا كبيرًا في العشرين عامًا الأولى من القرن العشرين بلغ ذروته عام 1912، إلا أنه ومع مرور السنين أصبح إنتاج «هنري فورد» للسيارات التي تعمل بالغاز والاحتراق الذاتي أرخص بكثير من السيارات الكهربائية، كما احتوت سيارات البنزين والديزل على عدد كبير من التحسينات والتطويرات، الأمر الذي أدى إلى تراجع استخدامها وتفضيل سيارات الوقود عليها ما شكل في عام 1935 بداية الانحسار لاستخدام السيارات الكهربائية.

وخلال الأربعينيات من القرن العشرين بدأت إحدى الشركات عام 1947 في إنتاج أول سيارة تعمل بالطاقة الكهربائية، ورغم نجاح عمل تلك السيارة الكهربائية إلا أن سعرها كان عالياً مقارنة بسعر السيارة التقليدية، وبذلك توقف إنتاجها عام 1961 لعدم الإقبال عليها، وفي 3 يوليو 1971 استحوذت عربة تعمل بالكهرباء من لاند روفر على اسم أول سيارة كهربائية يقودها الإنسان، وبعد غياب عن السوق وحدوث أزمة البترول العالمية عام 1973 بدأ الاهتمام ثانيا بالسيارة الكهربائية

وفي عام 2002 تمت صناعة سيارات كهربائية تستطيع السير لمسافة 400 كيلو متر، وبسرعة 210 في الساعة إلا ان ارتفاع أسعارها وثقل بطاريتها وطول الوقت في إعادة شحنها أدى إلى العزوف عن الإقبال عن شرائها.

وفي عام 2005 بدأت بعض الشركات العالمية في إنتاج سيارات كهربائية متطورة وعرضها للبيع إلا أن ثقل بطاريتها وسعرها المرتفع يمثلان عائقاً كبيراً.

وفي السنوات الأخيرة تطورت صناعة السيارات الكهربائية بصورة لافتة؛ حيث تمكنت الشركات المنتجة لها من ابتكار مركبات بمواصفات عالية لا تحتاج إلى أي نوع من أنواع الوقود التقليدي، كما انخفضت تكلفتها وتكلفة تشغيلها أيضا نتيجة الهبوط الكبير في تكاليف إنتاج البطاريات التي تقوم بتسيير ها .

شريكك في المذاق
Partner in Taste

بان كيك على كيفك

بان كيك جاهز للأكل

@kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait

أشاروا إلى أن وقف توطين الصناعات غير البيئية "الشعيبة" صائب

صناعيون : حماية البيئة من التلوث ضرورة ملحة

خاص - الصناعة والتنمية :

تسعى الكويت إلى حماية البيئة وتحسين جودة الهواء من خلال توطين صناعات ذات درجة تلوث منخفضة والعمل على الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وفق رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بجعل بيئة الكويت نظيفة خالية من أية ملوثات، وهو التوجه الذي ترجمته الحكومة في رؤية كويت جديدة 2035.

وقد أوقفت الهيئة العامة للبيئة التوسع في توطين الصناعات الجديدة وتوسعة القائم منها في منطقة الشعيبة الصناعية، وذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.

وقد تضافرت جهود الجهات الحكومية لتحقيق تلك الرؤية عبر منع توطين الصناعات غير الصديقة للبيئة؛ حيث أثمر التعاون بين الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة عن وضع الآليات التي من شأنها تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتضمن عدم إقامة مناطق صناعية غير صديقة للبيئة في منطقة الشعيبة، بما يؤدي الى تحقيق المعادلة والتوازن المطلوب بين متطلبات الحفاظ على البيئة وحمايتها، وبما لا يؤثر على عجلة التنمية وتنفيذ المشروعات التنموية التي تنوي الحكومة تنفيذها ضمن برنامج عملها وخطة التنمية الخمسية.

وجاء التقرير في ضوء سعي الجهات المعنية إلى تفعيل وتطوير الوضع البيئي للمنطقة الجنوبية في الكويت، والذي يتضمن جهود الهيئة العامة للبيئة لتقليل الانبعاثات الناتجة عن منشآت القطاع النفطي في تلك المنطقة، وكذلك جهودها الرامية لإنشاء مركز متطور للمعلومات البيئية للكويت لغرض الرقابة اللحظية والمستمرة على جميع الانبعاثات في المنطقة الجنوبية، والحد من الانبعاثات التي قد تؤثر على محيط هذه المناطق، إضافة الى اعتماد استراتيجية للإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الصناعية في جنوب الكويت. وتهدف الحكومة من وراء تلك التحركات إلى الدفع بعجلة التنمية وتطوير قطاعات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة المستهدفة ، إلا أن إحدى الركائز الرئيسة لاستدامة التنمية وخططها هو البعد الاجتماعي، الأمر الذي يدعو إلى مزيد من الحرص عند اتخاذ أي قرارات قد تساهم في تأثر التجمعات البشرية بالدولة.

كما تسعى الهيئة العامة للبيئة لإجراء المسح الشامل لجودة الهواء بالكويت بشكل عام، والمنطقة الجنوبية بشكل خاص، وتقدير الأحمال البيئية الحالية لكل مناطق الكويت ومتطلبات التوسع المحددة بالخطط التنموية ورؤية الكويت 2035 تمهيدا لاتخاذ القرارات التي تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية.

القناعي : أغلب الصناعات تخلف تلوثاً بيئيًا وتطبيق القرار بحاجة لضوابط

البسام : مطلوب تحديد آليات ومفاهيم المصانع والمنشآت الصديقة للبيئة

الشرهان : مصانع ومنشآت صناعية ذات نسب تلوث عالية بحاجة لحلول

الراشد : المصانع غير قادرة على تغيير واقعها الحالي للتواكب مع القرار

وقد أجرت "الصناعة والتنمية" تحقيقاً موسعاً عن أهمية تطبيق قرار مجلس الوزراء الساعي إلى عدم توطين صناعات جديدة غير صديقة للبيئة؛ حيث أجمع عدد من الصناعيين من أصحاب الشركات والخبراء على أهمية حماية البيئة من التلوث الصناعي، مؤكدين على ضرورة تعزيز آليات القطاع الصناعي، مستدركين بالقول أن هناك صعوبات تواجه تطبيق قرار مجلس الوزراء القاضي بعدم توطين أى صناعات جديدة غير صديقة للبيئة في منطقة الشعيبة الصناعية، لاسيما أن أغلب المصانع التى أنشئت تنتج نسب متفاوتة من التلوث.

وأشار البعض إلى أن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة تحديد مصطلح الصناعات صديقة للبيئة قبل الشروع في تطبيق القرار، كما لفت آخرون إلى أهمية معالجة التلوثات الموجودة في المناطق الصناعية الأخرى الأكثر ضررا على البيئة.

وأوضحوا أن أغلب المصانع يتم تصميمها وفقاً للمعايير والمقاييس البيئية المتعارف عليها، مشيرين إلى أن مصافي البترول على سبيل المثال تخضع أية انبعاثات منها للأنظمة البيئية الحديثة، لاسيما في ظل استحداث أنظمة وتقنيات متطورة استقطبتها الحكومة خلال الفترة المنصرمة , بيد أن القناعي رأى أن تطبيق القرار بشكل صارم أمر غاية في الصعوبة، خصوصا أن أغلب الصناعات تخلف وراءها التلوث بنسب متفاوتة.

وأشاروا إلى أن هناك اشتراطات وتلوثات يمكن الحد منها كما في دول أوروبا وهناك تلوثات يصعب السيطرة عليها ما يستدعى إيجاد حلول جذرية لها أو القضاء عليها وفقا لقواعد واشتراطات لا تؤثر على الشركات, كما دعوا الإدارة المسؤولة عن حماية البيئة إلى القيام بجولة تفقدية للمصانع والمنشآت والوقوف على أبرز الإشكاليات الموجودة حاليا، وتحديد مكامن التلوث، ووضع صيغة للتفاهم والتعاون بين الجانبين .

وطالبوا بضرورة إعادة النظر في التشريعات والقرارات الصناعية الصادرة وسد أية ثغرات قانونية وفنية قد تحول دون نمو القطاع الصناعي الذى يعد رديفا مناسبا للدخل القومي ومصدراً بديلاً للنفط، مستدركين بالقول هناك حاجة لرسم سياسة ملحة لرسم استراتيجية بعيدة المدى.

وفيما يلي التفاصيل ..

ضوابط بيئية

بداية، قال المستشار الصناعى محمد القناعي إن القرار جيد لاسيما أن الشركات سواء المتواجدة في منطقة الجنوب أو الشمال تعد من ضمن الشركات التى تخضع للأنظمة البيئية الصارمة, لافتا إلى أن أغلب المصانع التى تؤسس تصمم وفقا للمعايير والمقاييس البيئية المتعارف عليها، وأضاف " إذا نظرنا مثلا إلى مصفاة البترول نجد أن الانبعاثات المتصاعدة التى تخرج منها، أو المداخن التابعة لها تخضع للأنظمة البيئية الحديثة، لاسيما في ظل استحداث أنظمة وتقنيات متطورة استقطبتها الحكومة خلال الفترة المنصرمة, بيد أن القناعي رأى أن تطبيق القرار بشكل صارم أمر غاية في الصعوبة، خصوصا أن أغلب الصناعات تخلف وراءها تلوثات بنسب متفاوتة .

وأضاف أن جميع المنشآت والمؤسسات الصناعية في كل دول العالم تخلف تلوثات، ولكن ضمن اشتراطات ومعايير متعارف عليها؛ حيث إن هناك نسبا مقبولة لتلك التلوثات لا يمكن تجاوزها، ولهذا لا يمكن بأي شكل من الأشكال إطلاق تعميم مصطلح التلوث، لاسيما أن الكويت دولة نفطية ينضوى تحتها العديد من المصانع والمنشآت النفطية التى تعمل في مجال البتروكيماويات .

وأشار القناعي إلى أنه لا بد من إعادة النظر في التشريعات والقرارات الصناعية الصادرة، وسد أي ثغرات قد تحول دون نمو القطاع الصناعي الذي يعد رديفا مناسبا للدخل القومي ومصدرا بديلا للنفط، ولهذا أرى أن الحاجة باتت ملحة لرسم استراتيجية بعيده المدى .

اشتراطات عالمية

وبدوره، أوضح نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة عربي القابضة حامد البسام أن تحديد آليات ومفاهيم المصانع والمنشآت الصديقة للبيئة أمر مهم؛ حيث يجب أولا توضيح هذا المصطلح قبل الشروع في تنفيذ القرار؛ حيث إن الأغلبية لا تعرف تحديدا ما الذى تقصده الجهات المعنية, مشيرا إلى أن فرض هكذا قرار حاليا أمر غير مقبول، لاسيما أن التطبيق سينعكس سلبيا على العديد من الشركات القائمة حاليا في منطقة الشعيبة الغربية، تلك الشركات التى ستواجه إشكاليات قد تصل إلى حد الإغلاق أو تكبد مبالغ طائلة وخسائر من جراء تطبيق القرار .

وأضاف: يجب الابتعاد عن توريط المستثمرين والصناعيين، ويجب عدم إطلاق القرارات دون تحديد آلية تنفيذها، كما يجب على الوزراء والمعنيين في الدولة معالجة التلوث الموجود حاليا في العديد من المناطق الأخرى، سواء الكائنة في مياه البحر أو المناطق الصناعية المتفرقة.

وأشار البسام إلى أن هناك تلوثات يمكن الحد منها كما في دول أوروبا، وهناك تلوثات يصعب السيطرة عليها ما يستدعي إيجاد حلول جذرية لها أو القضاء عليها وفقا لقواعد واشتراطات لا تؤثر على الشركات, داعياً الإدارة المسؤولة عن حماية البيئة إلى القيام بجولة تفقدية للمصانع والمنشآت، والوقوف على أبرز الإشكاليات الموجودة حاليا، وتحديد مكامن التلوث ووضع صيغة للتفاهم والتعاون بين الجانبين .

إعادة نظر

وفى السياق ذاته أكد رئيس مجلس الإدارة السابق في شركة الدرة للخدمات البترولية صقر الشرهان أن هناك صعوبة كبيرة في تطبيق هكذا قرار، لاسيما في ظل وجود مصانع ومنشآت صناعية ذات نسب تلوث عالية، ولهذا أرى أن القرار غير منطقي ويحتاج إلى إعادة نظر فعندما أنشئت منطقة الشعيبة لم تكن قضية التلوث ذات أهمية كبرى لدى المعنيين، ولهذا أرى أن كلفة تطبيق القرار ستتجاوز في حال تنفيذه كلفة إنشاء المنطقة برمتها، ولهذا فإن المستثمر الصناعي سيكون هو الخاسر الأكبر في تلك المسألة, مشيرا إلى أن القطاع الصناعي يحتاج إلى رؤية واضحة واستراتيجية ترتكز على الدراسات والأبحاث وليس التوقعات .

وأضاف يجب على الحكومة البحث عن آليات وسبل لتقليل التلوث، تزامناً مع تطبيقها لآليات تساهم في زيادة قدرة القطاع الصناعي وتعزيز مخرجاته.

توسع المصانع

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة الكويتية للصخور بدر الراشد إن بعض المصانع غير قادرة على تغيير واقعها الحالي للتواكب مع القرار، مما قد يسبب في خسارة بعضها حصة مؤثرة من السوق، مشيرين إلى أن القرار السالف ذكره قد يؤدي مستقبلا إلى عجز المصانع عن التوسع، وقد يسبب تقليل قدراتها الإنتاجية على المدى البعيد، مشيرين إلى أن المصانع بحاجة إلى خارطة طريق ومساندة حقيقية من قبل الحكومة ومرونة في التعامل ، لافتين إلى أن مثل تلك القرارات تحتاج إلى تدرج في التطبيق.

وأكد الراشد على ضرورة تعزيز إمكانية التوسع بالصناعات القائمة في منطقة الشعيبة الغربية الصناعية وتوطين الصناعات الجديدة في الوقت ذاته دون الإضرار بأي طرف على حساب الآخر, مشيرا إلى أن تلك المعادلة قابلة للتحقيق، وذلك عن طريق عمل الدراسات اللازمة وتكثيف البحوث الصناعية وإجراء المسوح الشاملة المختصة بقياس جودة الهواء وتقدير الأحمال البيئية التي تراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية مع ضمان استدامة التنمية الصناعية.

و طالب الراشد في الوقت ذاته المسؤولين عن القطاع الصناعي بتطوير المنظومة الصناعية برمتها والاهتمام بالقطاع الصناعي وشركاته المختلفة بحيث يكون هذا التطوير منسجما مع متطلبات قانون حماية البيئة واللوائح التنفيذية المنظمة له ، لافتا إلى دور الجهات الرقابية ودورها في حماية البيئة والحد من نسب التلوث الحادثة .

وزير النفط الأسبق علي البغلي لـ "الصناعة والتنمية":

رؤية الكويت 2035 طموحة وواعدة وأتمنى أن ترى النور

خاص - الصناعة والتنمية :

أكد وزير النفط الأسبق علي البغلي أن أسعار النفط الحالية مناسبة للميزانية، وأن القطاع الصناعي سيتأثر حتماً لو تم فرض ضرائب، مطالباً بوضع حلول لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية.

وأوضح البغلي في لقاء خص به " الصناعة والتنمية" أن تحديات مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت عديدة ومتشعبة ، وأكثرها إلحاحاً توفير فرص العمل للشباب الكويتي الناهض والمتعلم.وأوضح أن الرؤية التي تضمنتها رؤية كويت جديدة 2035 قادرة على مواجهة هذا التحدي، لاسيما أن الدولة قد أعلنت عن مدينة صناعية بكلفة 6.6 مليارات دولار.

وحول رؤيته عن خطة كويت جديدة 2035 ، أشار إلى أن تلك الرؤية طموحة وواعدة، متمنياً أن ترى النور حسب الخطة الزمنية المقررة لها.

وأضاف البغلي أن التشريعات كثيرة ومطلوبة لتحقيق تلك الرؤية، والتي منها تنفيذ وإقرار مشاريع قوانين، كهيئة طريق الحرير وتنمية وتشغيل الجزر، قائلاً إن وجود هيئة مستقلة خارجة عن نطاق الروتين، وقيامها بإصدار التراخيص التجارية والصناعية،

ومنح الإقامات وتجديدها سيساعد على نجاح وتنفيذ المشاريع المدرجة في تلك الرؤية و العمل على إقرارها لنجاح الخطة،

وبين أن هناك تحديات تواجه تطبيق تلك الرؤية والمتمثلة في تحديات داخلية، إلا أنه يمكن التغلب عليها على اعتبار أن المجتمع الكويتي منفتحاً على المجتمعات المجاورة، وهو الأمر الذي سيساعد بلا شك على تنفيذ تلك الرؤية التي تحمل الكثير من المشاريع ذات الطبيعة الانفتاحية، كما أشار إلى أن الكويت كانت ولا تزال مجتمعاً تجارياً قبل وبعد اكتشاف النفط، أي أنه مجتمع كان يؤمن احتياجات المجتمعات من السلع الأجنبية أي تجارة الترانزيت.

ورأى البغلي أنه في حال فرض ضرائب في الكويت، فيجب أن تفرض على ذوي الدخول العالية، أي أن يكون هناك حد أدنى أو سقف للبدء في فرض تلك الضرائب، وذلك حتى لا تمس دخول ذوي الدخول المحدودة ؛ لأن منهم من يعاني مر المعاناة من قلة الدخل والديون.

وفيما يلي التفاصيل ...

بداية، كيف تقيم أداء القطاع الصناعي في الكويت ؟

في اعتقادي أن القطاع الصناعي يحتاج مزيداً من التشجيع، وخاصة ما يتعلق بدعم المنتج الوطني مقابل المنتج الأجنبي المماثل، فالمستهلك يجد نفسه في النهاية أمام سلعة خارجية بسعر أرخص من المنتج الوطني، ومن ثم يقوم بالعزوف عن المنتج المحلي، وفي اعتقادي أن زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية المماثلة للمنتج المحلي قد يكون أحد الحلول المطلوبة .

وأشير هنا إلى أن دعم الصناعات الوطنية تحتاج إلى المزيد من الأهمية خلال الفترة المقبلة كون القطاع الصناعي أحد القطاعات التي تسعى الحكومة إلى جعله رديفاً للدخل القومي في استراتيجيتها التنموية.

وهل ترى أن هناك تشريعات ضرورية مطلوب إقرارها لزيادة نشاطه ؟

في اعتقادي أن زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية إحدى الأدوات الضرورية لتشجيع المستهلكين على شراء المنتج الوطني، خاصة أن هناك منتجات وطنية قادرة على المنافسة، مقارنة بغيرها من المنتجات المماثلة التي يتم استيرادها.

ما تأثير فرض الضرائب على القطاع الخاص لاسيما الصناعي؟

سيتأثر القطاع الصناعي حتماً بهذه الضرائب ؛ لذلك أطالب بفرض الضرائب والرسوم على نفس السلع التي يصنع مثلها في الكويت بدلاً من ذلك، لكي نحمي المنتج الوطني في مواجهة مثيله من المنتجات الأخرى المشابهة التي يتم استيرادها وجعلها مرغوبة من قبل المستهلك أكثر من السلع الأجنبية المشابهة.

كيف سيتم تطبيق الضرائب في الكويت؟

إذا ما تم فرض ضرائب في الكويت فيجب أن تفرض على ذوي الدخول العالية، أي أن يكون هناك حد أدنى أو سقف للبدء في فرض تلك الضرائب، وذلك حتى لا تمس ذوي الدخول المحدودة؛ لأن منهم من يعاني مر المعاناة من قلة الدخل والديون، وبالتالي فلا يجوز لدولة غنية تقدم لغير الكويتيين القروض والمنح للدول الأجنبية، وكريمة بالنسبة لذوي الدخول الكبيرة من موظفيها أو موظفي هيئاتها، أو الشركات والأفراد التي تكسب الملايين من مشاريعها ، فلا يجوز أن تضع عينها على زيادة دخلها من جيب الفقير ذي الدخل المحدود.

ما العوائد المتوقعة من تطبيق الرؤية على الأداء الاقتصادي؟

الأرقام التي تم ذكرها كعوائد لهذه المشاريع هي أرقام تتمثل في تشغيل عمالة تقدر بحوالي 200 ألف وظيفة وعوائد مليارية كبيرة ، وهي أرقام ودخل ينافس ويمثل فرصه كبيرة أمام الحكومة لتنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد ورئيسي للدخل، وهو الأمر المطلوب وبشدة الآن وليس غداً، أي أن استراتيجية الحكومة لتنويع مصادر الدخل باتت ضرورة، ولا تحتمل التأجيل.

وفي اعتقادي أن تلك المشروعات تنسجم مع التطلعات الرامية لتنويع مصادر الدخل وتطوير قدرات الشباب وفتح مجالات أوسع لهم في العديد من القطاعات ا لحيو ية .

هل تعتقد أن رؤية غرفة التجارة والصناعة داعمة للقطاع الصناعي؟

لا شك أن غرفة التجارة والصناعة تشكل عنصرا داعما للصناعة، إلا أن قرارات الغرفة استرشادية ومن يملك القرار والتشريع هما الحكومة ومجلس الأمة. وفي حال عدم اقتناع أحد الطرفين من الحكومة

يجب فرض الضرائب على ذوي الدخول العالية

القطاع الصناعي سيتأثر حتما بفرض الضرائب

أسعار النفط عادلة في ظل الفوائض الحالية في السوق

أو مجلس الأمة بتلك الرؤية فهي لا ترى النور.

كيف تقيمون رؤية كويت جديدة 2035 وتأثيرها على الأداء الاقتصادي؟

في اعتقادي أن رؤية كويت جديدة 2035 التي دشنتها الحكومة مؤخراً تمثل حجر زاوية حقيقيا في التنمية الاقتصادية، وهي بلا شك رؤية طموحة وواعدة، وأتمني أن ترى النور قريباً ، لكن لابد من توافر مجموعة من الشروط لتنفيذها وترجمتها إلى واقع حقيقي، ومنها سرعة اتخاذ القرار وعدم التردد في التنفيذ كونها تحمل أفكاراً غير تقليدية قادرة على تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري عالمي.

برأيك ، ما التحديات التي تواجه تطبيقها ؟

التحديات التي تواجه تطبيق رؤية كويت جديدة 2035 تتمثل في تحديات داخلية، ويمكن التغلب عليها على اعتبار أن المجتمع الكويتي منفتحاً على المجتمعات المجاورة، وهو الأمر الذي سيساعد بلا شك على تنفيذ تلك الرؤية التي تحمل الكثير من المشاريع ذات الطبيعة الانفتاحية، كما أشير هنا إلى أن الكويت كانت ولا تزال مجتمعاً تجارياً قبل وبعد اكتشاف النفط، أي أنه مجتمع كان يؤمن احتياجات المجتمعات المجاورة من السلع الأجنبية أي تجارة الترانزيت.

وما التشريعات التي يجب أن تُقَر لنجاح الخطة ؟

* التشريعات التي يجب إقرارها لنجاح خطة التنمية كثيرة منها تنفيذ وإقرار مشاريع قوانين معطلة ، كهيئة طريق الحرير وتنمية وتشغيل الجزر ، ووجود هيئة مستقلة لها خارجة عن نطاق الروتين القاتل المعيق لأي إبداع أو تجديد، وأن تقوم الهيئة بإصدار التراخيص التجارية والصناعية ،

و منح الإقامات وتجديدها وكل أمور تنظيم المجتمع الأساسية، وبالاستقلال عن كل القوانين المعيقة التي نمت وترعرت سابقا.

ما هي رؤيتك لأسعار النفط الحالية وتأثيرها على الميزانية ؟

أسعار النفط الحالية تعد أسعاراً عادلة في ظل الفوائض الموجودة في السوق النفطي، وأرى أنها أكثر من كافية لميزانيتنا العامة، فقد عشنا في الكويت منذ سنوات ليست بالبعيدة بأسعار أقل.

وكانت معيشتنا مريحة ومعقولة، لكن المشكلة تكمن في الإنفاق غير المبرر، والذي يحتاج إلى ترشيد ورؤية للمستقبل على أساس أن تلك الثروة ليست دائمة ومتجددة بل ناضبة، ما يستوجب ضرورة النظر للمستقبل والتخطيط التنموي السليم من أجل مستقبل الأجيال القادمة.

ما رؤيتكم للتركيبة السكانية في الكويت ودعوات التكويت الحالية ؟

التركيبة السكانية هي من صناعة وفعل أهل الكويت، فهؤلاء الوافدون لم ينزلوا علينا بالبراشوت، بل إن أهل الكويت هم من استقدموهم وجلبوهم من بلدانهم لمساعدتنا في معيشتنا، ولشغل الوظائف التي يعزف أهل الكويت عن الانخراط بها وما أكثرها، وسبب المشكلة في زيادة عدد الوافدين تجار الإقامات من أفراد وشركات، كما أعتقد أنه على الجهات الحكومية المختصة مراقبتهم والتدقيق فيما يحتاجون من عمالة، فكثير منها شركات ومؤسسات ورقية، وأتمنى من غرفة التجارة مساعدة ومساندة هذه الجهات على تحقيق تلك الغاية.

> غرفة التجارة والصناعة داعم للصناعة في الكويت
>
> قرارات غرفة التجارة استرشادية
>
> القطاع الصناعي يحتاج إلى المزيد من التشجيع

DUAL YELLOW

MULTI WAVELENGTH LASER

DEEP . EFFECTIVE . GENTLE

HOW TO PROVIDE EXCELLENT AESTHETIC RESULTS USING COPPER BROMIDE BASED TECHNOLOGY WITH MULTI WAVELENGTHS.

KMEDIX Group
NORSELD

المطيري لـ"الصناعة والتنمية":
150 منشأة صناعية في الكويت تصدر منتجاتها للخارج

خاص - الصناعة والتنمية :

أكد مدير إدارة تنمية الصادرات والارشاد التصديري في الهيئة العامة للصناعة المهندس فهد حمود المطيري أن الإدارة تسعى لتعزيز القدرة التنافسية وتوسيع الرقعة الجغرافية للصادرات الصناعية الكويتية والارتقاء بجودة المنتج الصناعي المحلي من خلال دعم كافة الأنشطة والجهود التسويقية المساعدة في ذلك.

وبين المطيري أن الإدارة تستهدف في الفترة المقبلة وضع خطط لاستكشاف أسواق جديدة مثل (الهند وباكستان وتايلند وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأسواق الجمهوريات الإسلامية الآسيوية). ولفت أن من أبرز التحديات التي تواجه المصدرين هو الرسوم والضرائب وتكلفة النقل وهو من التحديات التي تسعى الادارة جاهدة لحلها وتذليلها قدر الإمكان. وبين أن من بين أنشطة الإدارة العمل على إقامة دورات تدريبية للمصدرين في مجالات متعددة من أجل تنمية الصادرات الصناعية. وأوضح أن حجم صادرات الصناعات التحويلية بنهاية 2016 بلغ 982 مليون دينار .

واستدرك بالقول أن قطاع الكيماويات والصناعات المرتبطة به احتل المركز الأول من إجمالي الصادرات ، فيما استحوذت الهند على المرتبة الأولى من الصادرات الكويتية بقيمة 221 مليوناً في عام 2016 . وقال إن إجمالي المنشآت الصناعية المصدرة في الكويت بلغت 150 منشأة من أصل 722 منشأة صناعية تمثل ما نسبته 21 % من الإجمالي. وفيما يلي التفاصيل ...

بداية ، حدثنا عن إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري؟

إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري،هي من الإدارات العاملة في قطاع تنمية الصادرات الصناعية، وهذا القطاع تم انشاؤه بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 104بتاريخ 11/ 3/ 2001، وباشر أعماله فعلياً في 2003. وكان الهدف الرئيسي من إنشاء هذا القطاع هو زيادة حصة الصادرات الصناعية الكويتية في الأسواق العالمية من خلال تحسين القدرة التسويقية للمصدرين الكويتيين، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتسهيل الإجراءات التصديرية وتوفير خدمات شاملة عن التصدير.

ما أبرز المهام الخاصة بالإدارة التي تقوم بها ؟

تهدف إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري، إلى إعداد السياسات العامة والخطط الخاصة بتنمية الصادرات الصناعية ودعم كل الأنشطة والجهود التسويقية المساعدة في تعزيز القدرة التنافسية وتوسيع الرقعة الجغرافية للصادرات الصناعية الكويتية، والارتقاء بجودة المنتج الصناعي المحلي من خلال تنفيذ عدة مهام منها إجراء المسوحات الميدانية للأسواق الخارجية، واعداد الدراسات البحثية المتعلقة بالأسواق الخارجية، وذلك بهدف جمع وتحليل المعلومات التجارية الحيوية اللازمة لمساعدة المصدرين الكويتيين على معرفة الصعوبات والعقبات التي ستواجههم في هذه الأسواق، وكذلك توفير خدمات الارشاد التصديري، وسبل اختراق الأسواق الخارجية، وإعداد برامج تدريبية للمصدرين تشمل كافة الجوانب المتعلقة بتسويق الصادرات بهدف تحسين القدرات التسويقية للمصدرين.

ما الأسواق المستهدفة للمنتجات الصناعية الوطنية؟

فيما يتعلق بالأسواق المستهدفة للمنتج الصناعي، فإن الإدارة تسعى إلى دعم صادرات الصناعات التحويلية الكويتية بتعزيز تواجدها في الأسواق

التقليدية والامتداد الى أسواق واعدة واكتشاف أسواق جديدة، فالأسواق التقليدية تمثل بالنسبة لدولة الكويت الأرضية المهيأة لمواصلة جهود التصدير وتعزيزه بتدعيم جودة المنتجات الكويتية ، خاصة في دول الخليج، والبلدان العربية، أما فيما يتعلق بالأسواق المستهدفة، فيمثل الاتحاد الأوروبي سوقاً واعداً بالنسبة لمنتجات الصناعات التحويلية الكويتية لذلك ينبغي إيجاد موطئ قدم وتواجد في هذه الأسواق ، حيث أنه سبق التعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لإنجاز دراسة بشأن تعزيز صادرات المنتجات الصناعية الوطنية الكويتية ذات الجودة العالية والقدرة التنافسية وتسويقها في أسواق الاتحاد الأوروبي، كما تعتبر السوق العراقية وجهة واعدة لتصدير الصناعات التحويلية الكويتية، أما فيما يتعلق بالأسواق الجديدة فلا شك أن النفاذ للأسواق الجديدة يتم تحقيقه عن طريق القيام بإعداد دراسات استكشافية تسويقية تستهدف عددا من الأسواق ، حيث أشارت الاستراتيجية التصديرية إلى أن هناك أسواقا يمكن اعتبارها أسواقا جديدة مثل الهند وباكستان وتايلند والبلدان الاسكندنافية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأسواق الجمهوريات الإسلامية الاسيوية أسواق جديدة

أما فيما يتعلق بالأسواق الجديدة فلا شك أن النفاذ للأسواق الجديدة يتم عن طريق القيام بمهام استكشافية من قبل الصناعيين الكويتيين، وبإشراف قطاع تنمية الصادرات الكويتية لمواقع إنتاج جديدة ومتطورة وإعداد برنامج تسويق واستكشاف يستهدف من هذه الأسواق الهند وباكستان وتايلند والبلدان الاسكندنافية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأسواق الجمهوريات الإسلامية الآسيوية.

ما أهم الصعوبات والعقبات التي قد تواجه تصدير المنتجات الصناعية الكويتية؟

تواجه العملية التصديرية للمنتجات الصناعية بعض العقبات المحلية والخارجية ومن أبرز العقبات المحلية هي ندرة الأراضي الصناعية، والتي يحتاجها أصحاب المصانع لمجابهة متطلبات التوسعة، وزيادة المنتجات المصدرة، أما فيما يتعلق بالمعوقات الخارجية، فتتمثل في بعض القيود غير الجمركية التي تمارسها بعض لإدارات الجمركية، مثل الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية، والتي تفرض على الاستيراد، كما تعتبر عقبات النقل من أبرز هذه العقبات التي تحد من التبادل التجاري، حيث أن كلفة النقل وخاصة بين بلدان العالم العربي تشكل عائقاً كبيراً أمام التجارة العربية البينية، كما ساهم عدم توافر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وبأسعار منافسة في جعل التجارة بينهم متدنية.

حدثنا عن البرامج التدريبية التي تعقدها الإدارة للصناعيين لتنمية صادراتهم؟

من ضمن المهام التي تقوم بها الإدارة لتحسين القدرات التسويقية للمصدرين الكويتيين وكيفية الارتقاء بجودة المنتجات الصناعية الوطنية هي إقامة البرامج التدريبية التخصصية الموجهة للمنشآت الصناعية المصدرة ، حيث تم حتى الآن عقد عدد (9) برامج تدريبية بمشاركة أكثر من مئة منشأة صناعية مصدرة حيث كانت هذه البرامج في مجالات متعددة منها اختراق أسواق التصدير الخارجية وسياسات التسعير ونقاط التجارة الدولية وآليات تأمين مستحقات المصدرين والأساليب المتكاملة لتنمية وزيادة الصادرات ومتطلبات الدخول لأسواق الاتحاد الأوروبي وإعداد الدراسات والبحوث التسويقية .

ما الوضع الحالي للنشاط التصديري لدولة الكويت؟

ا شك أن التجارة الخارجية لدولة الكويت تتصف بهيمنة القطاع النفطي على اجمالي الصادرات، حيث بلغت اجمالي صادرات النفط ومشتقاته لعام 2016 تقريبا 12.5 مليار دينار، وهو ما يمثل 93 % من اجمالي الصادرات الوطنية المنشأ، في حين بلغت الصادرات الصناعات التحويلية الأخرى لنفس العام 982 مليون دينار، وهو ما نسبته 7 % من اجمالي الصادرات الوطنية المنشأ، حيث احتل قطاع الكيماويات والصناعات المرتبطة بها، مثل منتجات البلاستيك، والأسمدة، والمواد العازلة، والاصباغ، والمنظفات وغيرها المركز الأول من اجمالي الصادرات الوطنية الكويتية على مدى عدة أعوام مشكلا ما نسبته 47 % من صادرات عام 2016، ونسبة 68 % من عام 2015، في حين أتى قطاع الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الثانية بنسبة 29 % من صادرات 2016، أما فيما يتعلق بالبلدان التي تستحوذ على أعلى نسبة من الصادرات الكويتية فقد استحوذت الهند على النسبة الأعلى بقيمة اجمالية بلغت 221 مليون دينار لعام 2016، ثم تبعتها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بقيمة 210 ملايين دينار، وجاءت الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة 157 مليون دينار.

كم يبلغ عدد المنشآت الصناعية التي تقوم بالتصدير ؟

يبلغ عدد المنشآت الصناعية المصدرة حوالي 150 منشأة صناعية من أصل 722 منشاة صناعية، وهو ما نسبته 21 % تقريبا، حيث احتل قطاع الكيماويات المرتبة الأولى بعدد المنشآت الصناعية المصدرة بواقع 47 منشاة صناعية وبنسبة 31 % من اجمالي المنشآت الصناعية المصدرة، بينما أتى قطاع الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الثانية بواقع 37 منشأة صناعية وبنسبة 25 %، ثم قطاع

صناعات المواد الغذائية والمشروبات ثالثاً بواقع 30 منشاة صناعية وبنسبة 20%، علما بأن بيانات هذه المنشأة الصناعية المصدرة تم إدراجها في نظام الصادرات الإلكتروني والذي يشمل على بيانات عامة عن المنشآت ونوعية منتجاتها وأسواق ونسبة تصدرها والشهادات الحاصلة عليها ويتم تحديث هذا النظام بشكل مستمر .

ماذا يحتاج المنتج الكويتي حتى ينفذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية ؟

لا شك أن المنتجات الكويتية تتميز بمواصفات وجودة عالية وأسعار تنافسية مما يكسب هذه المنتجات ميزة تنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية ولكن بالرغم من ذلك يجب على المصدر الصناعي الاهتمام بالتسويق، وأن تكون هناك إدارات تسويقية ذات كفاءة عالية، وأيضا يجب عليه كذلك أن يتجه إلى صنع منتجات ذات علامة تجارية معروفة بالتعاون مع الشركات العالمية والتي لديها أسواق خارجية، وهذا الأمر سوف يجعل المصدر يتلافى صعوبة إيجاد أسواق تصدير خارجية لمنتجا ته

ما خطة الإدارة المستقبلية لتنمية الصادرات؟

تتمثل خطة إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري في تنفيذ برامج الاستراتيجية التصديرية لدولة الكويت والتي وضُعت أهدافها بناء على عدد من المؤشرات وتشخيص واقع الصادرات الصناعية الكويتية، حيث ركزت الاستراتيجية التصديرية لدولة الكويت على بعض البرامج الموجهة الى المنشآت الصناعية القائمة سواء كانت مصدرة أو غير مصدرة، وتشمل هذه البرامج الآتي: برنامج اصدار الشهادات العالمية

للمنشآت الصناعية، وبرنامج تطوير صادرات المنشآت الصناعية المصدرة، وبرنامج دراسات المنتجات والأسواق، وبرنامج نظام المعلومات للتصدير، حيث ستعمل الإدارة على تنفيذ هذه البرامج، والتي نرى أنها سوف تعمل على زيادة الصادرات الصناعية الوطنية ، وفيما يلي أهداف هذه البرامج :

حدثنا عن علاقة الإدارة بالجهات ذات الشأن محليا او إقليميا أو دوليا؟

تقوم الإدارة تقوم باستمرار بمقابلة أصحاب المنشآت الصناعية الكويتية لمعرفة المشاكل التي تواجههم ومحاولة حصرها وكذلك التنسيق مع الجهات الحكومية لتبسيط الإجراءات التصديرية ، كما تقوم الإدارة أيضا بإبرام مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية مع مراكز تنمية الصادرات النظيرة في بعض الدول بهدف تعزيز دخول الصادرات الكويتية إلى هذه الأسواق ، أما دوليا فإنه كان للإدارة تعاون مشترك مع المنظمات والجهات الاستشارية العالمية العاملة في مجال تنمية الصادرات والتجارة الخارجية، مثل مركز التجارة الدولية (ITC)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) من خلال تنفيذ البرامج التالية:

- **تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الكويتية العاملة بقطاع الأغذية والمشروبات بالتعاون مع (ITC) .**
- **تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الكويتية العاملة بقطاع المواد الكيميائية والفحم والمطاط والبلاستيك بالتعاون مع (UNIDO).**

الرسوم والضرائب وتكلفة النقل عقبات تواجه التصدير

العراق وإيران وجهتان واعدتان لتصدير الصناعات التحويلية

ندرة الأراضي أبرز العقبات التي تواجه الصادرات إلى الخارج

تعاون مع معهد الأبحاث لإنجاز دراسة لتعزيز الصادرات وتسويقها

تنمية الصادرات تهدف إلى تعزيز تنافسية وتوسيع الرقعة الجغرافية

بيانات تفصيلية

بين المطيري أن الإدارة لديها بيانات تفصيلية عن المنشآت الصناعية المصدرة ونوعية منتجاتها، والأسواق التي تصدر إليها، والشهادات الحاصلة عليها، ونسبة تصديرها، وكيفية الوصول اليها، والعمل الآن متواصل لتطوير موقع تنمية الصادرات؛ بحيث يشتمل بيانات أكثر ذات فائدة للمصدر وإعلام المورد الأجنبي بما يتوافر لدينا من منتجات صناعية يمكن أن تصدر إلى الأسواق الخارجية.

تحديث البيانات

أوضح المطيري أن إدارة تنمية الصادرات يوجد بها قاعدة بيانات محدثة للمنشآت الصناعية الكويتية، وقاعدة بيانات محدثة للمصدرين الكويتيين، وتقوم الإدارة بإدخال هذه البيانات بشكل متتالٍ وبشكل محدث.

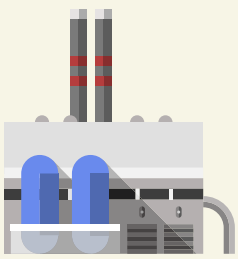

برنامج دراسات المنتجات والأسواق

يهدف البرنامج إلى الكشف عن أسواق معينة واستهدافها، وتثبيت صورة المنتج الكويتي بها من خلال ارشاد وتحفيز المنشأة على المبادرة لدخول سوق معينة على ضوء دراسة من هذا النوع ، حيث أن دراسات السوق والمنتجات تمثل نقطة البداية بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق.

برنامج تطوير صادرات المنشآت الصناعية

يهدف البرنامج إلى تعزيز انتاج المنشآت الصناعية المصدرة وترسيخ تصديرها وتنميته، وذلك عن طريق رفع قدراتها الإنتاجية والإدارية والتسويقية كي تبلغ مستوى يؤهلها لمواجهة المنافسات الخارجية باقتدار وتسجيل نتائج متنامية في صادراتها.

برنامج نظام المعلومات للتصدير

يهدف البرنامج إلى توفير إعلام تجاري للمنشأة الصناعية والتعريف بالمنتج الكويتي محاولة توفير خدمة معلوماتية حول الأسواق المستهدفة وتحديد الفرص التصديرية وكذلك الإحاطة بقدرة العرض الكويتي من منتجات الصناعات التحويلية والتمكين من توفير المعلومة الحديثة بدقة للموردين الأجانب .

برنامج إصدار الشهادات العالمية للمنشآت ا لصنا عية

أشار المطيري إلى زيادة صادرات المنشآت الصناعية المصدرة في الأسواق العالمية، وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال الارتقاء بجودة المنتج الصناعي المحلي، وذلك من خلال تأهيل المنشآت الصناعية المصدرة للحصول على الشهادات العالمية بالتعاون مع المكاتب الاستشارية المتخصصة محلياً؛ بحيث تقوم هذه المكاتب بتأهيل ومنح المنشآت الصناعية من خلال تعاون هذه المكاتب مع جهات عالمية هي التي تقوم بمنح هذه الشهادات، وتكون بموافقة الهيئة العامة للصناعة.

اقتصاديون لـ "الصناعة والتنمية":

تعزيز الصادرات الصناعية يدعم الاقتصاد ويزيد الدخل الوطني

خاص - الصناعة والتنمية :

لا يختلف اثنان على أن الصناعة تعد من الركائز الأساسية للدول، وتفعيل وتطوير جودة المنتج الصناعي، والتحول إلى التصدير، وتشجيع وتعزيز القدرة التنافسية، والاستغلال الأفضل للطاقة الإنتاجية الصناعية من أهم أسباب قيام اقتصاد قوي ومتطور.

وقد بذلت الهيئة العامة للصناعة جهوداً كبيرة على مدى السنوات الماضية، من أجل تطوير القطاع الصناعي، ودفعه للأمام، باعتباره من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس معدلات النمو، وإحدى أدوات تقوية الاقتصاد المحلي، وبالفعل بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها على أرض الواقع، وهو ما جعل هناك شبه إجماع من قبل الاقتصاديين والمعنيين بالشأن الصناعي على أن "الصناعة الكويتية تسير في الاتجاه الصحيح"، خصوصاً بعدما أكدت "هيئة الصناعة" في أكثر من مناسبة أنها "تعمل على تحقيق أهداف تنموية اقتصادية تفضي إلى زيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي ليبلغ 8.3 % سنوياً، ليصبح رافداً مهماً ومصدراً من مصادر زيادة الدخل الوطني"، ومن أجل تحقيق ذلك تعمل "هيئة الصناعة" على إعادة هيكلة القطاع ورفع كفاءته، وتقدم الدعم للشركات الصناعية لتتمكن من تعزيز إمكانياتها في التصدير للخارج، بما يتناسب مع ما تملكه الكويت من ثروات طبيعية وإمكانيات صناعية.

وتبذل إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري في الهيئة العامة للصناعة جهوداً حثيثة في دعم الصناعة المحلية، وزيادة الصادرات للخارج عبر إيجاد آليات تمكن القطاع الصناعي من تسويق منتجاته إقليمياً وعالمياً في ظل التنافسية الشرسة بين دول المنطقة، وسياسة الإغراق الصناعي التي تتبعها أكثر من دولة، وخصوصا بعض دول آسيا.

قدرة تصديرية

في البداية، أكد أستاذ التأمين والعلوم الاكتوارية في جامعة الكويت الدكتور محمود بهبهاني أن رفع القدرة التصديرية من المنتجات الصناعية الكويتية، لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام ودعم الصناعات القائمة على النفط باعتباره أكثر مادة خام متوافرة في البلاد، ومن ثم الصناعات القائمة على هذه المادة ستكون ذات تكلفة أقل، مما يعطيها فرصة تنافسية في الأسواق الخارجية، لافتاً إلى أن هناك منتجات صناعية متعددة قائمة على النفط يمكن أن تنافس فيها الكويت وبقوة، وعلى رأسها منتجات البلاستيك، والزجاج، وصناعة المحفزات الكيميائية، بالإضافة إلى صناعة المعادن الفلزية غير الحديدية، التي تدخل في أجزاء كثيرة بصناعة السيارات وكمالياتها، وكذلك تطوير الصناعات البتروكيماوية القائمة حالياً، وإنشاء مصانع جديدة لإنتاج مواد تفي بمتطلبات السوق العالمية بمواصفات جيدة، لافتاً إلى ضرورة توفير البيئة المناسبة للصناعات التي تحتاج إليها الكويت، من أجل إحداث تغييرات ملموسة في هيكل ناتج قطاع الصناعة، وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع.

وأوضح بهبهاني أن الصناعة الوطنية تصطدم بكثير من المشكلات والمعوقات، والتي تحد من قدرتها على الوفاء باحتياجات السوق المحلية، وبالتبعية من قدرتها على التصدير للخارج، والمساهمة بفاعلية في دعم الدخل الوطني، وعلى رأس هذه المشكلات، عدم تطبيق بعض الجهات قرارات أولوية المنتج الوطني في تنفيذ مشاريع الدولة، ومشكلة القسائم الصناعية التي تحصل عليها بعض الجهات، وتستخدمها في غير أغراضها، أو تقوم بتأجيرها، أو تحول اهتمام بعض الشركات الصناعية من التطور الصناعي إلى المضاربة في أسواق المال وقلة الأراضي الصناعية مما يعوق بناء مصانع جديدة تسهم في تطور الصناعة المحلية، وتزيد من قدرتها التصديرية، وضيق السوق المحلي على الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة والقوة الشرائية.

وأشار بهبهاني إلى جملة من المقترحات والتوصيات لكي تنهض الصناعة، وتزداد القدرة التصديرية لها، والتي تشمل: التخطيط الجيد ووضع استراتيجية صناعية معدة جيداً ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وتوفير التسهيلات اللازمة وتبسيط الإجراءات الروتينية، وتوفير الأراضي، وتوفير الدعم الكافي للصناعيين لتيسير التوسع في الإنتاج وزيادة التصدير، والاستفادة من الخبرات الوطنية أو الأجنبية، أو حتى التعاقد مع شركات عالمية متخصصة في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجية لتنمية الصادرات، والقيام بدراسات لتحديد احتياجات السوق المحلي والإقليمي من المنتجات الصناعية التي يتم استيرادها من الخارج وإنشاء مصانع تلبي هذه الاحتياجات، بل وتصدر إلى الخارج. يضاف إلى ما سبق تعزيز قدرة المصانع المحلية على المنافسة، وتحفيز المبادرات الصناعية للأفراد على غرار ما فعلته إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع نظام رقابي دقيق على عملية تخصيص الأراضي والالتزام بدراسة الجدوى، وتشجيع الشباب ممن يلتزمون بدراسة الجدوى في المجال الصناعي.

بهبهاني: توفير البيئة المناسبة للصناعات التي تحتاجها الكويت لإحداث تغييرات في هيكل ناتج قطاع الصناعة

مقومات طبيعية

من ناحيته، أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق لشركة نفط الكويت المهندس أحمد العريبد أن تعزيز ورفع القدرة التصديرية للصناعة الكويتية من شأنه تحويل الاقتصاد الكويتي من المستورد إلى المصدر، وهذا يساعد على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، ويسهم في استغلال أفضل للطاقة الإنتاجية الصناعية، بما ينعكس على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة الصناعية.

وقال العريبد: "هناك منتجات كويتية متميزة، ويمكنها أن تنافس بقوة في الأسواق الخارجية، سواء الإقليمية منها، أو حتى العالمية، وخير مثال على ذلك المنتجات الصناعية القائمة على النفط (منتجات الكيماويات، والبتروكيماويات)، فالكويت متميزة منذ سنوات في هذه الصناعات، وهناك طلب كبير على هذه المنتجات في كثير من دول العالم، وهو ما يحتم على الكويت التوسع في هذه الصناعة، والاستفادة من الثروات الطبيعية التي تمتلكها، وعلى رأسها الثروة النفطية في تطوير هذه الصناعة، والمنافسة فيها بقوة إقليمياً وعالمياً".

ودعا العريبد إلى مزيد من الاهتمام بصناعة البتروكيماويات باعتبار الكويت من أهم الدول في العالم التي تحظى بمقومات تجعلها من أهم وجهات الراغبين بدخول مجال الاستثمار الصناعي المرتبط بالنفط، مشيراً إلى أن رهان الكويت على مستقبل مشرق يعتمد على تطوير الصناعات القائمة على الثروات الطبيعية التي وهبها الله لهذا البلد، شريطة أن تتوافر للشركات العاملة في هذه الصناعات جميع سبل التيسيرات التي تمكنها من العمل

النقي: بذل مزيد من الجهد لزيادة الصادرات الصناعية وفتح أسواق جديدة في المحيط الإقليمي للمنتج الصناعي الكويتي

والتصنيع وتصدير منتجاتها إلى الخارج، بما يصب في دعم الاقتصاد الكلي لدولة الكويت، لافتاً إلى أن صناعة البتروكيماويات يمكن أن تقوم عليها صناعات أخرى، بما يعزز القطاع الصناعي، ويخلق كيانات صناعية متعددة في الكويت.

وأشار إلى ضرورة مواجهة التحديات التي تواجه تطور صناعة البتروكيماويات في الكويت، وعدم إسهامها بشكل كبير في الصادرات الصناعية الكويتية، وعلى رأس هذه التحديات توفير البنية التحتية اللازمة، وتطوير الموانئ، وإقامة مناطق اقتصادية حرة قريبة من الموانئ تتوافر بها المخازن الكافية على غرار ما قامت به كثير من الدول التي تستهدف زيادة صادراتها إلى الخارج، لافتاً إلى أن تنمية صادرات هذا القطاع سيشجع على مزيد من التوسع وخلق فرص استثمارية وصناعية جديدة بما يسهم في تنمية المصادر الحالية للبلاد، معتبراً قطاع البتروكيماويات من أفضل القطاعات الصناعية التي يمكن تصدير نسبة كبيرة من منتجاتها إلى الخارج.

تنافسية الاقتصاد

ومن جانبه، قال رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي: "إن تعزيز الصادرات الصناعية من شأنه زيادة قوة القطاع الصناعي، وهذا بدوره سينعكس على الاقتصاد الكويتي ككل، ويزيد قدرته التنافسية"، لافتاً إلى ضرورة أن تستفيد الكويت من موقعها المتميز بين عدة دول تتمتع بكثافة سكانية عالية؛ إذ من الممكن أن تكون هذه الدول أسواقاً رائجة للمنتجات الصناعية الكويتية، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار تميز الصناعة الكويتية في بعض الصناعات الصغيرة أو المتوسطة.

وأشاد النقي بجهود الهيئة العامة للصناعة في سبيل تعزيز الصادرات الكويتية إلى الخارج لتحقيق عوائد أعلى، مشيراً إلى أن الأمر ما زال يحتاج إلى جهود أكبر لفتح أسواق جديدة للمنتج الصناعي الكويتي، سواء في المحيط الإقليمي أو العالمي، خصوصاً في ظل المنافسة الشرسة من دول إقليمية وعالمية، وفي ذات الوقت حماية السوق المحلي والمنتج الوطني من خطر الإغراق الصناعي الخارجي، خصوصاً أن كثيرا من منتجات الدول التي تتبع سياسة "الإغراق الصناعي" رديئة، ولا ترقى لجودة المنتجات الوطنية.

وأضاف النقي أن الصناعة تُعد من الركائز الأساسية للدول، ومحركاً مهماً للتنمية، وتطوير جودة المنتج الوطني يساهم في تعزيز الصادرات الصناعية إلى الخارج، ويسهم في جعل هذا المنتج منافساً قوياً في الأسواق المحلية، ومن ثم يستطيع الصمود في وجه المنتجات المستوردة التي تغرق الأسواق المحلية، مؤكداً قدرة كثير من المنتجات الصناعية الكويتية على المنافسة والتواجد أمام المنتجات المشابهة من الدول الأخرى، مشدداً في ذات الوقت على ضرورة تذليل كل العقبات التي تقف عائقاً أمام تصدير المنتج الصناعي الكويتي إلى الخارج.

وأوضح النقي أنه لدعم الصادرات لابد من تحقيق بعض الأمور، منها تسهيل الإجراءات التجارية والمالية والتأمين على المنتجات المصدرة، تسهيل إجراءات ما قبل الشحن وبعده، وتوفير المعلومات حول القوانين والإجراءات والفحوصات والشهادات المطلوبة للشحن للأسواق المستهدفة، وكذلك تحديث شبكة التوزيع، وتطور قطاع الموانئ، ومرونة العمليات التصنيعية، وتوفير المخازن الكافية في المناطق الحرة، وتأسيس مكاتب تجارية في سفارات دولة الكويت في الخارج، وإعطاء الحوافز والدعم للمشاركين في المعارض التجارية الخارجية، وتوقيع الكويت اتفاقيات تبادل تجاري مع دول متعددة.

العربيد: رفع القدرة التصديرية للصناعة الكويتية يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ويخفض التكلفة الصناعية

الصادرات في 2017

ووفق إحصائيات حديثة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة بلغ إجمالي الصادرات الكويتية غير النفطية خلال عام 2017 نحو 132.7 مليون دينار كويتي (نحو 441 مليون دولار) ، وبلغت صادرات البلاد غير النفطية للدول العربية بلغت 77.8 مليون دينار (نحو 258.8 مليون دولار) في حين بلغت صادراتها للدول الأخرى

54.8 مليون دينار (نحو 182 مليون دولار).وجاءت العراق كأكبر الدول العربية التي صدرت لها الكويت خلال 2017 بإجمالي 40.1 مليون دينار (نحو 133.3 مليون دولار) تلتها الأردن بصادرات بلغت 14.1 مليون دينار (نحو46.9مليون دولار) ثم لبنان بـ 6.2 مليون دينار (نحو 20.6 مليون دولار) ومصر بنحو 5.7 ملايين دينار (نحو 18.9 مليون دولار). في حين بلغت صادرات الكويت غير النفطية للجزائر العام الماضي بلغت 4.9 ملايين دينار (نحو 16.3 مليون دولار) فيما بلغت الصادرات لتونس 2.2 مليون دينار (نحو 7ر3 ملايين دولار) والمغرب بنحو 1.55 مليون دينار (نحو 5ر1 ملايين دولار) ثم اليمن ب 1.5 مليون دينار (نحو 4ر9 ملايين دولار)، والسودان خلال 2017 بلغت 914.7 ألف دينار (نحو 3 ملايين دولار) في حين بلغت لفلسطين 277.6 ألف دينار (نحو 921 ألف دولار) ثم ليبيا بـ 5697 دينارا (نحو 18ر9 ألف دولار أمريكي).وحسب الإحصائية فإن أهم المواد المصدرة إلى الدول العربية أكياس ورقية، أصواف وألياف زجاجية، عبوات بلاستيكية، بولي إيثلين، حبيبات بلاستيكية، منتجات ألبان، زيوت، حلويات، أنابيب بلاستيكية، علب كرتون فارغة، رولات بلاستيك، قناني زجاجية، ورق نابكن، أوكسجين سائل، عصائر، نيتروجين سائل، مطاحن، صناديق كرتون فارغة، عازل صوف صخري، أطباق فوم فارغة.

معوقات التصدير

- تسهيل الإجراءات التجارية والمالية والتأمين على المنتجات المصدرة.
- تسهيل إجراءات ما قبل الشحن وبعده.
- توفير المعلومات حول القوانين والإجراءات والفحوصات والشهادات المطلوبة للشحن للأسواق المستهدفة.
- تحديث شبكة التوزيع، وتطور قطاع الموانئ، والبنية التحتية.
- إقامة مناطق اقتصادية حرة قريبة من الموانئ تتوافر بها المخازن الكافية.
- تأسيس مكاتب تجارية في سفارات دولة الكويت في الخارج.
- إعطاء الحوافز والدعم للمشاركين في المعارض التجارية الخارجية.

ترتيب الدول العربية حسب الصادرات وأنواعها

الدولة	القيمة(مليون دولار)	نوع الصادرات
العراق	40.1	حبيبات بلاستيكية
الأردن	14.1	بولي إثيلين
لبنان	6.2	وصلات
مصر	5.7	منتجات ألبان
للجزائر	4.9	حلويات
تونس	2.2	أكياس ورقية
المغرب	1.55	أصواف وألياف زجاجية
اليمن	1.5	صودا كاوية

مقومات تعزيز الصادرات

- تطوير جودة المنتج الوطني.
- الدقة في تسليم المنتجات والالتزام بالمواعيد المقررة.
- الالتزام بالمواصفات والمعايير المطلوبة لكل منتج.
- وصول المنتج الصناعي الكويتي إلى الأسواق المستهدفة بأسعار تنافسية.
- ورفع مستوى الكفاءة والتسويق والمبيعات.
- مرونة العمليات التصنيعية.

حـرب تـجـاريـة عـالـمية على وقع قرارات ترامب

أعـادت قـرارات الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترامـب التجـارة العالميـة إلـى مـا قبـل 30 عامـاً قبـل تأسـيس اتفاقيـة منظمـة التجـارة العالميـة «الجات»، وأشـعلت حرباً تجاريـة بيـن أبـرز الشـركاء التجارييـن العالمييـن للولايـات المتحـدة وعلـى رأسـها الصيـن واليابـان والاتحـاد الأوروبـي.

خليجيـاً، تترقـب حكومـات دول مجلـس التعـاون الخليجـي تداعيـات قـرارات ترامـب الأخيـرة علـى قدراتهـا الاقتصاديـة والتصديريـة، خاصـة أن دول مجلـس التعـاون الخليجـي ترتبـط بعلاقـات تجاريـة كبيـرة مـع الولايـات المتحـدة الأميركيـة، وهـو الأمـر الـذي قـد يؤثـر علـى مستويات أسـعار السـلع والخدمـات، ومـا يمكـن أن يؤثـر ذلـك فـي مستويات التضخم في تلك الدول وقدرتها على مواجهـة كباح التضخـم فـي حـال ارتفـاع الأسـعار بشـكل مبالـغ فيـه.

عالميـاً، يعيـش كثيـر مـن شـركاء الولايـات المتحـدة الأميركيـة التجارييـن حالـة مـن الارتبـاك بعـد توقيـع الرئيـس الأميركـي علـى فـرض ضريبـة علـى واردات الصلـب بنسـبة 25 فـي المئـة، وعلـى الألمنيـوم بنسـبة 10 فـي المئـة، الأمـر الـذي أثـار انتقـادات دوليـة وبصفـة خاصـة مـن جانـب الصيـن واليابـان وألمانيـا وبريطانيـا.

وبحسب ما أعلنه العديد من خبراء العالميين، تهدد قرارات ترامب بحرب تجارية عالمية بدأ نذيرها يتصاعد مع إعلان الاتحاد الأوروبي فرض رسوم جمركية كبيرة على عشرات المنتجات الأميركية من بينها التبغ ومنتجات الجينز والدراجات النارية في حال شملته الرسوم الجمركية الأميركية على الفولاذ والألمنيوم. ويصدر الأوروبيون ما يعادل خمسة مليارات يورو من الفولاذ ومليار يورو من الألمنيوم كل سنة إلى الولايات المتحدة. وفي عام 2017، بلغ إجمالي واردات الولايات المتحدة من الصلب 33.46 مليار دولار مقابل 24.28 مليار دولار عام 2016، بزيادة نسبتها 37.8 في المئة، كما بلغت واردات الألمنيوم 17.31 مليار دولار مقابل 13.14 مليار بزيادة حجمها 31.7 في المئة.

وقد أثار القرار العديد من الانتقادات للشركاء التجاريين للولايات المتحدة، والتي كان أبرزها ألمانيا التي تعد واحدة من أكثر دول العالم تضرراً من قرارات ترامب، لاسيما أن هجوم ترامب المتكرر كان يقصد به ألمانيا، متهماً إياها أنها تصرفت بشكل غير منصف من خلال مساهمتها بتمويل حلف شمال الاطلسي بمبلغ أقل بكثير من الذي تدفعه الولايات المتحدة.

وقالت وزيرة الاقتصاد الألمانية بريجيته تسيبريز: إن الرسوم الجمركية التي أعلنها الرئيس الأميركي على واردات الصلب والألمنيوم ستمثل عبئا على الشركات في أكبر اقتصاد بأوروبا.

وقالت تسيبريز لقد أمر برسوم جمركية عقابية لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وهو بهذا الفعل يزيد أسعار المستهلكين، ويجعل عمل شركاتنا الصغيرة والكبيرة أكثر صعوبة. وأضافت أن الرسوم تمثل إهانة لشركاء الولايات المتحدة المقربين مثل الاتحاد الأوروبي وألمانيا، وقالت إن بلادها ستنسق عن كثب مع المفوضية الأوروبية للرد «بهدوء لكن بوضوح».

ثأر متبادل

ومن جانبها، قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد: إنها تخشى من تصعيد «متبادل» للثأر التجاري بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على واردات الصلب والألمنيوم مما قد يقوض الثقة والاستثمار.

وقالت لاجارد خلال منتدى لصحيفة واشنطن بوست حول قضايا المرأة: إن الأثر الاقتصادي المباشر للرسوم ليس هو أكثر ما يقلقها، ولكن دوره في «إطلاق» ردود انتقامية من شركاء تجاريين حول العالم.

وعبرت فرنسا عن «أسفها» لقرار ترامب، بينما رأت لندن أنه يتصرف «بشكل سيئ»، أما البرازيل ثاني بلد يصدر الفولاذ إلى الولايات المتحدة، فقد أكدت أنها تنوي «حماية مصالحها».

وينتقد الشركاء التجاريون الرئيسيون للولايات المتحدة، وعلى رأسهم الصين واليابان، بشدة قرار ترامب، محذرين من خطر حرب تجارية لا يمكن التكهن بعواقبها. فقد عبرت بكين عن «معارضتها الشديدة» لهذه الرسوم الجمركية التي رأت فيها وزارة التجارة الصينية «هجوما متعمدا على النظام التجاري التعددي». وأعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي أن بلاده ستعتمد بالتأكيد ردا مناسبا وضروريا إذا فرضت الولايات المتحدة إجراءات تجارية ضدها. وفي اليابان الحليفة الكبرى للولايات المتحدة في آسيا، حذر الناطق باسم الحكومة يوشيهيدي سوغا من أن هذا الإجراء يمكن أن يهدد كل الاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أن طوكيو تطلب من الولايات المتحدة عدم تطبيقه عليها. وقبيل ذلك، أكد وزير الخارجية الياباني تارو كانو أن طوكيو ستتخذ كل الإجراءات المناسبة دراسة دقيقة للانعكاسات على الاقتصاد الياباني.

، لكن مصير هذين البلدين المجاورين للولايات المتحدة في الأمد المتوسط، مرتبط خصوصا بنتيجة المفاوضات الجارية حول اتفاقية التبادل الحر لأميركا الشمالية (نافتا).

تحت شعار " المواصفات تجعل المدن أكثر استدامة"

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) احتفلت باليوم العربي للتقييس

عادل الصقر
المدير العام

تحتفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) وأجهزة التقييس العربية يوم 25 مارس من كل عام باليوم العربي للتقييس مساهمة منها في جهود التوعية والتعريف بأهمية أنشطة التقييس في مختلف مناحي الحياة.

وقد اختارت أجهزة التقييس العربية في إطار اللجنة الاستشارية العليا للتقييس التابعة للمنظمة للاحتفال بهذه المناسبة في هذا العام تحت شعار "المواصفات تجعل المدن أكثر استدامة"، وذلك تماشيا مع شعار اليوم العالمي للمواصفات " المواصفات تجعل المدن أكثر ذكاء" وانسجاما مع الهدف الحادي عشر من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمتمثل في بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

والمدن المستدامة هي مدن خضراء يتم تصميمها بأسلوب يراعي البيئة، ويقلل من الأنشطة الملوثة والانبعاثات الحرارية الناتجة عن المباني، كما يمكن تعزيز استدامة المدن من خلال جعلها مدنا ذكية ذات بيئة رقمية تعتمد على استخدام الأنظمة الذكية والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

وهذه المناسبة ،قال المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) عادل الصقر: المواصفات وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وإنشاء المدن التي توفر الحياة الميسرة للمواطنين، مع ضمان حفظ التوازن، وديمومة الرفاه واستمرارية تحسين ظروف العيش لصالح الأجيال القادمة، وذلك من خلال طرح العديد من المواصفات القياسية في المجالات ذات العلاقة بالبيئة، ونظم الإدارة المختلفة وترشيد الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة، والحفاظ على الصحة العامة والسلامة التي قد تهددها المنتجات أو الخدمات أو الممارسات المتبعة في إنتاجها، أو عند استخدامها، أو بعد التخلص منها، كما أنها تقدم إرشادات مهمة في جميع مناحي الحياة بما في ذلك المباني الموفرة للطاقة، والنقل الذكي وتحسين إدارة النفايات لبناء مجتمعات مستدامة.

وفي الختام قال الصقر: نغتنم هذه المناسبة لنعرب عن فائق تقديرنا للجهود التي تبذلها أجهزة التقييس في الدول العربية لتطوير البنية التحتية للجودة ونشر ثقافة التقييس في دولها، آملين من الدول العربية أن تضع في اعتبارها ضرورة الالتزام بما تحدده المواصفات القياسية من معايير بيئية، وأن تسترشد بالأدلة، وتلتزم بالأساليب والشروط البيئية التي تحددها المواصفات واستعمال مصادر الطاقة المتجددة كبديل لمصادر الطاقة التقليدية بهدف الحفاظ على البيئة وتأمين حياة سليمة للمواطن العربي للوصول إلى مدن ومجتمعات عربية مستدامة.

أبواب فيبر جلاس
نعمه

المصنع الوحيد في الخليج

أبواب الفيبر جلاس
صناعة كويتية

% 100

كفالة ربع قرن

مصنع نعمة للفيبرجلاس تأسس عام 1990 ويعتبر من المصانع الرائدة فى مجال الفيبرجلاس.

وقد تم إستغلال تلك الخبرات على مدى 25 عاما لإنتاج أبواب الفيبرجلاس ذات الجودة العالية والمواصفات العالمية المقاومة للرطوبه والتمدد والإنتفاخ والتقشير والحشرات والصوت والحرارة والحريق (ذات إمكانية الإطفاء الذاتى) وذلك لأول مرة بالشرق الاوسط .

أبواب نعمه من الفيبرجلاس تدمج جمال ورقى أبواب الخشب مع قوة ومتانة العمر الطويل لأبواب الحديد.

أبوابنا تحتاج صيانة أقل مما يؤدى إلى توفير مدة ضمان أكبر (تصل إلى ربع قرن) مع كفاءة عالية فى توفير الطاقه وبنسبة أكبر من الأنواع الأخرى من الابواب .

الشويخ - الدائري الرابع
خلف علي عبد الوهاب - معرض فبركس
TEL.: 24814483 - 24839403 - 24839402
94125554 FAX: 24839401
WWW.UNITEDNEMAGROUP.COM
INFO@UNITEDNEMAGROUP.COM

تساعد على دعم التجارة البينية بين الدول العربية والارتقاء بالتبادل التجاري بينها

هيئة التقييس لدول مجلس التعاون توقع مذكرة تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

وقعت هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مذكرة تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في مجال المواصفات والمقاييس وإجراءات التحقق من المطابقة والجودة.

وقع الاتفاقية الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون نبيل بن أمين ملا و المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين المهندس عادل الصقر، وذلك على هامش أعمال الدورة الخمسين للجنة الاستشارية العليا للتقييس التي عقدت بمقر المنظمة بمدينة الرباط يومي 27-28 فبراير 2018م.

وقد تضمنت الاتفاقية العديد من البنود المتعلقة بمجالات التعاون في المواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة والمقاييس والجودة، وكذلك بناء القدرات وتبادل المعلومات والخبرات، وتهدف إلى تحقيق التوافق والتكامل بين الجانبين في مجالات التقييس والجودة مما يساعد على دعم التجارة البينية بين الدول العربية والارتقاء بالتبادل التجاري بينها عن طريق إزالة العوائق الفنية للتجارة.

> الأتفاقية تضمنت العديد من مجالات التعاون في المواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة

هيئة التقييس لدول مجلس التعاون احتفلت باليوم الخليجي لحماية المستهلك

نبيل بن ملا: ضرورة تحقيق الجودة والسلامة في المنتجات وتوعية المستهلك بهدف سلامته من الأضرار

تشارك هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أجهزة التقييس الوطنية بالدول الأعضاء وهيئات وإدارات حماية المستهلك والغرف التجارية والصناعية الخليجية احتفالها باليوم الخليجي لحماية المستهلك الذي يصادف يوم 1 مارس من كل عام.

و بهذه المناسبة ، قال الأمين العام لهيئة التقييس نبيل بن ملا يسرني أن أتقدم إلى جميع العاملين في هيئات التقييس الوطنية بالدول الأعضاء وجمعيات وهيئات حماية المستهلك ومختلف الجهات ذات العلاقة بخالص التهنئة وأطيب التمنيات، مؤكداً الدور الكبير والفاعل الذي تمارسه أنشطة التقييس المختلفة في تحقيق سلامة المستهلك وحماية بيئته.وتعمل هيئة التقييس لدول مجلس التعاون على توحيد المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية لضمان تطبيق مواصفات موحدة، كما تتابع تطبيقها بالتعاون مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء، بهدف تحقيق وضمان شروط الجودة والسلامة في المواد والمنتجات والسلع المختلفة، والمساهمة بتوعية المستهلك.

وفي الختام أوضح بن ملا. لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها هيئات وأجهزة التقييس الوطنية بالدول الأعضاء، وهيئات وإدارات حماية المستهلك.

نظمتها بحضور متخصصين وممسؤولين في مجالات متعددة

"الهيئة" أقامت ورشة عمل حول مركز الاعتماد الخليجي

نظمت إدارة الاعتماد في الهيئة العامة للصناعة ورشة العمل التعريفية بمركز الاعتماد الخليجي ودوره في تعزيز البنية التحتية للجودة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي سعت إدارة الإعتماد من خلاله إلى التعريف بالمركز وخدماته وتأثيره على الاقتصاد والبنية التحتية للجودة وسلامة المنتجات والمستهلكين في الدول الأعضاء. وقد شهدت الندوة حضوراً متميزاً ومتنوعاً من المسؤولين والعاملين في مجال التفتيش، والمسؤولين العاملين في مجال المختبرات الطبية، والمسؤولين والعاملين في الجهات المسؤولة في مجال سلامة الغذاء والمسؤولين العاملين في مجال المختبرات الطبية والمسؤولين العاملين في مجال حماية المستهلك، وكذلك المسؤولين والجهات الداعمة للمنشآت والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تناولت الورشة رؤية الهيئة العامة للصناعة في ورقة العمل التي قدمتها رئيس قسم شؤون الاعتماد بالهيئة المهندسة معصومة أكبر التي تناولت في ورقتها المقدمة أهمية قسم شؤون الاعتماد باعتباره إحدى الوحدات التنظيمية في الهيئة العامة للصناعة التابعة لقطاع المواصفات والخدمات الصناعية التي استحدثت بالقرار الإداري رقم 2002 لعام 2013 بتاريخ 13 ديسمبر 2013.

وبينت أن أهداف قسم الاعتماد تتمثل في دعم كل أنشطة الاعتماد في الكويت وتعزيز الثقة في كفاءة الخدمات المقدمة من جهات تقويم المطابقة، وتعزيز قدرة الكويت على المشاركة إقليمياً ودولياً في مجال الاعتماد.

6 عناصر

وتناولت أكبر اختصاصات قسم الاعتماد بالقول: إنها تتركز في 6 عناصر رئيسة تتمثل في متابعة وتنسيق جميع الأنشطة ذات العلاقة بالاعتماد، ووضع التدابير اللازمة لضمان اعتماد الجهات ذات التأثير على الصحة والسلامة العامة والبيئة ودراسة الطعون والتظلمات والشكاوى التي يتم استلامها من جهات تقويم المطابقة، مضيفة أن من بين الاختصاصات الأخرى أيضاً مراقبة برامج التقييم الدوري التي تتم على جهات تقويم المطابقة وتخطيط وتنسيق برامج اختبارات الكفاءة للمختبرات المعتمدة أو المتوجهة للاعتماد، والإشراف على إعداد وتطوير وتحديث المتطلبات واللوائح والأدلة والمعايير التخصصية المتعلقة بتقويم المطابقة والاعتماد.

أكبر : دعم كل أنشطة الاعتماد في الكويت وتعزيز الثقة

الكويت ملتزمة بتطبيق اتفاقية التجارة العالمية وإزالة العوائق

دور كبير للاعتماد في تحقيق التنمية المستدامة ودعم المشروعات

ولفتت إلى أن منظومة الاعتماد تنطوي على عدة معايير رئيسة تتمثل في التزام الكويت بتطبيق اتفاقيات التجارة الدولية WTO ومنها اتفاقية إزالة العوائق الفنية TBT ، كما أنها وسيلة يعتد بها في التجارة الدولية من خلال الاعتراف المتبادل بين الدول والتجمعات الاقتصادية بخدمات تقويم المطابقة على المنتجات والخدمات التي تتبناها منظمة التجارة العالمية WTO .

وأشارت إلى أن جهات الاعتماد تستمد سلطتها من الحكومة، وعادة تتمثل في مؤسسات حكومية أو مؤسسات مدعومة ومخولة بالسلطة من الحكومة.

وبينت أكبر أن جهات الاعتماد تعد جهات محايدة ومستقلة في اتخاذ قراراتها وذات كفاءة عالية، ويعترف بها من خلال أجهزة الاعتماد في المنظومة الدولية للاعتماد والمتمثلة في منظمة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات والمنتدى الدولي للاعتماد.

وأشارت إلى أن هيكلية التحقق من المطابقة ومنظومة الاعتماد والاعتراف الدولي من المنظمات الدولية للاعتماد IHAF ، IAF ، ILAC.

كما تناولت ورشة العمل تعريف الاعتماد بأنه "شهادة من طرف ثالث، يثبت بصفة رسمية أن جهة مطابقة ما مؤهلة للقيام بمهام تقويم مطابقة محددة"، كما أن تعريف تقويم المطابقة ينطوي على إثبات توافق منتج أو عملية أو نظام أو شخص أو جهة مع المتطلبات المحددة ذات الصلة.

وتنطوي فوائد الاعتماد على عدد من الأمور المهمة والحيوية للاقتصاد تتمثل في منح الثقة في نتائج تقويم المطابقة وتقديم المشورة المحايدة في الاستفادة من جهات تقويم المطابقة وزيادة النفاذ إلى الأسواق وتجنب فشل، أو استدعاء المنتج والمساهمة في إدارة المخاطر وتقليل الشكاوى على المنتجات.

وحول دور الاعتماد الخليجي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد دبي على سبيل المثال لا الحصر أن هذا النوع من الشركات يمثل نحو 95 في المئة من إجمالي مجموع الشركات فيها ، كما تستخدم تلك الشركات نحو 42 في المئة من القوى العاملة، كما تساهم تلك الشركات بنحو 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي.

هيئة التقييس
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC Standardization Organization

الخطة التدريبية لهيئة التقييس ٢٠١٨م
GSO Training Plan 2018

م	البرنـــــامج	التاريخ	المكان
١	بطاقة اقتصاد الطاقة للمركبات والاطارات Energy efficiency labeling for Vehicles and Tyres	19-21 فبراير 2018م	الكويت
٢	ورشة عمل: المتطلبات الأساسية في المواصفات Standards Essential Requirements workshop	5 - 7 مارس 2018م	الإمارات العربية المتحدة
٣	ورشة عمل: مشاركة الشركاء في التقييس Managing and engaging stakeholders in standardization workshop	12 - 14 مارس 2018م	المملكة الأردنية الهاشمية
٤	العزل الحراري في المباني Thermal Insulation for Buildings	19-21 مارس 2018م	الإمارات العربية المتحدة
٥	مدقق لنظم إدارة الجودة (IRCA Registered) ISO 9001:2015 Quality Management System Auditor ISO 9001:2015 (IRCA Registered)	1 - 5 ابريل 2018م	المملكة العربية السعودية
٦	اجراءات المطابقة للدراجات النارية Conformity Procedures for Motorcycle	3 - 4 ابريل 2018م	مملكة البحرين
٧	متطلبات منح شهادات الحلال وفقاً للمواصفة القياسية الخليجية GSO 2055-2 Requirements for Halal Certification according to GSO 2055-2	16 - 18 ابريل 2018م	سلطنة عمان
٨	اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة (TBT) واتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) ونقاط الاستعلام الخاصة بهما TBT and SPS notifications workshop	23 - 25 ابريل 2018م	المملكة العربية السعودية
٩	ورشة عمل: التجربة الكورية حول بناء منظومة التحقق من المطابقة Korean experience on building a conformity system Workshop	30 أبريل – 3 مايو 2018م	كوريا الجنوبية، سول
١٠	ورشة عمل: حول الصحة والسلامة المهنية Occupational Health and Safety workshop	1 - 3 مايو 2018م	الجمهورية التونسية
١١	ورشة عمل: تقييم المطابقة (ISO/IEC 17011) Conformity Assessment (ISO/IEC 17011) workshop	7 - 9 مايو 2018م	الكويت
١٢	ضوابط تقنية المعلومات والتقنيات المتعلقة بها COBIT Control Objectives for Information and Related Technologies Course	16-19 يوليو 2018م	المملكة العربية السعودية
١٣	أفضل الممارسات في مجال التقييس Good Standardization Practice Course	23-25 يوليو 2018م	مملكة البحرين
١٤	التشريعات الدولية واللوائح الفنية والمواصفات الخليجية ذات العلاقة بالغذاء الصحي International & GCC Standards and Technical Regulations related to healthy food	30 يوليو- 01 أغسطس 2018م	الإمارات العربية المتحدة
١٥	ورشة عمل: نظام ادارة الجودة في المعاهد الوطنية المترولوجية Quality Management System for Metrology National Institutes Workshop	17-19 سبتمبر 2018م	سلطنة عمان
١٦	ورشة عمل: دور المواصفات في دعم السياسات العامة Standards in support of public policies workshop	15-17 أكتوبر 2018م	سلطنة عمان
١٧	برنامج تأهيل أخصائي مواصفات Qualification of Standard Specialist	28أكتوبر01- نوفمبر 2018م	الكويت
١٨	المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة ISO/IEC 17025:2017 ISO/IEC 17025:2017 General requirements for the competence of testing and calibration laboratories	5-7 نوفمبر 2018م	المملكة العربية السعودية
١٩	أفضل الممارسات التشريعية وتقييم أثر التشريعات (Good Regulatory Practices (GRP) and Regulatory Impact Analysis (RIA	12-14 نوفمبر 2018م	الإمارات العربية المتحدة

التسجيل في البرامج التدريبية يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة
www.gso.org.sa/tr

مركز التقييس الخليجي للتدريب
GCC Standardization Training Center

خزانات مياه
نعمه

نُحَلِّق .. لنكون الأفضل عالمياً

Neama
WATER TANKS

الكويت - أمغـرة الصناعيـة - قطعــة ٣ - قسيمة ٢٤ / ٢٦
+965 24839402 - +965 24839403 تليفــون المبيعــات
تليفون : +965 24814483 - +965 99836069 - +965 99049236
ص.ب. 42385 - رمز بريــدي 70654 - الشــويخ - الكويــت
www.unitedneamagroup.com
Email: info@unitedneamagroup.com

مدير عام الخدمات اللوجستية "ايبو الخليج" براك الرشيد لـ "الصناعة والتنمية"

نستهدف التوسع محلياً وخليجياً وزيادة منتجاتنا لأكثر من 300 منتج

خاص - الصناعة والتنمية :

تأسست شركة إيبو الخليج للمواد الخصوصية في عام 2010 وهي إحدى الشركات التابعة لشركة إنشاء القابضة، وهي شركة متخصصة في صناعة ملدنات الخرسانة ومواد البناء الكيميائية مثل منتجات التركيبات و الترميم ومنع التآكل والعزل، بالاضافة مواد البناء المتخصصة و ذات الكفاءة العالية.

وقد قامت "الصناعة والتنمية" بالتعرف عن قرب على المصنع وأهميته في تقديم منتجات متنوعة قادرة في تلك الصناعة ، حيث لم تقتصر الشركة على تلبية احتياجات السوق المحلي بل قامت بتصدير منتجاتها للسوق القطري.

مدير عام العمليات اللوجستية والعلاقات العامة في الشركة م.براك سهيل الرشيد أشار إلى أن الشركة تسعى للتوسع في الانتاج ، إلا أن الأرض تمثل أحد التحديات التي تقف عائقاً أمام هذا التوسع ، قائلاً إن مفتاح نجاح الشركة هو قدرتها على توليد منتجات وقدرات إبداعية في طليعة هذه الصناعة، حيث تقوم الشركة بتطوير منتجات جديدة ومراج، مضيفاً أن الشركة لديها ثلاث خطوط للإنتاج

وحول الخطط المستقبلية للشركة ، أوضح الرشيد أن الشركة تستهدف التوسع على مستوى السوق المحلي من خلال تأسيس أكثر من مصنع، ومن ثم التوسع على مستوى السوق الخليجي من خلال تأسيس مصانع هناك.

وأكد الرشيد أن هناك تزايد في الاهتمام بالقطاع الصناعي في الكويت سواء من قبل الحكومة التي أخذت بعين الاعتبار الصناعة كرافد اساسي ضمن استراتيجيتها المستقبلية، أو حتى من قبل الشباب الكويتي الذي بدأ يركز على هذا الجانب.

في البداية ، أشار مدير العمليات اللوجستية والعلاقات العامة بالشركة م. براك سهيل الرشيد أن شركة إيبو الخليج للمواد الخصوصية عبارة عن شراكة ما بين شركة انشاء القابضة، احدى الشركات المرموقة في الكويت، و شركة ايبو يابي (EPO YAPI) التي تم تأسيسها في عام 2001 في جبزى بدولة تركيا وتشارك في قطاع كيميائيات البناء مع فريق من الخبراء بخبرة تفوق 20 سنة ، وهي الشركة المصنعة لمواد البناء الكيماوية والمتمركزة في تركيا وروسيا وأوروبا وأسواق الشرق الأوسط.

وأضاف أن الشركة تقوم بإنتاج وتوريد ملدنات الأسمنت وملدنات الخرسانة وواقيات الخرسانة والفولاذ وخلطات البلاط و إصلاح البلاط و ملاط الجص و ملاط الايبوكسي و طلاء الايبوكسي ومنتجات تعزيز ألياف الكربون و مختلف مواد البناء الكيميائية ومواد المتخصصة.

تطوير المنتجات

وحول قدرة الشركة على تطوير منتجاتها ، أكد الرشيد أن مفتاح نجاح الشركة هو قدرتها على تصنيع منتجات وقدرات إبداعية في طليعة هذه الصناعة، حيث تقوم الشركة بتطوير منتجات جديدة ومراجعة جودتها من خلال البحوث والتطوير المستمر. فالمختبر مجهز بتجهيزات متميزة لاختبار أنوع مختلفة من المواد البناء الكيميائية والتي تقوم الشركة بتطوير المنتجات المناسبة و الحلول الخاصة والمطلوبة من خلال تبادل الخبرات بيننا و بين شركة ايبو يابي لصناعة كيماويات البناء التركية.

غير كافية

ويوضح الرشيد أن مصنع الشركة يقع على أرض تبلغ مساحتها الاجمالية 3000 متر مربع في منطقة أمغرة الصناعية ، حيث تحتاج الشركة إلى إضافة خط إنتاج جديد ، لكن هذا الأمر غير ممكن في ظل ضيق المساحة الحالية.

أما الشق الثاني من مشكلة الارض فهي تتعلق بالارض الخارجية للمصنع و من هي الجهه التي لها الحق في اعطاء ترخيص حق استغلالها ، حيث اختلفت

اهتمام حكومي متزايد بالقطاع الصناعي كونها رافد رئيسي للدخل القومي.

مفتاح نجاحنا يتمثل في القدرة على تصنيع منتجات إبداعية.

لدينا القدرة على التصدير لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية.

نعاني من المنافسة غير الشريفة من قبل بعض المصانع.

نستعد حالياً للحصول على شهادة الجودة العالمية "الأيزو 18000".

كل من الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت على احقيه كل منها في سلطه الرقابه و المتابعه للمناطق الصناعيه علما" انه في السابق كان يتم استخراج ترخيص حق استغلال الارتدادات من قبل الهيئه العامه للصناعه و لكن في الوقت الحالي فإن مشكلة ترخيص هذه الارض أصبحت عالقة ما بين بلدية الكويت وهيئة الصناعة اللتان تختلفان على تبعية هذه الاراضي، و تم التقاضي فيما بينها و الاستحكام الى إدارة الفتوى والتشريع للبت في هذا الامر وفصل الموضوع ، وهذا الامر زاد من معاناة المستثمر الصناعي.

خطوط الانتاج

لدى شركة إيبو الخليج ثلاث خطوط إنتاج رئيسيين يعملان:

خط انتاج يختص بالمواد المضافة الملدنه للخرسانة

خط انتاج يختص بانتاج الملاط والمورتر الاسمنتي بما يقارب الـ 40 منتج ا سمنتي

خط انتاج للمواد الأيبوكسية ومنها (ايبوكسيات لتزريع الحديد , ايبوكسيات دهان الأرضيات , ايبوكسيات لإصلاح الخرسانة)

منافسة كبيرة

ويؤكد الرشيد أن مصنع ايبو الخليج للمواد الخصوصية يعاني من إغراق المنتجات السعودية التي تدخل الكويت بجودة متواضعة جداً، مقارنة بمنتجات المصنع ذات الجودة العالية والمعتمدة في عدد من المشاريع الحكومية، وبالتالي فإن اسعار منتجات مصنع "أيبو الخليج" تعتبر أعلى بكثير من المنتجات السعودية ذات الجودة المنخفضة، لذا فإننا نطالب بتطبيق الضوابط على كافة المنتجات المستوردة من الخارج.

ويضيف نعاني كذلك من المنافسة غير الشريفة من قبل بعض المصانع التي لديها ترخيص لإنتاج (الصابون مثلا)، ولكنه يقوم بإنتاج المواد الاسمنتية، وهذا الامر يتطلب وجود رقابة مشددة على مثل هذا النوع من الشركات والمصانع".

تمتلك شركة إيبو الخليج مختبر مجهز بالكامل يتولى مسؤولية إدارته مهندسو وفنيو مختبر ذو خبرة عالية يقومون بمراقبة جودة المنتج مع الالتزام بالمحافظة على المواصفات العالمية والمعتمدة من جانب وزارة الأشغال العامة الكويتية والمعايير الهندسية الدولية.

وتستعد الشركة حالياً للتحضير للحصول على شهادة الجودة العالمية (الايزو 18000) والتي تعتبر من أعلى شهادات الجودة، الامر الذي سيعزز من سمعة الشركة على المستوى المحلي والخارجي.

خطط مستقبلية

و من أهم الخطط المستقبلية ، أشار الرشيد إلى أننا نستهدف التوسع على على مستوى السوق المحلي من خلال تأسيس أكثر من مصنع ، ومن ثم التوسع على مستوى السوق الخليجي من خلال تأسيس مصانع هناك، وألا يقتصر عمل الشركة على السوق المحلي فحسب، وإنما السيطرة على السوق الخليجي بالكامل، ومن ثم زيادة عدد المنتجات إلى أكثر من 300 منتج ، خاصة وأن الشريك الحالي مع شركة إنشاء (الشريك التركي) لديه منتجات يزيد عددها عن 1000 منتج مختلف.

الصناعة الكويتية

وحول أهمية الصناعة, أوضح الرشيد أن الصناعة الكويتية تعتبر من الصناعات المتطورة للغاية وذات جودة عالية ، ناهيك عن أن المصانع الموجودة بالكويت حالياً قادرة على تلبية حاجة السوق المحلي بالكامل، وما زالت الصناعة الكويتية في تطور مستمر.

وقال يوجد تزايد في الاهتمام بالقطاع الصناعي في الكويت سواء من قبل الحكومة التي أخذت بعين الاعتبار الصناعة كرافد اساسي ضمن استراتيجيتها المستقبلية، أو حتى من قبل الشباب الكويتي الذي بدأ يركز على هذا الجانب.

شركة مطاحن الدقيق و المخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.
WHOLE
DURUM WHEAT FLOUR
ELBOW PASTA
kuwaitfmb
@kfmkuwait
@kfmkuwait
@kfmkuwait

أكد أن العمل التطوعي يعزز الخبرة والعلاقات المهنية

المبادر علي أشكناني حقق نجاحات عالمية في مجال الإلكترونيات

خاص - الصناعة والتنمية :

الكويت مليئة بالشباب والفتيات الذين نفتخر بهم في جميع المحافل، فهم ابتعدوا عن الوظائف الحكومية والدوام الروتيني؛ إذ لجأوا إلى الابتكار والاختراع والمشروعات الخاصة الصغيرة والصناعات الحرفية، التي تسهم في تنويع الدخل القومي من خلال الدعم الذي تقدمه الدولة عن طريق مؤسساتها سواء كانت الصندوق الوطني لرعاية المشاريع، أو عن طريق بنك الكويت الصناعي، أو حتى القطاع الخاص، ومساعدتهم في مشاريعهم الخاصة.

وقد التقت مجلة "الصناعة والتنمية" المبادر الناجح المهندس علي غلوم أشكناني؛ الذي قال إن التطوير ومواكبة العصر والبحث عما هو جديد، والحرص على خلق خطوط جديدة للمشروع عوامل تساهم في نجاح المشروع.

وأوضح أشكناني أنه دخل رحلة عالم تأسيس المشروعات الصغيرة في قطاع الإلكترونيات، وأصبح ذا مهارة مكتسبة ومتمرسة. وبعيداً عن الروتين الحكومي والقطاع العام، أسس أشكناني شركة خاصة في مجال الإنترنت والإلكترونيات الدقيقة، كما تم اختياره ضمن أفضل 10 مشاريع صغيرة على مستوى دولة الكويت، وتم استقباله وتكريمه من قبل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. وقد تم اختيار مشروعه كأفضل مشروع كويتي عن طريق الملحق التجاري الكوري "كوترا" بالكويت، وتم ابتعاثه للمشاركة فِي معرض التكنولوجيا الإلكترونية والكهربائية في العاصمة سيول بجمهورية كوريا الجنوبية.

كما تم اختياره أيضاً من ضمن أفضل 50 شابا كويتيا للقيادات الواعدة عن طريق برنامج ذخر الذي كان تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وتم ابتعاثي إلى واحدة من أفضل الجامعات بالعالم جامعة كورنيل في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم أيضاً اختياري كأفضل شخصية للمناظرة على الدفعة؛ حيث حصلت على أعلى تصويت من جميع المشاركين بالبرنامج.

وتابع بالقول: تعد ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة مدرسة مستمرة لا تنتهي إلا عند الوقوف عن العمل والإصرار والعزيمة، وأوضح أن المبادرات والمشاريع الصغيرة هي أساس اقتصاد الدولة، وشبابنا لديه طموح لا بد أن يكون للدولة دور أساسي في تشجيعهم وتسهيل إجراءات مشاريعهم وتوفير قنوات التمويل والتسويق لها، وتشجيع الشركات الخاصة على دعم المبادرين، ليطوّروا مشاريعهم.

وفيما يلي نص الحوار..

بداية، حدثنا عن طبيعة نشاط مشروعك الخاص؟

نحن متخصصون في الإلكترونيات والمعدات والقطع الدقيقة والأمن السيبراني للبرمجيات الصناعية. وهي مهمة جداً في القطاع الصناعي، وبالأخص قطاع الطاقة والنفط والغاز الطبيعي، ويكمن تخصصنا وخبرتنا في تجديد وصيانة وتطوير ومعايرة هذه القطع الدقيقة المستخدمة في عدة أنواع القياسات من ناحية الضغط والحرارة والإشارات والقياسات الإلكترونية؛ حيث نضيف عليها مجسات مرتبطة بالإنترنت، وبذلك نحصل على قراءات لحظية ودقيقة متاحة للعميل سواء في غرف التحكم المركزية، أو عند الفني أو المهندس المسؤول عن طريق السحابات الرقمية، وأيضاً عن طريق تكنولوجيا البلوتوث؛ ذلك لتفادي أي خطر أو أعطال في التدفق والإشارات الإلكترونية والضغط والحرارة، ومتابعة مراقبة الأداء للبحث والتطوير، وفي ذلك مردود بيئي كبير للتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كيف جاءت فكرة إنشاء المشروع والهدف منه ؟

قمت بتأسيس أول مشروع حرفي صناعي على مستوى الكويت متخصص في تجميع القطع الإلكترونية وترابطها بالإنترنت، وفي ذلك جرأة كبيرة.

هل سبق لك العمل في أي مؤسسة حكومية أو قطاع الخاص؟

لم أعمل في القطاع الحكومي، بل أسست شركتي ومشروعي الخاص بعيداً عن العمل الحكومي.

ما الذي يميز شركتكم الخاصة عن باقي الشركات؟

يتم فحص صناعي دقيق لضمان جودة كل قطعة إلكترونية دقيقة للتأكد من الجودة ومطابقة المقاييس الدولية، وأيضاً عمل اختبار اختراق رقمي للبرامج الصناعية للتأكد من عدم وجود ثغرات رقمية تخترق نظام الحماية الرقمي، أو يتم أيضاً متابعة مراقبة الأداء للبحث والتطوير، وفي ذلك مردود بيئي كبير للتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومردود مجتمعي من ناحية تشجيع الشباب

> متخصصون في مجال الأمن السيبراني للبرمجيات الصناعية
>
> المشروع مهم للقطاع الصناعي وتحديداً في قطاع النفط والغاز
>
> فحص صناعي دقيق لضمان جودة كل قطعة إلكترونية دقيقة
>
> سوق إنترنت الأشياء الصناعية واعد و لديه الكثير من الفرص

ذوي الخبرة التقنية على فرصة الانخراط في عمل عالي التكنولوجيا والتقنية والاستفادة من خبراتهم، كذلك توضح الدراسات أن هناك العديد من الشركات الصناعية تخسر مئات الملايين لعدم كفاءة نظام حماية المعلومات والأمن السيبراني، وتشير آخر الدراسات إلى أهمية الترابط الصناعي ومراقبة الأداء بالإنترنت والتحول الرقمي؛ حيث تشير الأرقام إلى أنه بحلول عام 2020 بأن يكون هناك أكثر من 50 بليون قطعة متصلة بالإنترنت بقيمة سوقية تصل إلى 14 تريليون دولار؛ لذلك يعتبر سوق انترنت الأشياء الصناعية سوقا واعدا، ولديه الكثير من الفرص للانتشار الدولي والإقليمي.

ما صفات صاحب المشروع الناجح ؟

برأيي صفات صاحب المشروع الناجح تتمثل في تحديد هدف، الثقة بالنفس، الإبداع، الانضباط، العزم والتصميم على النجاح، الابتعاد عن الخوف والتردد.

هل طبقت الفكرة دون تردد أو خوف من عدم نجاحها؟

كان هناك تردد وخوف في البداية، لكن مع مرور الوقت رأيت نفسي مقبلاً على المشروع بتفاؤل، ولله الحمد، وبالتأكيد قمت بعمل دراسة للجدوى والتحاليل الخاصة بالمشروع.

ما الذي جذبك في العمل الحر؟

الحرية في اتخاذ القرار وتحمل مسؤولية هذا القرار وإمكانية تطوير الأفكار، وأن أكون شخصا منتجاً وفعالاً في بلدي الكويت وتشجيع الصناعة المحلية حتى ننافس الصناعات الخليجية والعالمية والتطوّر والابتعاد عن روتين العمل المكتبي.

ما المعوقات والمشاكل التي واجهتك؟

أشاد أشكناني بالتطور الإيجابي الحاصل في تسهيل معاملات أصحاب المشاريع الصغيرة، قائلاً: في بداية الأمر كان من الصعب جداً الحصول على الرخصة التجارية؛ حيث كانت تصل الفترة إلى ثلاثة أشهر في بعض الأحيان. وتابع: من المشاكل التي نعاني منها ارتفاع إيجارات المحلات بشكل مبالغ فيه.

تجربتك في إدارة المشروع في هذا العمر، ماذا أضافت لك؟

الكثير من الناس يخافون من طلب المساعدة، ربما يخافون من

تقاسم النجاح، أو يملأهم الفخر، ولا يريدون أن ينظر إليهم على أنهم ضعاف، أو مجرد أنهم لا يعتقدون أنهم في حاجة إلى المساعدة.

ما النقاط الأساسية التي يجب على المبادر الشاب اعتمادها عند تأسيس المشروع؟

- هنالك عدة نقاط، ولكن في الحقيقة أن اختيار الموقع المناسب للمشروع يعد من أهم الجوانب التي تزيد من فرص نجاح أي مشروع صغير، ولكن يعتمد الأمر أيضاً على السيولة المادية لصاحب المشروع، أو على وجود شريك يساعد في زيادة لاختيار موقع مميز و مناسب.

هل لمستم التشجيع؟ وما الدعم الذي حصلت عليه؟

لا تكفي كلمات الشكر بحق مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع وجميع العاملين فيه، بسبب تفانيهم في العمل وإصرارهم على رفع راية الكويت بالعلم والتميز، ومساعدتهم لكل كويتي لديه فكرة ممكن أن تخدم أي فئة، وتساعد المجتمع.

هل تعتقد أن الشباب أكثر ميلاً لإطلاق مشاريعهم الخاصة؟

نعم، فاليوم كثير من الشباب والشابات المبادرين يطلقون مشاريعهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وكثير ما نسمع عن حجم الطلبات التي تقدم للمشاريع الصغيرة، فشباب اليوم أكثر تحرراً من الأجيال السابقة التي كانت عقلياتهم مرتبطة بمقولة العمل الحكومي أمان، وأنا أشجع الشباب لخوض غمار التجربة والتحدي، ودائماً لكل مجتهد نصيب.

هل فكرتم في اللجوء إلى التمويل من البنك الصناعي أو الصندوق الوطني؟

تم اختياري كأفضل مشروع تكنولوجي صناعي يتواكب مع ثورة التحول الرقمية؛ حيث إنني حالياً في مرحلة تطور كبير واهتمام قريب، ودعم من الهيئة العامة للصناعة والتدريب مع الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الخاصة، ومحفظة التمويل الحرفي والمشاريع الصغيرة من البنك الصناعي الكويتي.

وأخيراً، هل من نصيحة توجهها إلى المبادرين الشباب المقبلين على تأسيس مشاريعهم الخاصة ؟

نعم، فأهم نقطة الابتعاد عن القروض البنكية، فلا تقترض أكثر من اللازم، كما أنصح صاحب المشروع بتوفير التمويل للمشروع عبر دعم، إما منه شخصياً، أو من أهله، فنجاح المشروع في مراحله الأولى ليس مضموناً.

السوق الكويتي حديث جداً على هذه الصناعة التقنية والإلكترونية

تطور إيجابي في تسهيل معاملات أصحاب المشاريع الصغيرة

تطور واهتمام كبيران من هيئة الصناعة بالمشروعات الصغيرة

بزيادة 6 في المئة عن 2016

246 مليون محاولة احتيال مالي في 2017

كشفت بيانات مالية عن رصد أكثر من 246 مليون محاولة من هجمات الاحتيال المالي خلال 2017 بزيادة 6 في المئة عن 2016 ، لافتة إلى أن أكثر من 53 في المئة قد تمّ عبر لزيارة مواقع ويب ذات صفة مالية، وذلك بما يزيد بنسبة 6 في المئة عن 2016، وتعد هذه المرة الأولى التي تتجاوز فيها محاولات التصيد نسبة 50 في المئة منذ بدء رصد هذا النوع من الهجمات وتسجيله وفقاً لتحليلٍ متخصص لمشهد التهديدات المالية أجرته "كاسبرسكي لاب".

53% من الهجمات تمت لزيارة مواقع مالية على الإنترنت

وتتمثل هجمات الاحتيال المالي في رسائل ترتبط بمواقع مقلدة تبدو أصلية، وتهدف إلى الحصول على بيانات الاعتماد للحسابات المصرفية والائتمانية الخاصة بالمستخدمين أسماء الدخول وكلمات المرور، وبيانات الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو حسابات تحويل الأموال، وذلك بغرض سرقة أموال الضحايا. وتتخذ 53 في المئة من هجمات الاحتيال هذا الشكل من أشكال التهديد، أي أن أكثر من نصف هذه الهجمات التي تُشن في جميع أنحاء العالم يهدف إلى سرقة أموال الضحايا.

وارتفعت في العام 2017 حصة جميع فئات هجمات الاحتيال المالي، بواقع 1.2 نقطة مئوية للهجمات التي استهدفت البنوك، و4.3 نقاط مئوية للهجمات على أنظمة الدفع، و0.8 نقطة للهجمات التي شُنّت على المتاجر الإلكترونية، وشكلّت هذه الفئات أعلى ثلاث فئات من إجمالي هجمات التصيد المكتشفة، وذلك للمرة الأولى.

ووفقاً لحلول شركة كاسبرسكي لاب فقد تراجعت الهجمات المرتبطة بفئة بوابات الإنترنت العالمية، التي تضم محركات البحث والشبكات الاجتماعية، وما إلى ذلك، من المرتبة الثانية في العام 2016 إلى الرابعة في العام 2017، وذلك بانخفاض تجاوز 13 في المئة ، ما يدل على تراجع اهتمام المجرمين بسرقة هذه الأنواع من الحسابات وزيادة تركيزهم حالياً على الحصول على المال بطريقة مباشرة. وتُظهر البيانات أيضاً أن مستخدمي أجهزة «ماك» قد باتوا عُرضة لخطر متزايد، فعلى عكس الاعتقاد الشائع حول اتسام هذه الأجهزة بمستويات أمن مرتفعة، كانت سرقة البيانات المالية الهدف من وراء 31.38 في المئة من الهجمات التي شُنّت في العام 2016 على مستخدمي هذا النظام، وبلغت هذه النسبة ذروتها في 2017، بالوصول إلى 55.6 في المئة.

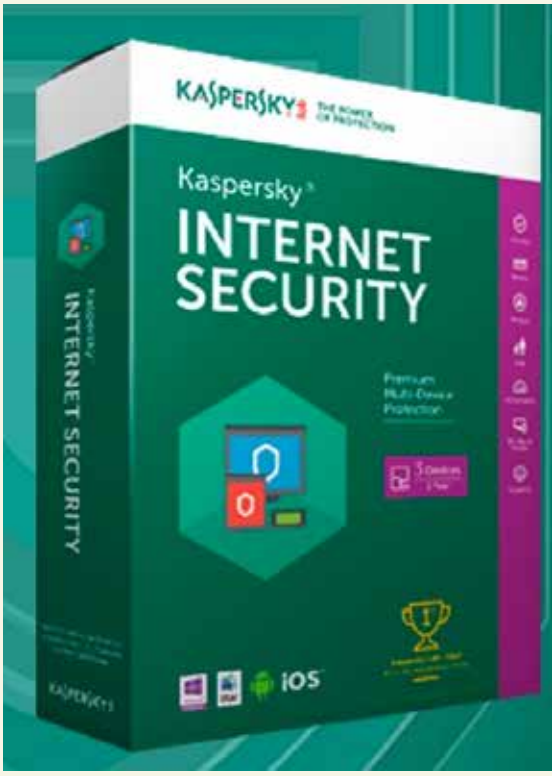

40 % من أنظمة الرقابة تعرضت لبرمجيات خبيثة

الأمن الإلكتروني ضرورة ملحة ومتزايدة للمنشآت الصناعية

حاسبات قطاع البناء والتشييد الأكثر تعرضاً للهجمات

تعرضت 40 في المئة تقريباً من جميع أنظمة الرقابة الصناعية في شركات الطاقة التي تعتمد في حماية أنظمتها على حلول كاسبرسكي لاب، إلى هجمات من قبل برمجيات خبيثة مرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام 2017، تلتها عن قرب ، وبنسبة 35.3 في المئة شركات الهندسة وتكامل أنظمة الرقابة الصناعية.

وجاء ذلك ضمن أبرز النتائج التي أوردها أحدث تقرير صادر عن كاسبرسكي لاب بعنوان "مشهد التهديدات المحدقة بأنظمة التكنولوجيا الصناعية في النصف الثاني من 2017"، والذي وجد أن عدد الهجمات التي شُنّت على هذين القطاعين يفوق بشكل ملحوظ تلك التي شُنّت على القطاعات الأخرى التي شهدت هجمات استهدفت ما يتراوح بين 26 و30 في المئة في المتوسط من أجهزة الحاسوب ضمن أنظمة الرقابة الصناعية في الشركات العاملة بها. وقد كانت الأغلبية العظمى من الهجمات المكتشفة محاولات هجوم عرضية.

الأمن الإلكتروني

وأشار التقرير إلى أن الأمن الالكتروني لايزال يمثل مشكلة في المنشآت الصناعية يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة للغاية على العمليات الصناعية، فضلاً عن تسببها بخسائر مادية. واستطاع فريق الاستجابة لحالات الطوارئ الإلكترونية في نظم الرقابة الصناعية لدى كاسبرسكي لاب Kaspersky Lab ICS CERT، أثناء تحليله مشهد التهديدات في قطاعات مختلفة، أن يسجّل وقوع هجمات إلكترونية في جميع القطاعات تقريباً استهدفت أجهزة الحاسوب الخاصة بأنظمة الرقابة الصناعية فيها. لذا ، أصبح الاهتمام بتطوير نظم الأمن الالكتروني في تلك المنشآت ضرورة ملحة ومتزايدة

البناء والتشييد

وقد أظهرت السجلات أن قطاعين من تلك القطاعات قد تعرضا لهجمات أكثر من غيرهما، وهما شركات الطاقة بنسبة 38.7 في المئة وشركات الهندسة وتكامل أنظمة الرقابة الصناعية 35.3 في المئة ، أما القطاع الذي أظهر أكبر نمو في أعداد حواسيب أنظمة الرقابة الصناعية التي تعرضت لهجمات خلال النصف الثاني من 2017، بالمقارنة مع النصف الأول من العام نفسه، فكان قطاع البناء والتشييد بنسبة بلغت 31.1 في المئة، وقد تراوحت نسبة الأجهزة التي تعرضت لهجمات في القطاعات الأخرى المعنية بالدراسة، والتي شملت التصنيع والنقل والمرافق والأغذية والرعاية الصحية وغيرها، بين 26 في المئة و30 في المئة في المتوسط.

مؤسس مجموعة فيرجن العالمية نيكولاس برانسون

ملياردير مبدع .. متابعوه بالملايين وشركاته تتواجد في كل أنحاء العالم

طموحات الشباب لا تنتهي، وكذلك التحديات التي تواجههم متجددة ومستمرة، إلا أن الإلهام لتجارب الرواد في مجال الأعمال المختلفة تعتبر قصص إلهام حقيقية ومؤثرة للعديد منهم.

وعلى الرغم من العراقيل التي واجهت رجال الأعمال في الكثير من القطاعات حول العالم ، إلا أنهم في نهاية المطاف تمكنوا من كتابة أسمائهم بحروف من نور في مجال ريادة الأعمال حول العالم.

وريتشارد نيكولاس برانسون مؤسس مجموعة فيرجن العالمية المشهورة واحد من هؤلاء الذين قدموا للعالم أفكاراً إبداعية غيرت الكثير من بيئة الأعمال في إنجلترا وغيرها من دول العالم، ويتمتع بشعبية ضخمة، فعدد متابعيه على مواقع التواصل الاجتماعي يفوق الوصف؛ حيث بلغ عدد متابعيه على صفحات التواصل الاجتماعي المختلفة حتى كتابة هذا المقال 9,855,688 متابعًا على لينكد إن، و 2,816,028 معجبًا على الفيسبوك، و 8.85 ملايين متابع على تويتر.

وقصة حياة برانسون تحمل الكثير من الإثارة والنجاح الممزوج بالتحدي والأمل والإلهام لمن يواجهون صعوبات حقيقية في تحقيق أحلامهم، فثروة برانسون الضخمة تتمثل في شركاته التي تحمل اسم العلامة التجارية المشهورة فيرجن؛ حيث يمتلك العديد من الشركات والمشاريع التجارية، بما في ذلك شركة فيرجن للخدمات المالية"Virgin Money"، وشركة فيرجن للطيران"Virgin airlines" والتي تتواجد فى كلٍ من أمريكا وأستراليا والمملكة المتحدة.

النشأة والميلاد

ولد برانسون في جنوب لندن، وهو ابن المحامي إدوارد جيمس برانسون وايفي برانسون، وكان جده السير جورج برانسون قاضيا في محكمة العدل العليا، وعضوا في مجلس الملكة الخاص، تلقى تعليمه في مدرسة "Scaitcliffe" حتى سن الثالثة عشرة.

ثم التحق بمدرسة "ستو" حتى بلغ السادسة عشرة، ولم يكن "ريتشارد برانسون" طالبا متفوقا بالمدرسة، كما يعتقد البعض، فقد كان يعاني من مرض عسر القراءة، وكان يجد صعوبة في قراءة المناهج الدراسية، وقد كان يشعر بحرج شديد لضعف قدرته على القراءة لدرجة أنه كان يقضي الساعات في حفظ النصوص كلمة بكلمة عندما كان يعرف أنه سيطلب منه القراءة أمام الآخرين، وكانت درجاته في اختبارات تحصيل الذكاء منخفضة، وكان مدرسوه يرون أنه ليس ذكيا، ولكنه اكتشف قدرته على التواصل مع الآخرين.

مجلة طلابية

بدأت قصة نجاح برانسون فى ريادة الأعمال في سن السادسة عشرة؛ إذ أنشأ حينها مجلة الطلاب، والتي من خلالها قابل كثيرًا من المشاهير.

وفي عام 1972 شارك برانسون ونيك باول في تأسيس شركة فيرجن للتسجيلات"Virgin Records"؛ حيث اشترى ضيعة ريفية فى شمال أكسفورد كمقر لاستوديو التسجيلات الخاص به. وفي ذلك الوقت أجَّر الاستوديو لبعض الفرق والفنانين الناشئين، ومنهم العازف مايك أولدفيلد، والذي أصدر من خلال تعاونه معهم ألبوم " Tubular Bells "، والذي كان أول إصدارات الشركة، واستطاع احتلال مكانة كبيرة بين أكثر التسجيلات مبيعًا في ذلك الوقت.

وبعد ذلك أنشأ برانسون العديد من المشاريع التجارية، كان أهمها فيرجن أتلانتك للطيران في عام 1984، ثم فيرجن موبايل في عام 1999 ، ثم بلو فيرجن فى أستراليا في عام 2000 والتي أصبحت فيرجن أستراليا.

وللحفاظ على فيرجين للطيران، باع ريتشارد برانسون فى عام 1992 الاسم التجاري فيرجن للتسجيلات "Virgin Records" لصالح شركة EMI بمبلغ 500 مليون دولار، ثم أنشأ عام 1996 شركة أخرى للتسجيلات باسم "V2" للدخول إلى عالم الموسيقى مرة أخرى.

شركة سياحية

فى 24 سبتمبر عام 2004، وقَّع ريتشارد برانسون اتفاقية إنشاء شركة للسياحة فى الفضاء، تُعد الآن من أفضل مشاريعه، أطلق عليها اسم"فيرجن جالاكتيك" "Virgin Galactic"، هدفها إتاحة الرحلات إلى الفضاء للجمهور بتذاكر سعر الواحدة 200 ألف دولار.

وفى عام 2006، حصل برانسون على المركز التاسع فى قائمة صنداي تايمز ريتش 2006؛ لكونه من أغنى الشخصيات والأسر فى المملكة المتحدة؛ إذ قُدرت ثروته حينها بـ 3 مليارات جنيه إسترليني.

وأخيراً أطلق برانسون بنك فيرجن للصحة فى عام 2007 ، ما أتاح للآباء تخزين الخلايا الجذعية من دم الحبل السرى لأطفالهم، والاحتفاظ بهم فى بنوك الخلايا الجذعية الخاصة والعامة.

مبادرات إنسانية

في أواخر عام 1990 ، تناقش برانسون والموسيقي بيتر غابرييل مع نيلسون مانديلا في فكرة إقامة مجموعة صغيرة مخصصة للقادة، والعمل بموضوعية ودون أي مصلحة شخصية مكتسبة من أجل حل الصراعات العالمية الصعبة.

وبعد أن بدأ أول أعماله الخيرية وهو بعمر لا يزيد عن 17 عاما ، استمر برانسون في تقديم التبرعات السخية طوال حياته، ويشغل برانسون الآن منصب العضو المؤتمن للعديد من الجمعيات الخيرية الدولية المعروفة، ومن ضمنها مؤسسة "فيرجين" للرعاية الصحية، وهي مؤسسة تركز على معالجة مرضى الإيدز وعلى التعليم الصحي.

كما تعهد برانسون مؤخرا بالتبرع بثلاثة مليارات دولار على مدى 10 سنوات يتم تخصيصها لمحاربة ظاهرة التسخين الحراري؛ حيث سيقوم باستثمار جميع أرباحه التي تدرها عمليات السكك الحديدية والطيران في مجالات تشجع المبادرات الهادفة إلى زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة والنظيفة.

وفي مارس 2008، استضاف ريتشارد برانسون تجمع البيئة في جزيرته الخاصة، جزيرة نيكر في البحر الكاريبي مع عدد من أبرز رجال الأعمال والمشاهير وزعماء العالم، وناقشوا ظاهرة الاحتباس الحراري المرتبطة بالمشاكل التي تواجه العالم، على أمل أن هذا الاجتماع سوف يكون مقدمة لكثير من المناقشات بشأن مشاكل مماثلة وأكثر خطورة في المستقبل، وكان من بين الحضور رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير.

تحطيم الأرقام

لم يكتف برانسون بتراكم الثروة، بل اتخذ على نفسه مهمة تحطيم عدد من الأرقام القياسية، ففي عام 1986 قام بعبور المحيط الأطلسي بقارب بأسرع زمن مسجل في ذلك الوقت، وفي العام التالي عبر برانسون المحيط الأطلسي بواسطة منطاد يحمل اسم "فيرجين أتلانتيك فلاير" وبسرعة 130 ميلا في الساعة.

وفي عام 1991 وبسرعة بلغت 245 ميلا في الساعة عبر برانسون الأطلسي مرة أخرى أخرى قاطعا 6700 ميل، وأخيرا في عام 1998 حاول أن يسجل رقما قياسيا في الطيران من خلال الدوران حول الأرض، إلا أن محاولته فشلت بسبب سوء الأحوال الجوية، وبعد أن سافر من المغرب إلى جزر هاواي.

وفي مارس 2004، حقق برانسون رقما قياسيا في السفر من كاليه إلى دوفر في Aquada جيبس، في ساعة و 40 دقيقة و 6 ثوان، أسرع عبور القنال الإنجليزى على متن سيارة برمائية. والرقم القياسي السابق كان مدته ست ساعات.

دكتوراه فخرية

في عام 1993، تلقى برانسون درجة الدكتوراه الفخرية في التكنولوجيا من جامعة لوبورو، وتلقى وساما في عام 1999 عن كتابه "خدمات المشاريع".

وفي عام 2000، تلقى برانسون جائزة توني جانس لإنجازاته في مجال النقل الجوي التجاري. ويرعى برانسون العديد من الجمعيات الخيرية، بما في ذلك الإنقاذ الدولية والسجناء في الخارج، عرضاً لشغل منصب في مجلس

يتمتع بشعبية ضخمة على مواقع التواصل الاجتماعي ومتابعوه بالملايين

أسس أول شركاته في عام 1972 للتسجيلات وانتشر بعد ذلك في دول العالم

أسس "فيرجن جالاكتيك" لسياحة الفضاء وقيمة التذكرة 200 ألف دولار

حصل على المركز التاسع في قائمة صنداي تايمز للأغنياء في 2006

في عام 2007 أسس بنك للصحة لتخزين الخلايا الجذعية

لم يكن طالبا متفوقا وكان يعاني من عسر القراءة ويشعر بالحرج

درجاته في اختبارات الذكاء منخفضة.. ومدرسوه رأوا أنه ليس ذكياً

بدأ العمل الخيري في عمر 17 عاماً وأسس جمعية فيرجن لعلاج مرض الإيدز

"التايم الأميركية" اختارته ضمن المئة الأكثر تأثيراً في العالم

بحضور المسؤولين والموظفين والإعلامية أنيسة جعفر

"نقابة الهيئة" احتفلت بالأم يوم عيدها

أقامت نقابة الهيئة العامة للصناعة حفلاً مع منتسبي النقابة وموظفي الهيئة بمناسبة عيد الأم، وحضر الحفل مجلس إدارة النقابة والإعلامية أنيسة جعفر (ماما أنيسة)، ونائب المدير العام لشؤون المواصفات والخدمات الصناعية المهندس / فهاد سحاب المطيري، ونائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية المهندس / محمد العدواني. وبهذه المناسبة، أوضح أمين السر ورئيس النقابة بالإنابة عصام معرفي أن للأم دوراً كبيراً لا يقتصر فيه تكريمها على يوم من الأيام، ولكن بوصفها أما فإن الإسلام قد حباها منزلة خاصة ومركزا متميزا وشأنا جليلا وفضلا عظيما، وخصها بوظيفة هي من أرفع الوظائف الاجتماعية والانسانية قدراً وأسماها درجة، فهي ملهمة النشء والمدرسة الأولى والقدوة المباشرة والتميز العذب والمنهل الصافي الذي يفيض بالعطاء والأمل، وهي للأسرة بمثابة القلب للجسم والنواة التي يتجسد فيها لب المجتمع وجوهره.

برعاية وحضور المدير العام وبمشاركة عدد كبير من موظفي وموظفات الهيئة

لجنة الأنشطة الرياضية نظمت البطولة الثانية لكرة البولينغ

تواصلاً مع موظفي وموظفات الهيئة العامة للصناعة وتدعيماً للأواصر الاجتماعية بينهم وتشجيعاً منها للمواهب الرياضية بين الموظفين ، نظمت لجنة الأنشطة الرياضية بالهيئة العامة للصناعة البطولة الثانية لكرة البولينغ يوم الاثنين الموافق 9 أبريل الجاري تحت رعاية وحضور المدير العام عبد الكريم تقي.

وبهذه المناسبة ، أشار المدير العام إلى أن تنظيم تلك البطولات من شأنها تعزيز وتطوير القدرات الرياضية لدى موظفي وموظفات الهيئة وهو ما يخلق أجواءً من الود بينهم ، إضافة إلى تحقيق مبدأ المنافسة الشريفة بين موظفي وموظفات الهيئة في مختلف المجالات.

وأوضح تقي أن دعم هيئة الصناعة لمثل تلك الفعاليات يأتي من منطلق إيمانها بأهمية الرياضة في تعزيز قدرات موظفيها وزيادة التواصل فيما بينهم. وأشاد تقي بتنظيم لجنة الأنشطة الرياضية لتلك الفعالية ، متمنياً اقامة وتنظيم مزيد من الفعاليات في المرحلة المقبلة.

وقد فاز بالمراكز الثلاثة الأولى من النساء إيمان البزاز وزينب السلمان وبدور المطوع.

كما فاز بالمراكز الثلاثة الأولى من الرجال إبراهيم المنصوري وأحمد الرديني وسالم المهنا.

بعد تألقه وفوزه بكأس السوبر للمرة الأولى

فريق كرة القدم يفوز بالمركز الثالث في بطولة كأس الوزارات

إنجاز تلو الإنجاز يسطره فريق كرة القدم في الهيئة العامة للصناعة تحت رعاية ودعم مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي.

فقد تمكن فريق الهيئة من مواصلة انجازاته خلال الموسم الرياضي الماضي من الفوز بالمركز الثالث لبطولة كأس الوزارات للمؤسسات والهيئات الحكومية خلال الموسم الرياضي 2017 /2018 وذلك بعد تمكن الفريق من الفوز ببطولة السوبر في نسختها الجديدة لهذا الموسم ولأول مرة.

ويأتي فوز فريق كرة القدم في ظل الاهتمام المتزايد من قبل الهيئة العامة للصناعة بفريق كرة القدم الذي توليه لجنة الأنشطة الرياضية في الهيئة المزيد من الاهتمامات سعياً منها لحصد المزيد من البطولات المقبلة.

ولم تكن الهيئة العامة للصناعة ببعيدة عن الإنجازات الرياضية يوماً ما ، فقد تمكن فريق كرة القدم من تحقيق الكثير من البطولات في السنوات السابقة ، مما يعكس مدى التطور الرياضي للفريق في المحافظة على المراكز المتقدمة.

وتسعى لجنة الأنشطة الرياضية نحو تنظيم المزيد من الفعاليات الرياضية في العام الحالي والعمل في الوقت نفسه على تحقيق المزيد من الانجازات والمفاجآت الرياضية بما يدعم المسيرة الرياضية في الهيئة العامة للصناعة.

خزانات مياه

نعمه

نُحَلِّق .. لنكون الأفضل عالمياً

Neama
WATER TANKS

الكويت - أمغـرة الصناعيـة - قطعــة ٣ - قسيمة ٢٤ / ٢٦

+965 24839402 - +965 24839403 تليفــون المبيعــات

تليفون : +965 24814483 - +965 99836069 - +965 99049236

ص.ب. 42385 - رمز بريــدي 70654 - الشــويخ - الكويــت

www.unitedneamagroup.com

Email: info@unitedneamagroup.com

شاركونا

أسرة تحرير مجلة الصناعة والتنمية التي تصدرها دورياً الهيئة العامة للصناعة ترحب بمشاركة كل الزملاء والزميلات والأساتذة الكرام من مختلف التخصصات الاقتصادية والصناعية من خلال نشر دراساتهم وبحوثهم أو أية مقالات تخصصية ترغبون في نشرها وفقا لما يلي:

1 – ألّا يزيد عدد كلمات المقال على 500 كلمة.

2 – يزود المقال بالرسومات والأشكال أو الصور على أن تكون هذه الصور صالحة للاستخدام في الطباعة high resolution

3- على صاحب المقال إرفاق صورة شخصية وإيضاح المسمى الوظيفي والإدارة التابع لها.

4- يمكن إرسال كل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير على البريد الالكتروني التالي:

almujanni@hotmail.com

للاستفسار : 25302637 - 66660067

@Social_Pai

@PAI_KW

شريكك في المذاق
Partner in Taste

إطلالة جديدة
طعم روعه
لازانيا المطاحن المموجة

@kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait

أبواب فيبر جلاس
نعمة
المصنع الوحيد في الخليج
كفالة ربع قرن
أبواب الفيبر جلاس
صناعة كويتية
% 100
الشويخ - الدائري الرابع - خلف علي عبد الوهاب - معرض فبركس
TEL.: 24814483 - 24839403 - 24839402 FAX: 24839401
WWW.UNITEDNEMAGROUP.COM
INFO@UNITEDNEMAGROUP.COM